الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

العدد 028 | نوفمبر 2022

السعر 100 أوقية

المدرسة الجمهورية:

حلم يتجسد

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام
للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
المختار الطالب النافع

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الرباني
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
الحضرامي محمد الحسن

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

في هذا العدد

إصلاح التعليم في برنامج فخامة رئيس الجمهورية 4

وزير التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي لـ «الشعب»:

السنوات الثلاث الماضية عكست حجم المجهود الذي بذلته الدولة في إصلاح التعليم 9

المدرسة الجمهورية..

طريق لتحقيق نظام تعليمي قوي يحقق الأهداف المطلوبة ويساوي بين الجميع 11

الزي المدرسي الموحد:

خطوة هادفة ... في مسار الإصلاح 28

الافتتاح الدراسي في ولاياتنا الداخلية:

تحضير محكم يواكب إرساء المدرسة الجمهورية التي نرتضيها لأجيال المستقبل 43

افتتاحية

مـــواطـــن الـــغـــد

إن ضرورة منح الأولوية لبناء الانسان والاستثمار في المصادر البشرية والعمل على النهوض بالمجتمع سبيلا الى تحقيق تنمية مستدامة هو سبيلنا إلى التقدم والرقي وهو الطريق الوحيد أمامنا الذي لا مناص لنا منه ونحن نسعى جاهدين لتحقيق الرقي والازدهار في عالم تسوده المعارف التقنية والمهارات الرقمية سريعة التطور وشديدة التعقيد.

وحده هذا النهج هو الضمانة الحقيقية والطريق القصير والأمثل لتحقيق المبتغى وفقا لما ورد في برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الذي حدد للوهلة الأولى أن أي تنمية حقيقية تمر حتما بالاستثمار في العنصر البشري. لذا تبني فخامته في المنطلق نهج تأسيس مدرسة للجمهورية تكون البوتقة الحقيقية لأساس قوي يمكن من إعداد مواطن الغد على النحو المطلوب.

وهكذا فإن خيار بناء مدرسة الجمهورية يشكل اليوم، من بين المشاريع الجارية، الخيار الأكثر ضمانا لمستقبل مجتمعنا لكونه يضع الأسس لثورة تعليمية كبرى تُشَيدُ المدرسة القادرة على التكفل بِقِيَمِ الجمهورية وغرسها في نفوس أجيالنا القادمة.

قِيَمٌ تشكل منطلقا لتنمية الذكاء، وصنع التميز، وغرس فضيلة التعايش وفتح باب واسع لإحداث ترقية اجتماعية تفضي إلى خلق مساحة مشتركة تذيب الفوارق وتكسر جدار الحواجز اللغوية والثقافية والفئوية وتُجَذرُ روح المواطنة النقية.

حين نضع أطفالنا على نفس خط الانطلاقة ونقدم لهم منهجا مدرسيا قائما على المساواة، عبر برنامج تربوي موحد يثمن القيمة المعرفية المضافة، ونخضعهم لنفس قواعد اللعبة التعليمية، فإننا نمدهم بمفاتيح النجاح على حد سواء دونما غبن ولا تفرقة.

وحين نضع حدا لتنوع التعليم الذي يتلقاه أطفالنا في السن المبكرة للتحصيل والذي أدى بعد سنين عجاف من وجوده إلى اتساع الفوارق، من خلال تطبيق منهج التعليم المختلط وتحقيق التماثل الضروري بين المعرفة والمواطنة، نكون قد وضعنا لبنة أساسية في سبيل التأسيس لمجتمع متماسك ومتصالح. ولعل من السبل الحتمية المؤدية إلى ذلك إرساء دعائم مدرسة تعمل على ترسيخ تعاليم ديننا الحنيف، وقِيَم ثقافتنا العربية الإفريقية، ومُثُلِ المواطنة. باختصار، مدرسة قادرة على تزويد أبنائنا بتعليم ذا جودة عالية يتكيف مع المتطلبات الوطنية ومقتضيات الحداثة.

وحين ننشئ مدرسة ذات الخدمات المجانية يخضع لها الكل، توفر تعليما موحدا على جل التراب الوطني، تتساوى فيه جميع الطبقات الاجتماعية من خلال اتباع منهج تربوي يدمج المقررات بطريقة ذكية وفعالة فإن ذلك سيفضي لا محالة إلى نقل المعرفة والثقافة بفاعلية للأجيال القادمة. وهي الأجيال التي ستجد نفسها في الغد أمام مسؤوليات جسام في مجال الشأن العام. إنه عبئ التسيير الذي يتطلب وجود الرجال الأكفاء الواعيين بقضايا العصر، المتشبعين بالضمير الوطني الحي والإخلاص للمبادئ. إنه أمر يستدعي التهيئة والإعداد وهذا هو الهدف الذي تبناه فخامة رئيس الجمهورية وأعطى التعليمات الضرورية من أجل القيام به على أكمل وجه وهو الذي من أجله يتم إنشاء مدرسة الجمهورية.

وحين تتضافر جهود، طاقم الاشراف والطاقم التربوي وجمعيات آباء التلاميذ والأسر، يكون من السهل تحقيق الهدف، وحينها نكون قد أسسنا لخلق مواطن الغد المسلح بالمعارف المشبع بقِيَمِ الجمهورية، الذي يَتَمَلَّكُ القدرة على العيش المشترك ووسائل ضمان المستقبل.

الشّعب

إصلاح التعليم في برنامج فخامة رئيس الجمهورية

بقلم: أحمد الشيخ الرباني

كان وعي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بمحورية التربية في بناء الإنسان، بارزا من خلال برنامجه الانتخابي «تعهداتي» حيث بدأ بالشروع فورا ودون تأخير في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لإرساء قواعد المدرسة التي نحلم بها جميعا لأجيالنا الصاعدة.

وحدد فخامته في إعلان ترشحه معالم هذه المدرسة بقوله: «مدرسة يجد فيها كل طفل موريتاني فرصة لنمو طاقاته، وتفتق مواهبه، في جو تعليمي هادئ، تطبعه القيم النبيلة، المستمدة من ديننا الحنيف، وثقافتنا الإفريقية، مدرسة تجمع بين مقتضيات الأصالة، ومتطلبات العصرنة، مدرسة تشكل بوتقة للمساواة، والتلاحم الاجتماعي، مدرسة توفر لكل فرد فرصة اكتساب المعارف، والمسلكيات والمهارات، التي تضمن له النجاح في حياته الشخصية والمهنية، طبقا لقدراته واختياره الشخصي. «

وأضاف فخامة رئيس الجمهورية: أن قناعته راسخة بأن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الرقي الاجتماعي والرفاه الاقتصادي للأفراد والمجتمعات، ومن «هنا سينصب جل اهتمامي على إيجاد حلول جذرية للمشاكل البنيوية التي يعاني منها القطاع وعلى هذا الأساس سأشرع دون تأخير في العمل على إعادة تأسيس منظومتنا التربوية».

وقال «إنني وأنا أتصدى لإنجاز هذه المهمة النبيلة التي يتوقف عليها مصير الأمة جمعاء، لعلى يقين من أن بمقدوري التعويل على جميع القوى الحية في البلاد، وفي مقدمتهم المدرسون ونِقاباتُهم، وآباءُ التلاميذ ومنظماتُهم، وتشكيلات المجتمع المدني لا سيما المنظمات المهنية وهيئات أرباب العمل.»

وأضاف فخامته «سيكون الإصلاح التعليمي الذي سأشرع فيه مرتكِزا بالأساس على التلميذ الذي يشكل نجاحه الهدف الأسمى، وخير حليف لتحقيق هذا الهدف هو المعلم الذي سأعمل على ضمان اعتراف المجتمع بدوره المتميز، وتثمين هذا الدور وتعزيزه.»

و في هذا المجال أتعهد بما يلي :

- سأعمل على تكوين وتحفيز المعلمين ووضعهم في ظروف عمل ملائمة وتكريس مبدأ العقوبة والمكافأة.
- سأواصل التوسع في بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية وتوفير الأدوات التربوية.
- سأشجع البحث العلمي وأعمل على ربط الجامعة بالمجتمع

سأولي اهتماما خاصا للتكوين المهني باعتباره وسيلة مثلى لامتصاص البطالة وترقية المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتأمين حاجيات سوق العمل من أصحاب الحرف والمهارات.

وقد بدأ العمل فور تسلمه لمهامه الرئاسية، بتنفيذ برنامجه الانتخابي لإصلاح منظومتنا التعليمية والرقي بها إلى الأهداف المرسومة في برنامج «تعهداتي».

وفي هذا المجال أشرف فخامته على انطلاق العام الدراسي 2019-2020 حيث أكد على أن التعليم يمثل «أولوية الأولويات» بالنسبة له، و ترأس فخامته، جلسات التشاور الوطني حول إصلاح النظام التعليمي بوصفه البوابة الرئيسة لنهضة الأمة وتطورها، كما أشرف رئيس الجمهورية بالمركز الدولي للمؤتمرات «المرابطون»، على تنظيم يوم التعليم تحت شعار:» المدرسة الجمهورية مشروع للجميع وبالجميع حيث أكد «أن الغاية من إصلاح مدرستنا العمومية، هي جعلها أكثر قدرة على أن ترسخ

لدى أبنائنا، تعاليم ديننا الحنيف، وقيم ثقافتنا العربية الافريقية، وقيم المواطنة، والمساواة، والتلاحم الاجتماعي».

كما شهدت كافة ولايات الوطن ومقاطعاته نهضة كبيرة في بناء وتشييد المدارس والثانويات والاعداديات لتستوعب أكبر من كم التلاميذ مما ساهم من التخفيف من الاكتظاظ.

أمور من بين أخرى تم إنجازها في فترة قصيرة تترجم بصدق الأولوية الكبيرة التي يعطيها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، للنهوض بقطاع التعليم والرفع من مستواه، وتوفير كافة الوسائل المادية واللوجستية التي من شأنها الرفع من قيمة التعليم وتطبيق أسس المدرسة الجهوية التي نتطلع اليها جميعا والتي تذوب فيها الفوارق الاجتماعية وتتحقق فيها المساواة والسلم الاجتماعي والنهضة والتطور.

وبعد ثلاث سنوات من رسم معالم المدرسة الجمهورية، يأتي قرار حصر السنة الأولى من التعليم الأساسي في مؤسسات التعليم العمومي، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح ويجب أن تتعزز، باعتبارها من أسس قيم المدرسة الجمهورية.

إن استقبال التعليم «كل تلاميذ الصف الأول الابتدائي خطوة تهدف إلى المساواة والدمج وأن تكون المدرسة رمزا لبناء وتماسك المجتمع ووحدته».

رئيس الجمهورية يعطي إشارة انطلاق العام الدراسي الجديد 2019-2020

أعلن فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لدى اشرافه على افتتاح العام الدراسي 2019-2020 من مدرسة وجاهه ولد أمم بالقطاع 18 بحي الترحيل بمقاطعة الرياض على أن «التعليم يمثل أولوية الأولويات» بالنسبة له، مبشرا بمدرسة جمهورية، تتعزز فيها اللحمة الوطنية، وتخلق الفضاء العلمي والمعرفي الجامع، مع تأهيل جيل مسلح بالعلم والمعرفة ومؤهل للقيام بدوره الكامل في بناء الوطن، بكل ما تعنيه الكلمة، مع تقاسم القيم والثوابت المجتمعية الراسخة، الخادمة لتعزيز الوحدة الوطنية، والوئام الاجتماعي.

وقد اطلع رئيس الجمهورية، على معرض أقيم من قبل قطاعات التهذيب والتعليم ما قبل المدرسي، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمفتشية العامة المسؤولة عن اعداد البرامج، ومعروضات من إنتاج المعهد التربوي الوطني والتعليم الأساسي والثانوي والتكوين المهني والتقني بما في ذلك بعض الاختراعات المتصلة بالطاقة الشمسية والتبريد والطاقة الكهربائية وتخزين وحفظ المياه الصالحة للشرب .

كما اطلع فخامته، على الدروس المقدمة للتلاميذ واستعدادات الكادر التدريسي والجهود التي بذلها الآباء في تهيئة الأبناء لهذا الموسم الهام الذي يرتبط بمستقبل التلميذ في مختلف مراحل الدراسة.

كما جدد فخامته، العزم على جعل التعليم أولوية الأولويات، مؤكدا في هذا الإطار على أهمية المدرسة الجمهورية في صيانة اللحمة الوطنية وإعطاء كافة

أبناء الشعب الفرصة في التمدرس دون تمييز وبعدالة ومساواة، واستعداد الدولة لتوفير الوسائل المادية والمعنوية لذلك.
لقد كان إعلان التأسيس للمدرسة الجمهورية الحديثة فيما يعنيه مراجعة للرسالة التربوية شكلا ومضمونا، بوصفها القاعدة الأساسية لتنشئة أجيال الغد على قيم التضحية، والمواطنة، واحترام القانون، والتشبث بالثوابت الجامعة، من خلال غربلة وتحديث المناهج التربوية الوطنية، لتلبية الحاجيات الآنية والمستقبلية لشعبنا، حيث انطلقت مقاربة إصلاحية يدرك المُتَلَمِّس لخطاها أنها تستحضر ما تقتضيه المرحلة من تعزيز لقيم المواطنة.

رئيس الجمهورية يشرف على جلسات التشاور الوطني حول إصلاح النظام التعليمي

أشرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني من قصر المؤتمرات الثلاثاء 16 من نوفمبر 2021، على إطلاق جلسات التشاور الوطني حول إصلاح النظام التعليمي، بوصفه البوابة الرئيسة للنهضة والتطور والنهوض بالأمة نحو المستقبل الزاهر ونحو التنمية المستديمة.
وتهدف هذه الجلسات إلى إلقاء نظرة فاحصة على المنظومة التعليمية وتشخيص ما يعتريها من اختلالات سعيا لجعلها أكثر نجاعة وفعالية في توفير المخرجات التي تحقق متطلبات التنشئة وتكوين جيل مسلح بالعلم والمعرفة ومواطنين يمتلكون المهارات والمعارف التي تساهم في عملية البناء والتنمية، مع الاعتداد بثقافة التعايش والسلم الاجتماعي ومستلزمات الانفتاح الإيجابي على الآخر.
كما تسعى هذه الجلسات إلى وضع خارطة طريق تجعل المؤسسات التعليمية الوطنية قادرة على مواكبة السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تعرف الرتابة وتستوجب التخطيط المحكم والتحضير الجيد لتحيين المناهج التربوية اللازمة لتحقيق الأهداف المنتظرة منها طبقا للهدف الرابع من أهداف التنمية المستديمة الرامي إلى توفير تعليم نوعي ومنصف للجميع قبل سنة 2030.
وتأتي جلسات التشاور الوطني حول إصلاح النظام التعليمي ضمن البرامج والخطط التي تنفذها الحكومة لتأهيل المرفق العمومي بشكل عام والتربوي بشكل خاص لتحسين مستوى خدماته، وجعله قادرا على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، والدفع بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال تكوين أجيال قادرة على تحمل هذه المسؤولية.
وأوضح معالي وزير التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، السيد محمد ماء العينين ولد أييه، أن التعليم حاز على قسط كبير من اهتمام فخامة رئيس الجمهورية، بغية انتشال المدرسة من وضع أجمع كافة أطراف العملية التربوية والشركاء المهتمون بالتعليم على أنه لم يعد يحتمل التأخير، مشيرا إلى أن التزام فخامة رئيس الجمهورية، بإرساء مدرسة وطنية يجد فيها كل مواطن ذاته شكل تجسيدا لطموح كل فئات الشعب وقواه الحية.
وقال إن المكانة التي احتلتها المدرسة في السياسة العامة للحكومة برهنت على حرص فخامته، على ترجمة التزامه على أرض الواقع، حيث تمت المصادقة على خارطة طريق إصلاح القطاع في فبراير 2020، وباشرت الوزارة إطلاق ورشات العمل التي طالت مجمل مناحي العملية التربوية.
وأوضح أن إطلاق جلسات التشاور الوطني حول إصلاح النظام التعليمي يتوج مسار تشاور تربوي جهوي، بدأت مرحلته الأولى بلقاءات تحضيرية شملت الأحزاب السياسية والمنتخبين والطيف النقابي وآباء التلاميذ ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال التربوي، ضمن حضور بارز لرابطات ترقية اللغات الوطنية.
وقال إن القطاع وسعيا منه لضمان أوسع مشاركة ممكنة أطلق، منصة رقمية تشمل منتدى افتراضيا شهد زيارة ما يزيد على مليون ومائتي ألف متصفح، وأكثر من 19.000 عملية تنزيل للوثائق المعروضة للتشاور، وإيداع ما يناهز ألف مشاركة مكتوبة من ضمنها مشاركات عديدة من جالياتنا في الخارج عكست خبرة عالية ونظرة متبصرة.
وأضاف أن هذا اللقاء شكل فرصة

استثنائية لتحقيق إجماع وطني واع وصلب على مواصفات المدرسة التي نرتضيها لتربية أجيالنا الحاضرة والتي نفخر بتوريثها لأجيالنا القادمة، إجماع يرسم غاياتها وأهدافها، ويحدد سبل تحقيقها للإنصاف في الولوج إلى المعارف، وضمانها لتعليم شامل ذي جودة عالية يفضي إلى تكوين مواطن موريتاني متشبع بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ينبذ الغلو والتطرف، مواطن متشبث بقيم الديموقراطية، متشبع بالثقافة العربية والإفريقية الأصيلة، منفتح على العالم وقادر على التأثير فيه، وعلى اكتساب المهارات المهنية ومهارات الحياة.

رئيس الجمهورية يشرف على فعاليات يوم التعليم

في 28 من سبتمبر من السنة الجارية أشرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بالمركز الدولي للمؤتمرات «المرابطون»، على تنظيم يوم التعليم تحت شعار:
« المدرسة الجمهورية مشروع للجميع وبالجميع».
ويأتي تنظيم هذا اليوم، الذي دعي له خريجو مدارس تكوين المعلمين والمدرسة

العليا للتعليم هذه السنة، بعد اتخاذ جملة من الإجراءات الهامة التي من شأنها تعزيز أداء منظومتنا التعليمية كإقرار القانون التوجيهي للتعليم والدخول الفعلي للمدرسة الجمهورية.

ويشكل هذا اللقاء، الذي يأتي مع بداية انطلاق العام الدراسي، فرصة لاستعراض الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الثلاث الماضية، وإبراز الإجراءات التي يجب القيام بها سعيا لاكتمال الإصلاح التعليمي المنشود الذي تعتبر المدرسة الجمهورية إحدى ركائزه الأساسية.

وقد أكد فخامته، أن بناء نظام تعليمي شامل، ذي جودة عالية، يفتح الآفاق أمام عبقرية شعبنا، التي هي مورده الذي لا ينضب، شرط ضروري في نجاح ما نعمل عليه، جادين، من مكافحة الفقر والبطالة، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية، ومحاربة الهشاشة، والغبن، والعقليات الاجتماعية السلبية.

وأضاف، أن الغاية من إصلاح مدرستنا العمومية، هي جعلها أكثر قدرة على أن ترسخ لدي أبنائنا، تعاليم ديننا الحنيف، وقيم ثقافتنا العربية الافريقية، وقيم المواطنة، والمساواة، والتلاحم الاجتماعي. وكذلك أن تتيح لهم، جميعا، خدمة تعليمية ذات جودة عالية، منسجمة المخرجات مع متطلبات النهوض الشامل، الذي تتوفر بلادنا اليوم على مؤهلات معتبرة لتحقيقه.

وهذا نص الخطاب:

"بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم

أيها السادة والسيدات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني ويشرفني كثيرا، أن أشارك اليوم الأسرة التربوية كلها، من تلامذة، ومدرسين، ومنظمات آباء التلاميذ، وهيئات التأطير، في فعاليات يوم التعليم هذا، ونحن على مشارف افتتاح عام دراسي جديد، يصادف منعرجا حاسما في مسيرة بناء المدرسة الجمهورية التي نتطلع إليها.

وأود، بهذه المناسبة، أن أؤكد أن بناء نظام تعليمي شامل، ذي جودة عالية، يفتح الآفاق أمام عبقرية شعبنا، التي هي

مورده الذي لا ينضب، شرطا ضروريا في نجاح ما نعمل عليه، جادين، من مكافحة الفقر والبطالة، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية، ومحاربة الهشاشة، والغبن، والعقليات الاجتماعية السلبية، وغير ذلك.

إن الغاية من إصلاح مؤسستنا التعليمية، هي جعلها أكثر قدرة على أن ترسخ لدى أبنائنا، تعاليم ديننا الحنيف، وقيم ثقافتنا العربية الافريقية، وقيم المواطنة، والمساواة، والتلاحم الاجتماعي. وكذلك أن تتيح لهم، جميعا، خدمة تعليمية ذات جودة عالية، منسجمة المخرجات مع متطلبات النهوض الشامل، الذي تتوفر بلادنا اليوم على مؤهلات معتبرة لتحقيقه.

ومراعاة لذلك، أولينا، من اللحظة الأولى، بالغ العناية لهذا القطاع. ولقد استعرض وزير التعليم أمامكم، منذ لحظات، نماذج من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل إصلاحه.

أيها السادة، والسيدات،

إننا نستعد اليوم لافتتاح سنة دراسية جديدة، مليئة بالتحديات الجسيمة، التي من أبرزها ما سيجري العمل عليه من حصر السنة الأولى الابتدائية في المدرسة العمومية.

وليس في هذا الحصر، مطلقا، تحجيما للتعليم الخاص. فنحن نعي، ونقدر، حجم الدور الذي يقوم به هذا القطاع في نظامنا التعليمي. ونعتبره شريكا لا غنى عنه للمدرسة العمومية، ولذا يشكل دعمه محورا أساسيا في مقاربتنا لإصلاح منظوماتنا التربوية.

وسيتطلب منا إرساء المدرسة الجمهورية، على النحو الفعال والناجع، بذل جهود كبيرة في سبيل التغلب على النقص في المدرسين، والحجرات، والمدارس، وتوفير الدعامات التربوية اللازمة، وضمان ظروف الأمان والعمل اللائق، للتلاميذ، والمدرسين، وطواقم التأطير.

وأود هنا التأكيد على أنه ليس بمقدور أي إصلاح، أن يحقق المبتغى منه، إلا إذا تضافرت جهود كل الفاعلين في تنفيذه.

وتاليا، فإنني أدعو الأسرة التربوية، وجميع شركاء القطاع، وكافة المواطنين، إلى دوام استحضار أن إصلاح نظامنا التربوي أمر مصيري، تتحدد تبعا لنسب نجاحنا في إنجازه، حظوظنا في تحقيق النهضة الشاملة التي ننشدها.

وكذلك أدعو الجميع، كل من موقعه، إلى بذل كافة الجهود لإنجاح إصلاح نظامنا التعليمي.

وأؤكد لكم، أن الدولة لن تدخر جهدا في سبيل دعم هذا القطاع، بما يرفع من القدرات المهنية، للمدرسين، ويطور البنى التحتية المدرسية، كمًا وكيفًا، ويوفر الدعامات التربوية، سبيلا إلى تحسين مؤشرات الفعالية، والتغطية، ونسب الاستبقاء، والأداء الإجمالي للمنظومة التربوية عموما.

وإنني، إذ أحثكم جميعا على المثابرة

والعطاء، لأرجو لكم سنة دراسية ملؤها النجاح والتوفيق.
أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله".
أما معالي وزير التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، السيد ابراهيم فال ولد محمد الأمين فقد استعرض ما تم تحقيقه من إنجازات خلال الفترة الممتدة من شهر أغشت 2019 إلى الآن، مبينا أن هذه الإنجازات شملت توسيع الولوج ورفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات، عبر دعم المدرسة الجمهورية بأربعين (40) مليار أوقية قديمة، رغم صعوبة الظروف الناجمة عن جائحة كورونا.
وقال إنه في إطار برنامج الأولويات الموسع تم إطلاق مشروع هام للبنية التحتية مكن من إنجاز ما يناهز ألفي (2000) حجرة دراسية، مما زاد الطاقة الاستيعابية للقطاع، وخفف نسبة الاكتظاظ في المؤسسات التعليمية.
وأضاف أنه سعيا للرفع من جودة التعليم وتحسين أداء المدرسين أطلق القطاع مسارا لإصلاح منظومة التكوين الأولي للمعلمين شمل مراجعة شروط الولوج ومسار التكوين وإجراءات الإشهاد والترسيم.
وَقال إن نتائج أول دفعة للإصلاح تخرجت هذه السنة برهنت على نجاح المسار المتبع في هذا المجال، كما شهدت السنة المنصرمة انطلاق برنامج للتكوين المستمر للمدرسين استفاد منه حتى الآن أربعة آلاف (4000) مدرس، وسيشمل بشكل تدريجي جميع المدرسين بعد تحديد حاجاتهم في التكوين.
وَقال إن القطاع عمل على تحسين ظروف الامتحانات والمسابقات الوطنية، من خلال جملة من التدابير مكنت من محاربة الغش ومن توفير الشروط الملائمة للامتحانات، مما انعكس إيجابيا على النتائج، مشيرا إلى أنه؛ وفي إطار دعم الاستبقاء ومكافحة التسرب والانحياز للفئات الهشة؛ تم رفع عدد المستفيدين من البرنامج الوطني للتغذية المدرسية ليصل إلى مائة وتسعين ألف (190.000) تلميذ في اثنتي عشرة (12) ولاية.
وأشار إلى أنه وفي إطار الأولوية التي يمنحها فخامة رئيس الجمهورية للتعليم، تمت زيادة الميزانية المخصصة للقطاع، حيث بلغت 18% سنة 2021، مما سمح باكتتاب ستة آلاف (6000) مدرس، وزيادة علاوات المدرسين الميدانيين زيادات معتبرة، فضلا عن ترقية المعلمين المكلفين بالتدريس وأساتذة السلك الأول، والدمج التدريجي لمقدمي خدمات التعليم وإنشاء سلك المعلم الرئيس، إضافة إلى إطلاق مشروع «تثمين مهنة المدرس» الذي يتضمن خطة لتلبية معظم مطالب عمال القطاع، فضلا عن تنصيب لجان تسيير المدارس وإرساء التسيير التشاركي الذي أصبح من ضرورات نجاح المرفق المحلي.
ونبه إلى أن هذه السنة ستشهد بداية التجسيد الفعلي لمشروع المدرسة الجمهورية، من خلال تعميم الزي المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي، إيذانا بمرحلة جديدة تنمحي فيها الفوارق وتتعزز فيها قيم الجمهورية والوحدة الوطنية، مبرزا أنه في هذا الإطار سيتم العمل على تحسين خدمة التعليم من خلال جملة من الإجراءات من ضمنها:
- تنفيذ مشروع تطوير المؤسسات ا لتعليمية ،
- إطلاق مشروع تجريب الطريقة النسقية في تعليم القراءة والكتابة للمبتدئين،
- توزيع ما يزيد على ثلاثة ملايين كتاب مدرسي،
- ربط النظام المعلوماتي لتسيير التعليم بنظام الحالة المدنية الوطنية،
- تطوير التعليم الرقمي الذي أصبح ضرورة من ضرورات العصر لما يتيحه من مواكبة التطور ومن ضمان استمرار خدمة التعليم إبان حالات الطوارئ.
واستعرض معالي وزير التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي جملة الإنجازات التي تحققت في مجالات التعليم بمختلف مراحله على مستوى قطاعات الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي والتشغيل والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة.
أما رئيس الاتحادية الوطنية لرابطات آباء التلاميذ والطلاب، السيد أحمد ولد أسغير، فقد عبر عن الاهتمام الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية للتعليم، وما واكب هذا الاهتمام من خطوات هامة في مجال إصلاح المنظومة التربوية هو ما حدا بالاتحادية إلى تنظيم تظاهرة وطنية كبرى ثمنت فيها هذه الخطوات، مشيرا إلى أن رابطات آباء التلاميذ والطلاب حريصة على تطبيق مخرجات الحوار الوطني وتنفيذ قانون الإطار ومواكبة جميع خطوات الإصلاح.

وقال إن افتتاح السنة الدراسية لهذا العام يتزامن مع نهاية الحلقات المحضرة للإصلاح، بدءا بخارطة الطريق، فالمشاورات فقانون الإطار، وهي حلقات شارك فيها الطيف الوطني بمشاربه وخلفياته المختلفة، وفي مقدمتهم الاتحادية الوطنية لرابطات آباء التلاميذ والطلاب.
وأشار إلى أن هذه السنة تؤرخ لانطلاق القانون التوجيهي، الذي سيجمع كل أطفال موريتانيا تحت سقف واحد، وبمنهج موحد، يوفر فرصا متساوية للجميع ويعزز اللحمة الوطنية للبلد وهو ما يجسد فكرة المدرسة الجمهورية.
وكان المتحدث باسم الخريجين، السيد إخليهن ولد بوبكر، قد أوضح في كلمة قبل ذلك، أن يوم التعليم يعتبر حدثا تربويا جديدا تلتقي فيه الأسرة التربوية بجميع مكوناتها مع فخامة رئيس الجمهورية، كما يمثل الانطلاقة الفعلية نحو الميدان بما فيه من بث للعلم والمعرفة والأخلاق والقيم، الذي هو اللبنة الأساس في بناء النظام التربوي وإعداد العقول والكفاءات التي تضمن للمجتمع التخلص من الجهل والتخلف والفقر والسعي نحو النهوض والتقدم والوحدة والاستقرار.

وزير التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي لـــــ «الشعب»:

السنوات الثلاث الماضية عكست حجم المجهود الذي بذلته الدولة في إصلاح التعليم

أوضح وزير التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي السيد إبراهيم فال ولد محمد الأمين، انه اتم تحديد كبريات المشاكل التي تواجه التعليم والتي تم بحثها في ورشات جهوية ووطنية توجت بتوافقات وطنية كبرى صيغت في تقرير شامل شكل أرضية للقانون التوجيهي.

وأضاف في مقابلة مع مجلة الشعب الشهرية أن السنوات الثلاث الأولى الماضية عكست حجم المجهود الذي بذلته الدولة في إصلاح التعليم وذلك من خلال مستوى النتائج التي تم تحقيقها.

الشعب: تمت إضافة عبارة «إصلاح النظام التعليمي» إلى تسمية القطاع، ما الذي تقتضيه هذه الاضافة؟

معالي الوزير: تشير إضافة عبارة «إصلاح النظام التعليمي» إلى حاجة منظومتنا التربوية الماسة للإصلاح، وهو ما عبر عنه فخامة رئيس الجمهورية حينما تعهد للشعب الموريتاني بإصلاح التعليم وذكر أن مأمورية واحدة لا تكفي لتحقيق ذلك. ومع ذلك فقد صادقت الحكومة في وقت مبكر على خارطة طريق بدأت بتشخيص موضوعي لمجمل الإصلاحات التي عرفتها منظومتنا التربوية. وبناء عليه تم تحديد كبريات المشاكل التي تواجه تعليمنا وهي المشاكل التي بحثتها ورشات جهوية ووطنية توجت بتوافقات وطنية كبرى صيغت في تقرير شامل شكل أرضية للقانون التوجيهي. وقد بينت السنوات الثلاث الأولى حجم المجهود الذي بذلته الدولة في إصلاح التعليم ومستوى النتائج التي تم تحقيقها.

الشعب: اقتصر دخول السنة الأولى من التعليم الأساسي خلال العام الدراسي 2022-2023 على المدارس العمومية، لماذا هذا الإجراء؟ وما مدى استعداد الوزارة على مستوى البنى التحتية لاستقبال التلاميذ؟

معالي الوزير: أشير ابتداء إلى أن التعليم حق من حقوق الطفل ضمنته جميع الاتفاقيات والقوانين الدولية. وقد اعتمدت السلطات هذا القرار لتحقيق بعض المقاصد الاجتماعية والاقتصادية، تقوية للحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية بين مختلف المكونات، وإرساء لقيم العدالة والمساواة بتوفير نفس التعليم لجميع المتعلمين، وهذه جميعها من أهم واجبات والتزامات الدولة.

أما عن الجزء الثاني من سؤالكم المتعلق بالإجراءات، فإن القطاع قام بتشخيص هدفه وهو تحديد المتطلبات من الأقسام الدراسية، وتم حصر كل ذلك. وقد بدأت الأشغال في أغلب تلك المنشآت.

فتحسبا لاستقبال المسجلين الجدد في السنة الأولى، تم استلام ما يزيد على أربعين مدرسة مكتملة جديدة و 70 حجرة على شكل توسعات مدارس كما تمت برمجة 32 مدرسة جديدة تم الشروع في بنائها بالفعل، وسيتم استلام 26 مدرسة جديدة في الأيام المقبلة تم إنجازها من طرف مندوبية التآزر من بينها ست في انواكشوط الجنوبية. كما تقرر رفع الطاقة الاستيعابية لبعض مدارس العاصمة انواكشوط التي بها احتياط عقاري وبلغت هذه البرمجة 375 حجرة إضافية. وتعمل

التعليم الخاص لعب دورا لا يمكن تجاهله في تكوين الكفاءات الوطنية في شتى المجالات

الإدارة المختصة الآن على وضع اللمسات الأخيرة على برمجة الحاجة من البنايات في أفق السنة الدراسية 2023 - 2024.

الشعب: هل يشكل توظيف عمال متعاقدين خيارا مستداما لدى القطاع، أم تتوقعون ان يمر جميع المعلمين والاساتذة بمدارس التكوين الخاصة بهم كشرط لولوج الخدمة؟

معالي الوزير: الخيار المستدام والرسمي المعتمد في اكتتاب المدرسين هو تنظيم مسابقات خارجية للولوج إلى مدارس التكوين وفقا للشروط المنصوص عليها في النصوص القانونية المنظمة لأسلاك التعليم، وعن طريق مسابقة خارجية تنظمها اللجنة الوطنية للمسابقات. ولكن، ونظرا للنقص الملاحظ في المدرسين خاصة على مستوى ولايات الداخل، ونظرا لأن الطاقة الاستيعابية لمدارس التكوين لا تمكن من اكتتاب أعداد كبيرة دفعة واحدة، ونظرا أيضا إلى أن مدة التكوين في مدارس تكوين المدرسين هي سنتان، تلجأ الوزارة إلى التعاقد مع بعض مقدمي خدمة التعليم من أجل سد النقص في المدرسين إلى حين سده نهائيا عن طريق خريجي مدارس تكوين المعلمين.

الشعب: انتقلتم في الوزارة من «التعاقدية» إلى «مقدم خدمة»، ماذا يعني هذا التغيير من حيث المستوى العلمي والمعاملة «الراتب» والضمانات الأخرى؟

معالي الوزير: قبل 2019، كانت الوزارة تلجأ، من أجل سد النقص في المدرسين، إلى إبرام عقود موسمية مدتها سنة دراسية (9 أشهر)، ولم تكن هناك معايير لانتقاء المتعاقدين، كما أن اختيارهم لم يكن يجري في جو من الشفافية يضمن العدالة والإنصاف لجميع المترشحين، ويضمن أيضا كفاءة المتعاقدين. لهذه الأسباب قررت الوزارة، ابتداء من 2019، العدول عن خيار العقود الموسمية، ونظمت مسابقة وطنية كبيرة وشفافة لانتقاء 4000 مقدم خدمة تعليم، ووفق شروط تضمن كفاءة من سيتم اكتتابهم. وقد فتحت هذه المسابقة أمام جميع المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة سواء كانوا من المتعاقدين السابقين أو كانوا مترشحين جددا. اما من حيث التعويض الممنوح لا يوجد فرق بين ما كان يمنح للعقدويين القدماء والتعويض الممنوح لمقدمي خدمة التعليم، إلا أن الأخيرين يستفيدون من علاوة البعد التي لم يكن يستفيد منها العقدويون.

الشعب: ما هي الجهود التي تبذلها الوزارة لضمان توفير الكتاب المدرسي في جميع أنحاء التراب الوطني؟

معالي الوزير: أوكلت الوزارة إلى المعهد التربوي الوطني مهمة توفير الوسائل الديداكتيكية من الأدلة والخرائط والمجسمات وكافة وسائل الإيضاح بما فيها الكتاب المدرسي الذي تقدر الحاجة منه بـ 6 ملايين كتاب ينبغي توفيرها، وتتوفر منها في المخازن 800.000 كتاب طبعت محليا، وتم استيراد 3.200.000 كتاب وتقوم الوزارة بنقل الكتب وتأمين وصولها إلى جميع أكشاك المعهد التربوي (157 كشكا) على امتداد التراب الوطني. يضاف إلى ذلك توفر هذه الكتب رقميا على موقع المعهد التربوي الوطني.

الشعب: كيف تقيمون دور القطاع الخاص في انجاح الإصلاح التربوي وما مدى دعم قطاعكم لهذا المجهود؟

معالي الوزير: يعد التعليم الخاص شريكا ومكملا لصنوه العام، وقد ساهم على مدى أربعة عقود مضت بالمشاركة في رفع نسب التمدرس والنجاح في المسابقات الوطنية، كما لعب دورا لا يمكن تجاهله في تكوين الكفاءات الوطنية في شتى المجالات.

وقد استجاب القائمون على التعليم الخاص بسرعة لقرار الحكومة بحصر السنة الأولى أساسية في التعليم العام والتزم به الجميع بكل مسؤولية ووعي وطنيين. وستعمل وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي على متابعة التعليم الخاص عن قرب بالتشاور مع نقابات شبه القطاع لحل كل مشاكله والرفع من أدائه وتطويره.

الشعب: كيف سيتم تدريس اللغات الوطنية على المستوى الأساسي. بشكل ملموس، كيف سيتم تدريس هذه اللغات؟

معالي الوزير: في البدء، لا بد من الإشارة إلى حق الأطفال في الدراسة بلغاتهم الوطنية. ومن هنا، يتعين أن يتعلم كل طفل ناطق بالعربية إحدى اللغات الوطنية الثلاث (البولارية، السونونكية، الولفية)، مع مراعاة الأبعاد الديمغرافية والسوسيو-ثقافية. وستكون هذه اللغات لغات تدريس للعلوم في بداية المسار الدراسي ... وفي مرحلة انتقالية، سيتم تطوير نشاطات اللعب والإيقاظ عن طريق اللغات الوطنية الثلاث، بالنسبة للتعليم ما قبل المدرسي، إضافة إلى تحديد مقاربات تربوية تضمن ترقية تعلم وتعليم اللغات الثلاث بمراعاة خصوصيات وحاجات مختلف الفئات المستهدفة، مع إقرار تطبيقات وبرمجيات متطورة لتدريس اللغات الوطنية وفق أكثر الطرق نجاعة. يضاف إلى ذلك إنشاء هيئة (معهد لترقية اللغات مثلا) تستثمر حصيلة التجارب السابقة.

الشعب: ما هي الجهود التي تبذلها الوزارة لضمان توفير الكتاب المدرسي في جميع أنحاء التراب الوطني؟

معالي الوزير: أوكلت الوزارة إلى المعهد التربوي الوطني مهمة توفير الوسائل الديداكتيكية من الأدلة والخرائط والمجسمات وكافة وسائل الإيضاح بما فيها الكتاب المدرسي الذي تقدر الحاجة منه بـ 6 ملايين كتاب ينبغي توفيرها، وتتوفر منها في المخازن 800.000 كتاب طبعت محليا، وتم استيراد 3.200.000 كتاب وتقوم الوزارة بنقل الكتب وتأمين وصولها إلى جميع أكشاك المعهد التربوي (157 كشكا) على امتداد التراب الوطني. يضاف إلى ذلك توفر هذه الكتب رقميا على موقع المعهد التربوي الوطني.

الشعب: كيف تقيمون دور القطاع الخاص في انجاح الإصلاح التربوي وما مدى دعم قطاعكم لهذا المجهود؟

معالي الوزير: يعد التعليم الخاص شريكا ومكملا لصنوه العام، وقد ساهم على مدى أربعة عقود مضت بالمشاركة في رفع نسب التمدرس والنجاح في المسابقات الوطنية، كما لعب دورا لا يمكن تجاهله في تكوين الكفاءات الوطنية في شتى المجالات.

وقد استجاب القائمون على التعليم الخاص بسرعة لقرار الحكومة بحصر السنة الأولى أساسية في التعليم العام والتزم به الجميع بكل مسؤولية ووعي وطنيين. وستعمل وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي على متابعة التعليم الخاص عن قرب بالتشاور مع نقابات شبه القطاع لحل كل مشاكله والرفع من أدائه وتطويره.

الشعب: كيف سيتم تدريس اللغات الوطنية على المستوى الأساسي. بشكل ملموس، كيف سيتم تدريس هذه اللغات؟

معالي الوزير: في البدء، لا بد من الإشارة إلى حق الأطفال في الدراسة بلغاتهم الوطنية. ومن هنا، يتعين أن يتعلم كل طفل ناطق بالعربية إحدى اللغات الوطنية الثلاث (البولارية، السونونكية، الولفية)، مع مراعاة الأبعاد الديمغرافية والسوسيو-ثقافية. وستكون هذه اللغات لغات تدريس للعلوم في بداية المسار الدراسي ... وفي مرحلة انتقالية، سيتم تطوير نشاطات اللعب والإيقاظ عن طريق اللغات الوطنية الثلاث، بالنسبة للتعليم ما قبل المدرسي، إضافة إلى تحديد مقاربات تربوية تضمن ترقية تعلم وتعليم اللغات الثلاث بمراعاة خصوصيات وحاجات مختلف الفئات المستهدفة، مع إقرار تطبيقات وبرمجيات متطورة لتدريس اللغات الوطنية وفق أكثر الطرق نجاعة. يضاف إلى ذلك إنشاء هيئة (معهد لترقية اللغات مثلا) تستثمر حصيلة التجارب السابقة.

تلجأ الوزارة إلى التعاقد مع بعض مقدمي خدمة التعليم من أجل سد النقص في المدرسين إلى حين سده نهائيا عن طريق خريجي مدارس تكوين المعلمين

الإصلاح التربوي يهدف إلى القضاء على اختلالات المنظومة التربوية أو مواجهة تحديات ومشكلات تواجه المجتمع

وكتاب المدرس وكتاب التلميذ للمقررات الجديدة وكذا الكتب التي لم تعرف تغييرا، وتكوين جل معلمي التعليم الخاص على البرامج الجديدة.

وحيث أن أي إصلاح تربوي يهدف أصلا إلى القضاء على اختلالات المنظومة التربوية أو مواجهة تحديات ومشكلات تواجه المجتمع، فقد كانت المرحلة التي يمر بها مجتمعنا تقتضي البدء في دمج المرحلة الابتدائية في المدرسة العمومية لمحو الفوارق وتوحيد المناهج والأساليب سبيلا إلى بناء جيل وطني متصالح ومتآخ.

بدأ الإصلاح الجزئي في منظومتنا التربوية منذ ثلاث سنوات متمثلا في مراجعة بعض المناهج الدراسية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي خدمة لأهداف تربوية محددة. وكان التعليم الخاص شريكا في تطبيق تلك المقررات، وتم دعمه في هذا المجال بتوفير الأدلة

المدرسة الجمهورية..

طريق لتحقيق نظام تعليمي قوي يحقق الأهداف المطلوبة ويساوي بين الجميع

الدولة أنفقت 40 مليار أوقية دعما للمدرسة الجمهورية خلال السنوات الثلاث الماضية

إعداد/ محمد ولد عبدي

تركز المدرسة الجمهورية في مفهومها العام على مبادئ أساسية هي مجانية التعليم وإجباريته ومبدأ الحياد الاجتماعي للمدرسة، وتسمى بـ «مدرسة الشعب» لأنها هي الوحيدة التي تجمع جميع الطلاب من كافة الأوساط الاجتماعية جنبا إلى جنب الأكثر حظا في المجتمع إلى جانب الأقل حظا، وتركز المدرسة الجمهورية على مبدأ الحياد وهو مبدأ في غاية الأهمية بالنسبة إلى واقع المجتمع الموريتاني، والمقصود بالحياد الاجتماعي للمدرسة هو ألا تقتصر التعاليم والخدمات التي تقدمها على خدمة مكون معين دون المكونات الأخرى لأي سبب مهما كان أو تؤدي إلى نمو غير طبيعي لأجزاء معينة من الجسم الاجتماعي وضمور أجزاء أخرى وهذا يعني أن تكون المعلومات التي تقدمها المدرسة للطلاب على مسافة واحدة من الجميع وأن تقدم نفس الخدمة وفي نفس الظروف وبنفس مواصفات الجودة لجميع مكونات المجتمع.

وخلال الفترة المنصرمة نجحت وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي في وضع الأسس السليمة لعقد شراكة قوية مع أبرز شركائها من نقابات وطنية ورابطة أباء التلاميذ وذلك من خلال التشاور الدوري الصريح والمنفتح وهو ما مكن من تشخيص مجمل مكامن الخلل في منظومتنا التربوية ووضع الحلول المناسبة لكل مكامن الخلل فيها وعلى رأس ذلك العمل على القضاء على الفوارق وتلاحم أبناء الشعب بجميع مكوناته في منشأة تعليمية واحدة يستوي فيها الفقير

والغني بزي مدرسي واحد من أجل إرساء تعليم عصري يراعي خصوصية البلد الثقافية ويأخذ من المعارف المعاصرة ما يجعل الإنسان الموريتاني قادرا على مواكبة مستجدات الحياة وقادرا على التميز والعطاء.

وتتجسد أهمية المدرسة الجمهورية من خلال غرس القيم الثقافية والاجتماعية والوطنية في التلاميذ بصورة شاملة، فالتعليم يوثق عملية فهم الحقوق والواجبات التي يجب أن يدركها جميع المواطنين، كما يُتيح الفرصة للمواطنين للتعرف على ثقافتهم وتاريخهم وقيم مُجتمعاتهم مما يؤدي إلى إنتاج مواطنين صالحين بثقافة واحدة وانتماء لوطن واحدة.

اليوم وبعد ثلاث سنوات من العمل الجاد والتخطيط المحكم برزت المدرسة الجمهورية إلى الوجود وصارت واقعا ملموسا معاشا على ارض الواقع وما ذاك إلا دليل واضح على حرص فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على إعادة الاعتبار إلى «المدرسة الجمهورية» بوصفها وعاء جامعا ينصهر فيه أطفالنا بعيدا عن الفوارق من أي نوع كانت، وما احتكار التسجيل في السنة الأولى ابتدائية هذا العام إلا خطوة أولى على طريق إصلاح تعليمي جديد يهدف إلى توحيد التعليم الأساسي ضمن نطاق نظام عام وبمنهج تعليمي وتربوي موحد.

مفهوم الدولة الوطنية في الإصلاح التربوي

وحول هذا الموضوع يرى الدكتور محمد مني غلام المفتش العام المكلف بالتعليم الأساسي بالوزارة أن تطور المنظومة التربوية في البلاد كان رهين تجسيد خصائص الدولة وتطور المجتمع، وبالذات السياسي وقد ظهرت المنظومة التربوية مع أول إصلاح قبيل الاستقلال 1959 وكان محاولة للتكيف مع واقع مجتمع من ضمن المحميات الفرنسية إلا أنه يملك خصوصيات دينية وثقافية واجتماعية كبيرة، وتمثل ذلك التكيف في إدخال ساعات تدريس باللغة العربية إلى المدرسة النظامية، التطور الموالي تجسد في زيادة ساعات التدريس بالعربية مع إصلاح 1967 الذي جاء عقب مؤتمر لعيون يونيو 1966 الذي نادت فيه النخب الوطنية بضرورة التدريس باللغة العربية فجاء إصلاح 1967 الذي رسم ملامح المدرسة التي بدأت تتشكل في دولة حديثة النشأة.

وقد عرب هذا الإصلاح السنة الأولى الابتدائية بالكامل وزاد ساعات التدريس باللغة العربية في السنة الثانية والثالثة، وإلى حد ما رسخ مفهوم الدولة الوطنية في الإصلاح التربوي، وبعدها جاء إصلاح 1973 الذي جاء عقب مراجعة شاملة لكل الاتفاقيات التي تربط الدولة مع المستعمر السابق فرنسا، اقتصاديا و ثقافيا وسياسيا، وكان التعليم في خضم هذه المراجعة بل على رأسها حيث قام إصلاح 1973 بإعادة الاعتبار للهوية الوطنية وعرب التعليم وأعطى إشارة البدء في ترقية اللغات الوطنية وظهرت شعب لم تكن موجودة مثل شعبة الآداب الأصلية وتأسست فكرة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، لذلك كان إصلاح 1973 في نظر العديد من الخبراء التربويين أب الإصلاحات.

وأشار السيد المفتش إلى أن الإصلاحات التربوية تتلون باللون السياسي للبلد لذا جاء إصلاح 1979 تحت ضغط الفرنكفونيين من جهة والعروبيين من جهة أخرى سعى ذلك الإصلاح لتلبية رغبات الجميع فجاء متناقضا ويحمل في طياته بذرة الفناء؛ لأنه ترك لكل فئة الدراسة باللغة التي تشاء، ولأول مرة جاء بنظام الشعب المتعددة، وبالتالي خلق فرقة بين النخب الوطنية وترك هذا الإصلاح شرخا كبيرا في النظام التربوي مع أنه كان ينص على فترة انتقالية يؤول فيها النظام التربوي إلى التدريس باللغة العربية بشكل كامل مع حلول 1985 إلا أنه خلق هوة وجعل من الصعوبة التواصل بين النخب لذا جاء إصلاح 1999 لتلافي هذه الأخطاء فهذا الإصلاح رفع شعار الشعبة الواحدة وأعاد الاعتبار لمادة التربية المدنية وجعل منها مادة إجبارية، وأسند مواد الهوية الوطنية للتدريس باللغة العربية وأسند تدريس المواد العلمية للتدريس بالفرنسية.

وفي ظل هذا الإصلاح كان على الطفل

الموريتاني أن يتعلم لغتين كبيرتين، وهذا صعب جدا؛ لذا خلق هذا الإصلاح بعد عقدين على تنفيذه جيلا لا يتقن أي لغة، وبالتالي يعد هذا الإصلاح من هذا المنظور فاشلا، وهنا تأكد أن العملية التربوية موضوع شائك فأحيلت للشعب الموريتاني لأخذ القرار فيها فنظمت أيام تشاورية وطنية 2020 ضمت الكثير من الفاعلين التربويين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني وصيغت مخرجاتها في قانون توجيهي يحكم وينظم المنظومة التربوية.

ومن أهم ملامح هذا القانون التوجيهي تدريس المواد العلمية في مرحلة الأساس باللغة العربية وباللغات الوطنية الأم هناك فترة تجريبية للغات الوطنية الأم ستبدأ من 2024، وبعد ذلك سيلزم الطفل الموريتاني أن يتعلم لغة وطنية غير لغته الأم، وهذا سيخيط العلاقة من جديد ما بين فئات المجتمع، ويخلق جيلا متجانسا، وكذلك يعد استجابة لما يريده المجتمع ونصائح المنظمات التربوية والخبراء التي تقول إن الأنظمة التربوية تنجح فقط إذا تم التدريس باللغات الأم، وأضاف المفتش أن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من كل هذه الإصلاحات أن الإشكال الأهم المهيمن على هذه الإصلاحات الوعاء اللغوي حيث كان هو عنوان الاختلالات التي رافقت كل هذه الإصلاحات، وإذا تم حل هذا الإشكال سيتم التفرغ لإشكالات أخرى ذات طابع متخصص وهي بطبيعتها سهلة الحل، وأشار أن الإصلاح الجديد استفاد من كل الإصلاحات السابقة حيث تمت دراسة جوانب القوة والضعف فيها والخروج بمقاربة قدمت كأساس للتشاور المجتمعي الذي تكلل بصياغة القانون التوجيهي الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية 2022، وهذا القانون من عناوينه الرئيسية المدرسة الجمهورية التي تخول للناشئة الدراسة في شروط دراسية واحدة تحت سقف واحد.

وهنا يمكن التنويه إلى أن إشكال توفر المصادر البشرية لا يشكل عائقا أمام إنجاح هذا الإصلاح خصوصا أنه يتوجه إلى التدريس في مرحلة الأساس باللغة العربية، وهناك فائض في المدرسين بالعربية، فتنفيذ القرار القاضي بحصر السنة الأولى ابتدائية على التعليم النظامي يتطلب توفير 226 معلما، و 226 حجرة؛ لذا هناك وفرة في المعلمين فعدد خريجي مدارس التكوين لهذه السنة 1128 معلما.

المدرسة الجمهورية عنوان لهذا الإصلاح

ويرى المفتش السيد محمد مني غلام أن المدرسة الجمهورية عنوان لهذا الإصلاح حيث يقول إن المدرسة الجمهورية أو مدرسة الشعب كما يقال انطلقت من تجربة أوربية ظهرت في القرون الوسطى كرد على المدارس الأرستقراطية ذات الطابع الكهنوتي، ووفق سياقنا التربوي سنعمل في ظل هذه المدرسة على جعل كل أبنائنا بغض النظر عن مستواهم المادي والدراسي يدرسون في مدرسة واحدة تحت سقف واحد وبزي موحد، وهذا سيعمل على تشكيل جيل يتلقى نفس المعارف؛ لأن الساحة التربوية كانت تشهد حالة من الفوضى إلى حد ما كانت تعج بالعديد من الأنظمة التربوية المتجاورة فالمدرسة الأجنبية أو القنصلية الدبلوماسية خرجت عن نطاقنا التربوي وبالتالي أصبح الفضاء التربوي بحاجة إلى إعادة تأميم، وهذا ما تسعى له المدرسة الجمهورية.

40 مليار أوقية دعما للمدرسة الجمهورية

وحرصا من الدولة على نجاح المنظومة التربوية في البلاد عموما فقد تم دعم المدرسة الجمهورية بأربعين مليار أوقية قديمة منذ شهر أغسطس 2019، وذلك في مجال توسيع الولوج ورفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، وقد أنجزت الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية ما يناهز 2000 حجرة دراسية؛ من ما زاد الطاقة الاستيعابية للقطاع وخفف نسبة الاكتظاظ في المؤسسات التعليمية، هذا رغم الظروف الناجمة عن جائحة كورونا التي ضربت البلاد.

كما أطلقت الدولة خلال الفترة الماضية مسارا لإصلاح منظومة التكوين الأولي للمعلمين، شمل مراجعة شروط الولوجِ وَمَسار التكوين وَإِجْراءاتِ الإشهاد والترسيم، وكانت نتائج أول دفعة للإصلاح قد برهنت على نجاح المسار المتبع في هذا المجال، وقد شهدت السنة المنصرمة انطلاق برنامج للتكوين المستمر للمدرسين استفاد منه حتى الآن أربعة آلاف مدرس، ووصل عدد المستفيدين من البرنامج الوطني للتغذية إلى 190.000 تلميذ، وذلك في إطار دعم الاستبقاء ومكافحة التسرب والانحياز للفئات الهشة.

المحطات التي مر بها النظام التعليمي في موريتانيا

قبل الاستقلال بسنة 1959 م تم وضع أول لبنة إرساء نظام تعليمي في البلاد، حمل شعار: «المزاوجة بين الأصالة والانفتاح»، وقد تركزت جهود ذلك الإصلاح على:

- إدخال اللغة العربية على المنظومة التربوية إلى جانب الفرنسية ترغيبا للمجتمع في ولوج المدرسة التي كان يعتبرها حينئذ نوعا من الاستعمار.
- استحداث مفتشيه للغة العربية.

- إنشاء شهادة للكفاءة المهنية لمعلمي العربية.

في عام 1967 حدث إصلاح جديد تميز بإضافة سنة للمرحلة الابتدائية لتصبح سبع سنوات، وتعزيز الوقت المخصص للغة العربية في المرحلتين: الابتدائية والثانوية، وبقيت اللغة الفرنسية مهيمنة، وتم افتتاح إعداديات فنية، وكان هذا هو أول إصلاح في ظل الاستقلال.

في عام 1973 وفي ظل مجموعة من التحولات جعلت الاهتمام بالهُوية وغرس معالمها أولوية، فتحت شعب متعددة في التعليم الثانوي، وتم إقرار مبدأ تدريس اللغات الوطنية وشُكلت لجنة وزارية حينها للعناية بالأمر وتم تنظيم أول باكلوريا وطنية، وإنشاء المعهد التربوي الوطني باعتباره حلقة مهمة لإعداد الكتاب المدرسي والدعامات التعليمية والتكوين المستمر، وتم إنشاء المدرسة العليا للتعليم لتكوين الطواقم والمفتشين، وتمت مراجعة الخريطة اللغوية وإقامة جسور بين التعليم الأصلي والتكوين المهني.

وفي عام 1979 أثار إصلاح جديد العديد من الإشكالات، فمن حيث المحتوى وقع فيه تمايز ابتداء من القسم الثاني ابتدائي إلى شعبتين مختلفتين لغويا، وهو ما أثمر خلق جيلين بلغتين ومن نفس النظام التعليمي.

أما إصلاح 1999 م فقد سعى إلى توحيد النظام المدرسي، عبر استخدام العربية في تدريس المواد ذات الصلة بالهُوية الوطنية والدينية (التربية الإسلامية، التاريخ والجغرافيا، التربية المدنية)، وسعى لتحسين مستوى تعليم الفرنسية من خلال تدرسيها من السنة الثانية الابتدائية، وتخصيصها لتدريس المواد العلمية بدءا من السنة الثالثة ابتدائية، وحاول هذا الإصلاح الانفتاح على الإنكليزية حيث تقرر تدريسها بدءا من السنة الأولى إعدادية، وتم تدريس الفيزياء ابتداء من السنة الثالثة إعدادية، بالإضافة للمعلوماتية بداية من السنة الرابعة (نظريا).

ورغم هذه المراجعات المستمرة في النظام التعليمي، والمؤلمة في بعض محطاتها، لم يتحقق الهدف المنشود لحد الساعة حسب الكثير من المهتمين والخبراء، فهل ينجح هذا الإصلاح الجديد الذي تشكل المدرسة الجمهورية أساسه في إيقاف رحلة التيه والترنح؟ ذلك ما يصبو إليه الجميع وتوحي به المعطيات.

د.سيد محمد ولد المصطفى ولد الجيد في لقاء مع «مجلة الشعب»:

المدرسة الجمهورية الموريتانية.. الخيار الاستراتيجي الحاسم

مدرسة جمهورية موريتانية أصيلة ورائدة، تتناغم مع خصوصياتنا العقدية الثقافية الحضارية والمجتمعية، وتستجيب لتطلعاتنا المشروعة في بلوغ مصاف الأمم المتقدمة. ولا شك أن آفاق المدرسة الجمهورية الموريتانية واعدة، رغم مختلف التحديات والصعوبات والاكراهات، بفعل الإرادة السياسية الواضحة والقاطعة، والمتمثلة في تبني فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني نموذج المدرسة الجمهورية كخيار استراتيجي حاسم تصدر برنامجه الانتخابي (تعهداتي) وطغى على برنامج عمل حكومته (أولوياتي)، سبيلا لتجسيده على أرض الواقع، والدفع بالمجتمع من خلاله للإنفكاك من براثين الجهل والتخلف، وتجاوز مثالب التعصب العرقي والشرائحي والقبلي، وكل مناحي التمييز واللفظ الاجتماعي المقيتة.

يرى د.سيد محمد ولد المصطفى ولد الجيد أستاذ علم الاجتماع بجامعة العلوم الإسلامية بالعيون أن المدرسة الجمهورية تعتبر خيارا استراتيجيا بالنسبة لموريتانيا، لامناص منه، ولابديل عنه، ولارجعة فيه بوصفه السبيل الأمثل و الأنجع لاحتواء وتجاوز الكثير من الاختلالات، ومواطن الضعف والقصور والتخلف، من جهة، وبلوغ مراتب التطور والتقدم والازدهار من جهة أخرى.

والواقع أن المدرسة الجمهورية تعتبر مؤسسة عمومية إجبارية(تستوعب لزوما، إكراها لا اختيارا، كافة الأطفال في سن التمدرس)، ومجانية تجذر قيم المواطنة والعيش المشترك، وتنمي روح الاستقلالية والمسؤولية والديموقراطية.

وهي ضرورية لتعزيز اللحمة الوطنية بوصفها فضاء علميا ومعرفيا جامعا يضطلع بمهمة ومسؤولية التنشئة الاجتماعية للنشء، بمختلف انتماءاته وأوساطه الاجتماعية ومستوياته المادية في إطار من المساواة والعدل وتكافؤ الفرص، بغية تأهيله، دون أدنى فذ أو تمييز، للاطلاع بمسؤولية تنمية المجتمع والنهوض بالوطن، حيث تمكنه من تقاسم وتمثل القيم الجامعة والثوابت المجتمعية الراسخة، الخادمة لتعزيز روح المواطنة والوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي، وكل المكتسبات الثقافية والحضارية للأمة.

والحقيقة أن إرساء دعائم المدرسة الجمهورية يشكل بحق البلسم الشافي للعديد من التحديات والاكراهات التي يواجهها المجتمع، من قبيل تراكم ضعف وهشاشة المنظومة التربوية، وتدني المستويات الدراسية والتسرب المدرسي، والبطالة وهشاشة الوعي المدني والاجتماعي، ومنغصات اللحمة الاجتماعية، من قبيل صمود بعض الانتماءات الاجتماعية الأولية السابقة على الدولة المركزية، كالقبلية والجهوية والفئوية والشرائحية وخطابات الكراهية، التي تهدد تماسك المجتمع وتناغمه.

وعلى النخبة، في عمومها بمختلف أطيافها ومشاربها وتوجهاتها، السياسية منها على وجه الخصوص، أن تعي بجلاء وتبصر أهمية وحيوية وأولوية وجدوائية المدرسة الجمهورية بالنسبة لحاضر ومستقبل هذه الأمة، وذلك مايحتم عليها التسامي عن التجاذبات والمناكفات السياسية، والانخراط الكلي في ديناميكية وطنية شاملة وجامعة، واعية وفاعلة وفعالة تسعى بإخلاص وجد ومثابرة ومسؤولية لإرساء دعائم

دور المدرسة الجمهورية في تعزيز السلم الاجتماعي وتحقيق مبدإ التعايش في موريتانيا

بقلم: نزيهة الحسن

يعرف الباحثون المدرسة بأنها «مؤسسة أنشاها المجتمع بهدف تربية وتعليم من يشترك فيها وهي اللبنة الأساسية في المجتمع لخلق أجيال تنهض بالأمة وتواكب العلم والتطور والحضارة» ولقد تميزت المدرسة عن باقي الحاضنات التربوية الأخرى بمجموعة من المميزات منها اتساع المحيط الاجتماعي المدرسي، وأنها تقوم على أساس تنقية وغربلة الثقافة مما قد يتخللها من فساد وانحرافات، وكذلك تميزها بالانضباط والتنظيم .

وقد جعلت كل هذه الميزات من المدرسة أهم حاضنة تربوية وأكثرها فعالية في تعزيز السلم الاجتماعي والتعايش من خلال تربية سليمة للفرد تجعله يقدر التنوع والتعدد والاختلاف كسنة من سنن الله في هذا الكون.

وتتربع على عرش جميع المدارس «المدرسة الجمهورية» أو «العمومية « التي تطلق على» المدارس الحكومية التي يحكمها نظام يتبع بصورة مباشرة للدولة وهي المؤسسة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة التي ينشئها المجتمع من أجل تشكيل الأطفال الراشدين ثقافيا وأخلاقيا بهدف تأهيلهم للحياة الاجتماعية من خلال أنشطة تربوية وعلمية متعددة»

ويتميز المجتمع الموريتاني عن غيره من سائر المجتمعات بنسقه الثقافي الخاص المتمثل في منظومة القيم والعادات والتقاليد والأعراف التي تشكل في مجملها اكبر مصدر لثراء المجتمع الموريتاني نتيجة تنوعه العرقي الذي يعكس موقعها الجغرافي الاستراتيجي. كما يتألف المجتمع الموريتاني من مجموعة من الأنظمة المتعددة يشكل النظام التربوي أهمها على الإطلاق حيث يعمل هذا النظام على تزويد أجيال المستقبل بالمعرفة والمنهجية الإيجابية في التفكير كما تكسبهم مجموعة من القيم والاتجاهات والمهارات تمكنهم من التكيف مع المجتمع الواحد والإسهام في تطويره من خلال استراتيجية تربوية ومناهج مدرسية وأساليب تعليم فعالة.

ويعتبر قرار ترسيم المدرسة الجمهورية للعام الدراسي 2022-2023 عن طريق تعميم السنة الأولي من التعليم الأساسي أهم قرار سيادي تم اتخاذه في برنامج الإصلاح التعليمي سيكون له ما بعده في إعادة هيكلة - أوعلى الأصح - صناعة المجتمع الموريتاني الموحد ووضعه على طريق السلم الاجتماعي والتعايش بين مختلف مكوناته من خلال إعداد التلميذ وتكوينه ليغدو مواطنا يؤدي دوره في بناء وطنه وحمايته وذلك بواسطة بلورة منهج تعليمي عمومي يمكن التلميذ في أول خطوة له على سلم التعليم من تنمية قدرته على التفكير العلمي، وتمكينه من المهارات والاتجاهات والقيم الضرورية لممارسة الحياة على المستويين الفردي والجماعي، بما يحقق السلم الاجتماعي والتعايش مع الآخرين.

إن هذا القرار التاريخي القاضي بفرض نظام المدرسة الجمهورية سيمكن من

إسقاط الفوارق الاجتماعية ووقف الاستنزاف المتزايد لجيوب المواطنين وهم يتنقلون من نظام تعليمي لآخر مما جعلهم يهرولون دون هوادة في حلقة مفرغة يستحيل الخروج منها مع شعور بالإحباط وعدم الرضا عن النتائج لأن أي منهج تربوي لا يمكن ناشئة المجتمع وأجياله الصاعدة من التعايش ويعزز اللحمة الاجتماعية محكوم عليه بالفشل مسبقا بالنسبة لأبناء الوطن الواحد.
ولذلك كان الحنين إلي تأميم التعليم في تزايد مستمر لدى الجميع .ولأن التعليم في الصغر كالنقش في الحجر فإن تكوين الأطفال من البداية على مبادئ الجمهورية في بلادنا سيمكن المجتمع الموريتاني من تحقيق نهضة نوعية على مختلف الأصعدة ولذلك فإن من واجبنا جميعا أن نقف صفا واحدا من أجل هذا المشروع الوطني العملاق والوقوف في وجه كل ما من شانه إجهاضه بعد اليوم .فكيف ستتمكن المدرسة الجمهورية من تعزيز السلم الاجتماعي وتحقيق مبدأ التعايش ؟
إن استمرار ونجاح المدرسة الجمهورية سيكون تعزيزا للسلم الاجتماعي ويضمن كذلك تحقيق استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وهو ما سيعود فيه الفضل إلي تلك التنشئة الاجتماعية المتكاملة التي سيحظى بها التلميذ في المدرسة الجمهورية حيث ستساهم مناهجها التعليمية في بناء فرد سوي يصير لبنة في تأسيس بناء مرصوص لمجتمعه من خلال معرفة ما له وما عليه من حقوق وواجبات يتصرف على ضوئها. ولا يفوتنا هنا ذكر مجموعة من المفاهيم المقاربة للسلم الاجتماعي ستعمل المدرسة الجمهورية على تجسيدها على أرض الواقع من خلال تطبيق قيم المواطنة في الجدول اليومي الروتيني للتلاميذ في بلادنا ومن أبرز هذه المفاهيم: التعايش السلمي، التسامح، التعايش المجتمعي، الاستقرار المجتمعي، المصالحة الوطنية، الوحدة الوطنية وغيرها من مبادئ الجمهورية.
إن التدرج في عملية تعميم التعليم وانتشار المدرسة الجمهورية في بلادنا من اجل إصلاح جذري للتعليم يعتبر ضرورة فردية ومجتمعية ووطنية، وعلينا جميعا أن نعلم أن تشجيع بقاء وضع التعليم على ما هو عليه قبل هذا القرار يعني خسارة للفرد والمجتمع والدولة، ولذا يجب أن ينطلق هذا القرار التاريخي بترسيم المدرسة الجمهورية من رؤية تربوية وطنية واضحة للأسرة التعليمية وجميع القوى الفاعلة في المجتمع، ومن ثم نقوم بتحويل هذه الرؤية إلى مقاصد وأهداف وطنية واضحة ومحددة يضمن الوطن من خلال تنفيذها العبور إلى المستقبل بجيل موحد ومسلح بمبادئ المواطنة اللازمة للتعايش السلمي بكل اقتدار.
وفيما يلي بعض من فوائد المدرسة الجمهورية علي الشعب وعلي الدولة:
- المدرسة الجمهورية هي مفتاح التنمية الذاتية والإصلاح الاقتصادي والرفاه المجتمعي، وهي دعامة أساسية لبناء منعة وقوة الدولة وقدرتها على تحقيق التنمية المستديمة ومجابهة تحديات المستقبل'
- المدرسة الجمهورية تضمن استفادة جميع أبناء الشعب الواحد من التعليم النوعي الجيد الذي هو حق للجميع وليس للنخبة وحدها ،
- المدرسة الجمهورية تتكفل الدولة من خلالها بتوفير تعليم جامع للجميع بغض النظر عن قدرات الأفراد، ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، ومناطقهم الجغرافية والحضرية '
- المدرسة الجمهورية ملك للجميع لا تتحكم فيها ولا توجهها فئة أو إيديولوجية معينة مهما كانت، وهي مبنية على الاحترام والمحبة والعدل والمساواة والقيم المشتركة واحترام الآخر والرأي المختلف، والتسامي عن الاختلافات.
- المدرسة الجمهورية تساهم بشكل مباشر في إنعاش الحركة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، عن طريق ما سيترتب عليها من التغيُّر الاجتماعي الإيجابي للمجتمع،
- المدرسة الجمهورية تخدم المجتمع والدولة والأسرة من خلال بناء الشخصية المتكاملة للفرد، حيث تنمي الفكر، والوجدان، ومهارات الأفراد بالتساوي والتوازي، وتطلق قدرات الأفراد الذهنية وإبداعاتهم وتحقق ذواتهم، وترتقي بهم نحو المواطنة الكاملة
- المدرسة الجمهورية تكسب الأفراد مهارات حل المشكلات، والتفكير النقدي والتحليلي، وتعزز لديهم القدرة على ابتكار المعرفة، واحترام العلم والتفكير العلمي، ومهارات التواصل والاتصال الفعال مع الآخرين، وتنمي فيهم روح الفريق.
- المدرسة الجمهورية تعمل على تربية التلاميذ علي حب الوطن ، و تحيي فيهم روح الانتماء لأرضهم وتاريخهم وثقافتهم.

الافتتاح الدراسي 2022-2023 ..

الظـــروف وضمـــانات النجـــاح

إعداد/ النبهاني ولد أمغر

انطلقت يوم الاثنين الثالث أكتوبر السنة الدراسية: 2022 - 2023، على عموم التراب الوطني، في ظروف جيدة وبعد عملية تهيئة وتحضير ناجحة، وفي اللحظات الأولى لعملية الانطلاقة، غرد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي اتويتر قائلا:

«مع انطلاق العام الدراسي الجديد، تنطلق المدرسة الجمهورية في سنتها الأولى، وهي مناسبة لتهنئة كل أفراد أسرتنا التربوية والتأكيد على مواصلة العمل من أجل بناء نظام تعليمي ذي كفاءة عالية.

ندرك حجم التحديات ونحن عازمون على مواجهتها حتى نحقق حلمنا بمدرسة جمهورية ترسخ قيم الإخاء والمساواة.»

وفي سياق الانطلاقة الميدانية، أشرف معالي الوزير الأول السيد محمد ولد بلال مسعود، بتعليمات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من مدرسة الطاهر ولد أحمد، بمقاطعة دار النعيم على فعاليات الدخول المدرسي 2022-2023، وقد اطلع خلال جولة أداها لثانوية عرفات 2 ومدرسة الحسين في مقاطعة عرفات ومدرسة ابن سينا في تفرغ زينه على مدى جاهزية المنشآت التعليمية لاستقبال الافتتاح الدراسي لهذه السنة.

وذكّر في مختلف هذه المحطات بالأهمية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية، لإرساء مدرسة جمهورية شاملة تحتضن مختلف مكونات المجتمع وتذوب فيها الفوارق الاجتماعية وتنشئ جيلا متشبعا بثقافة المواطنة، مبرزا أن هذه أولى سنوات تطبيقها الفعلي، حيث تقرر حصر السنة الأولى من التعليم الابتدائي على التعليم العمومي.

وأبرز أنه تم بذل جهود كبيرة، خلال فترة وجيزة، من أجل مضاعفة القدرة الاستيعابية للمدارس وتتالى اكتتاب أطقم التدريس ومراجعة المناهج التربوية وتوحيد الزي المدرسي؛ إضافة إلى مجانية الكتب المدرسية وتوفير الطاولات وفتح العديد من الكفالات المدرسية على امتداد التراب الوطني، كما تم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية من بينها اكتتاب حراس ومراقبين للفضاء المدرسي إضافة الى تأمين الساحات المدرسية في المناطق الريفية، لتكون المدرسة العمومية مركز

تأطير تربوي حقيقي.

وأضاف أن هذا المجهود الذي بذلته الحكومة واكبه مسار تشاوري على المستوى الوطني حول إصلاح النظام التعليمي أفضى إلى المصادقة على القانون التوجيهي لإصلاح قطاع التهذيب الوطني من طرف الجمعية الوطنية والذي أسس لمعالم وضوابط المدرسة الجمهورية المتفق عليها.

وقد تم السعي خلال هذه السنة إلى مزيد إشراك آباء التلاميذ في تسيير المدرسة كمرفق عمومي وذلك من خلال تفعيل لجان تسيير المدارس، لجعلهم شركاء حقيقيين في عملية إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية.

إن كل هذه الإجراءات يجب دعمها بهبة وطنية من مختلف الفاعلين سواء كانوا قيمين على العملية التربوية في القطاعين العام والخاص من معلمين ومفتشين ومديري مدارس، أو متدخلين في مختلف محطاتها من آباء تلاميذ أو مؤطرين، لجعل هذه المحطة ناجحة في مسار إعادة الاعتبار للمدرسة الجمهورية.

وفي ختام زياراته هذه، ذكّر معالي الوزير الأول، في اجتماع عقده بالمعهد التربوي الوطني مع طاقم الأسرة التربوية والسلطات الإدارية والعمد، بأن إرساء المدرسة الجمهورية رؤية وتوجه لا رجعة فيه، لكونه مسارا توافقيا تم التشاور على مختلف محطاته وتمت صياغته والمصادقة عليه كقانون من قوانين الجمهورية يلزم الجميع وساري التنفيذ.

وطالب كافة المتدخلين في العملية التربوية من طاقم تربوي وعمد بلديات وسلطات إدارية بتكثيف الجهود من أجل تطبيق عملية الإصلاح التي نسعى إلى اعتمادها.

وأكد أن الدولة ماضية في تطبيق برنامج إصلاح التعليم الذي حظي بمباركة كافة أطياف المجتمع والذي يؤسس للمدرسة الجمهورية التي بدأت فعليا هذه السنة.

وذكر أن عملية إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية ستكون بمشاركة ومواكبة القطاع التعليمي الخاص ولن تكون على حسابه، كما أكد على ذلك فخامة رئيس الجمهورية في خطابه في اليوم الوطني للتعليم، حيث أشاد بالمكانة الاستراتيجية للقطاع الخاص التعليمي في عملية تطوير وإصلاح منظومتنا التعليمية.

وفي نفس التوقيت انطلق الدخول المدرسي في كل الولايات الداخلية، وقد أدت السلطات الإدارية على مستوى عواصم الولايات زيارات ميدانية لعدد من المدارس للاطلاع على الظروف التي تمت تهيئتها لافتتاح العام الدراسي الجديد، كما اطلعوا على وضعية حضور الأساتذة والمعلمين والطلاب والتلاميذ بالمؤسسات التعليمية.

وقد حث الولاة الطواقم التربوية وكل أعضاء الأسرة التعليمية على مضاعفة الجهود، من أجل عام دراسي ناجح يكون حصاده تفوقا وعلما وتميزا.

افتتاح مختلف في سنة مختلفة

تتميز هذه السنة بمجموعة من الخصائص، من أهمها حصر السنة الأولى في التعليم العمومي، وفي إطار التهيئة والتحضير لتنفيذ هذا القرار، تم تشكيل لجنة على مستوى وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، مكلفة بتهيئة البنية التربوية و الطاقم البشري، وقد أنجزت هذه اللجنة دراسة، كان من مخرجاتها، توقع أن يتجه أكثر من 9500 تلميذ جديد إلى السنة الأولى من التعليم العمومي، ويتركز هذا الرقم أساسا في مدينتي نواكشوط ونواذيبو، بوصفهما الحاضنتين الأساسيتين للتعليم الحر، وتم اقتراح أن لا يتجاوز الفصل أربعين تلميذا حتى يكون التعليم تعليما منافسا، كما تم اقتراح تجهيز 226 فصلا مدرسيا وإحضار 226 معلما، فضلا عن اقتراح حراس للمدارس العمومية بمعدل حارس لكل مائة تلميذ، حتى تتم العملية التربوية في جو من السكينة والاطمئنان، إلى غير ذلك من ملامح ومحددات المدرسة الجاذبة، وقد أخذت كل هذه الاقتراحات بعين الاعتبار، في مستهل هذا الدخول المدرسي.

وهكذا ميز هذا الحدث التاريخي المتعلق بحصر السنة الأولى من التعليم في المدرسة العمومية، ظروف افتتاح العام الدراسي لهذا العام؛ فلأول مرة تتجه الناشئة الوطنية إلى مدرسة واحدة بمنهج تربوي واحد ووفق شروط واحدة، وهذا القرار التزام انتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، كما أنه ضرورة تربوية ومطلب اجتماعي مُلح، وهو أيضا مكون من مكونات المدرسة الجمهورية التي تعتبر حلا لمجموعة من الإشكالات، عانت منها المنظومة التربوية خلال العقود الماضية.

إن المنظومة التربوية، لها تأثيرها على كل مناحي الحياة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وهي رد على مجموعة من التحديات في هذه المجالات

الثلاثة، فهي عامل من عوامل توطيد الوحدة الوطنية لأن الناشئة ستتجه إلى مدرسة واحدة بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي للأبوين والبيئات الاقتصادية التي قدم منها الأطفال، كما أن الطفولة الذاكرة؛ وهي التي تغطي المرحلة الأساسية من التعليم، تتشكل فيها الخصائص النفسية والثقافية والاجتماعية، ولذلك فهي مرحلة حساسة ومواتية لخلق نخبة تحمل الولاء العميق للوطن والإيمان المتجذر بمفهوم الدولة، و تتلقى ثقافة مدنية موحدة.

ظروف الافتتاح وضمانات النجاح

يؤكد الدكتور محمد مني غلام، المفتش المكلف بالتعليم الأساسي بوزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي، أن ظروف الافتتاح الدراسي هذا العام تميزت بإصرار القائمين على الشأن التربوي وكل افراد الأسرة التعليمية الكبيرة والنخب الحية في البلد، أن يكون الافتتاح ناجحا، وقد تضافرت الجهود من كل هذه الجهات، وهو ما يمثل ضمانة حقيقية لنجاح هذه السنة الدراسية المفصلية.

ويرى الدكتور محمد مني، أن ما يتم تطبيقه هذه السنة، يعتبر جزءا مهما من مخرجات التشاور الوطني الموسع حول إصلاح التعليم، الذي جرى خلال العام الماضي، والذي أنتج مشروع قانون توجيهي تحول بعد أن تمت المصادقة عليه إلى قانون، وهو يحمل خصائص المدرسة التي نريد، ومن أهم تجلياته جعل وعاء لغوي للتدريس هو اللغة العربية واللغات الأم، من بلارية وسنوكية و ولفية، وذلك تصحيحا لاختلال عانت منه المنظومة التربوية خلال العقدين الماضيين عندما كانت المواد العلمية تدرس بلغة أجنبية، وهذا القانون التوجيهي، قرر أن تدرس هذه المواد العلمية بالعربية، واللغات الأم، التي سيتم إعادة الاعتبار لها وتطويرها وتجريبها.

ويقول الدكتور محمد مني، أن هذه السنة تميزت بخاصية السنة ما قبل المدرسة، والتي سيتوجه إليها الأطفال ما بين 3 – 5 سنوات، لتهيئتهم التهيئة الضرورية من أجل الانخراط في التعليم النظامي بشكل سلس وناجح.

ويوكد الدكتور محمد مني، أن من الضمانات على نجاح هذا الافتتاح، وجود كادر بشري يكفي لتغطية المتطلبات التربوية، مضيفا أن ذلك هو ما عمل عليه القطاع الوصي من خلال القيام بأكبر اكتتاب في

التاريخ التربوي الوطني، حيث تم اكتتاب 6000 معلم، ما بين معلم خريج مدارس تكوين المعلمين، ومقدم خدمة، وقد تم تنظيم هذا الكادر البشري من خلال النظام المعلوماتي، فمكننا ذلك من معرفة دقيقة لما لدينا من معلمين وحتى من تلاميذ، بالإضافة إلى البنية التعليمية والخارطة المدرسية، فقد تم إيداع كل ذلك في النظام المعلوماتي الذي أصبح هو الذراع التقني أو الفني لتنظيم العملية التربوية.

ويضيف الدكتور محمد مني، أن من ضمانات تحقيق نجاح الافتتاح المدرسي، تحيين جميع البرامج المدرسية بعد أن تمت مراجعتها خلال السنوات الماضية، كما تم إنجاز دفتر الدروس المُحَضَّرَة الذي يحمل دروسا جاهزة تقدم للمعلم حيث ما كان، ومن أهداف إنجاز هذا الدفتر، توحيد المنتج التربوي وجعل الدرس الذي يقدم في أقصى نقطة من الوطن هو نفس الدرس الذي يقدم في نواكشوط ومدن البلاد الكبيرة، بحيث أنه يحمل نفس الجرعة التربوية، كما تضمن هذه الدروس المحضرة الالتزام بالمنهج التربوي وبتراتبيته الزمنية؛ فالدرس الذي يقدم في شهر أكتوبر ليس هو الدرس الذي يقدم في شهر نوفمبر.

وهكذا فإن الدروس المحضرة، ملمح من ملامح المدرسة الجمهورية التي تحرص أن تكون الشروط التربوية موحدة أمام كافة الناشئة.

ويضيف الدكتور محمد مني غلام، المفتش المكلف بالتعليم الأساسي، أن الزي المدرسي الموحد، يعتبر إضافة جوهرية جديدة هذا العام، ميز ظروف انطلاقة الدخول المدرسي، كما يعتبر ضمانة نجاح مهمة للعملية التربوية، هذا الزي الذي يجعل الطفل يشعر بأنه لم يحمل معه وضعه الاقتصادي إلى القسم، فالقسم وعاء تربوي ومكون تربوي يتم فيه تقديم تربية متكاملة في جو من السواسية، وهذا كله مظهر من مظاهر المدرسة الجمهورية.

ومن ظروف الافتتاح وضمانات النجاح هذا العام، يقول الدكتور محمد مني، إعادة الاعتبار للعادات التربوية المهمة والعريقة، من قبيل تحية العلم والنشيد الصباحي، وغير ذلك، بالإضافة إلى توفير الكتاب المدرسي الذي كان غائبا خلال العقد الماضي، حيث تقرر توزيع مليون وأربعمائة ألف كتاب، هذه السنة، وقد انطلقت مستهل شهر أكتوبر قوافل تحمل هذا الكتاب إلى مختلف مناطق الوطن، وينتظر أن يصل مليون وخمسمائة ألف كتاب مدرسي جديد إلى نواكشوط في القريب العاجل، وهو ما سيمكن من تغطية كاملة من هذا العنصر البارز في العملية التربوية وأحد أركان المدرسة النظامية.

وأشار الدكتور محمد مني، إلى أن حصر السنة الأولى من التعليم الأساسي في المدرسة النظامية ليس إلا بداية، فالتعليم الأساسي كله سيتم تحويله إلى المدرسة العمومية تدريجيا، حتى تكون المرحلة التدريسية في فترة الطفولة تحت إشراف ومتابعة الدولة، وهذا يدل على أهمية التعليم وتصدره لاهتمام السلطات العمومية بتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

مجال البنية التحتية للتعليم..

إنجازات كبرى تحققت على أرض الواقع

إعداد/ سارة الناجي

تعهد رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في برنامجه الانتخابي بإصلاح التعليم وتطويره واتخاذ كافة التدابير لإعادة المدرسة الجمهورية لألقها وازدهارها وقد ترجم هذا الاهتمام في مجال البنية التحتية بإنشاء الكثير من المنشآت المدرسية الأساسية والثانوية المجهزة بالتجهيزات اللازمة وتوسيع وتطوير المنشآت التي كانت قائمة أصلا من أجل ملاءمتها وتماشيها مع عهد الإصلاح التعليمي؛ فورش البناء والصيانة لهذه المنشآت منتشرة على عموم التراب الوطني بهدف خلق بنية تحتية مدرسية راقية جاهزة لتلبية الطلب.

وكانت نتيجة هذه الأعمال الجليلة بادية للعيان والشواهد كثيرة، وتشير الأرقام الصادرة عن وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي أنه قد تم حتى الآن استلام أزيد من 1600 حجرة دراسية من بين 2000 حجرة التزم بها صاحب الفخامة في برنامجه الانتخابي.

ففي السنة الدراسية 2021-2022 وحدها تم تشييد 816 حجرة دراسية منها 692 لصالح التعليم الأساسي، و124 لصالح التعليم الثانوي بالتعاون مع الشركاء في مجال البنية التحتية المدرسية وهم على التوالي:

أولا: وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي،

وقد سلّمت لوزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي حتى الآن قرابة 53 مدرسة ابتدائية مكتملة بالإضافة إلى العديد من التوسيعات داخل المؤسسات التربوية القائمة أصلا وعديد مؤسسات التعليم الثانوي.

وفي إطار برمجة 2022 تم التعبير عن الحاجة لـ 925 حجرة دراسية في الداخل، و 32 مدرسة مكتملة جديدة في نواكشوط مع زيادة الطاقة الاستيعابية لمدارس نواكشوط بقرابة 375 حجرة، تتوزع على النحو التالي:

- 1 نواكشوط الشمالية
- تيارت: 8 فصول
- توجنين: 92 فصلا
- دار النعيم: 28 فصلا
- 2 نواكشوط الغربية
- لكصر: 10 فصول
- تفرغ زينه: 33 فصلا
- السبخة: 6 فصول
- 3 نواكشوط الجنوبية
- الميناء 101 فصلا
- الرياض: 31 فصلا
- عرفات: 66 فصلا

ثانيا: المندوبية العامة للتآزر ومكافحة الإقصاء،

وقد أخذت على عاتقها بناء 74 ما بين مدرسة ابتدائية مكتملة ومؤسسة تعليم

ثانوي، وقد سلمت حتى الآن 32 مؤسسة، ولديها 16 مؤسسة في مراحلها النهائية. كما أرسلت لها الوزارة في إطار برمجة 2022 ما يناهز 16 مدرسة في الداخل و 10 مدارس في ولاية نواكشوط الجنوبية.

وتعكف وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي الآن على برمجة تغطي التعبير عن الحاجة في أفق السنة الدراسية 2023 – 2024، وذلك بناء على أوامر من فخامة رئيس الجمهورية أعطيت لمعالي الوزير؛ تحسبا للضغط الذى قد ينجم عن استيعاب طلاب السنة الأولى التي تم حصرها على التعليم العمومي. أ

ثالثا: إدارة مشاريع التهذيب و التكوين التابعة لوزارة الاقتصاد،

وتقوم هذه الإدارة بتمويل ما يناهز 400 حجرة في إطار مشروع PASEB والذي ينحصر في ست ولايات هي:

- نواكشوط الجنوبية،
- كوركول،
- كيديماغة،
- لعصابة،
- الحوض الشرقي،
- الحوض الغربي.

من أجل جاهزية البنية التحتية

لا بد من عقلنة توزيع المدارس على عموم التراب الوطني

لا يمكن الحديث عن جاهزية البنية التحتية المدرسية قبل التنبيه إلى أن المشكل اجتماعي بالأساس، ففي ظل المسلكيات الدارجة لا يمكن الحديث عن الكفاية والجاهزية، بل لا يمكن تحقيقهما المطلق قبل حل المشكل الاجتماعي المتمثل في ظاهرة التنافس في حيازة المدارس، بحيث غدت مظهرا من مظاهر الترف، وسلطة شرعية في الصراعات الوهمية الصغيرة، جعل البنية التحتية في وضع لا تحسد عليه، فكل أسرة تطلب مدرسة ومعلمَيْن، وكل أسرتين تطلبان إعدادية وطاقما مكتملا.

ذلك ما عبر عنه السيد ممو الخراش مفتش تعليم ثانوي، في لقاء مع مجلة «الشعب» موضحا أنه في ظل هذا الاستهتار لا يمكن الحديث عن تغطية شاملة.. فقبل أيام - يقول السيد المفتش - قرأت طلب تحويل لأحد الأساتذة يعمل في إعدادية مجموع تلاميذها طوال العامين ستة عشر تلميذا، وهو ما لا يكفي للحصول على قسم ابتدائي أحرى إعدادية.

ويضيف أن البنية التحتية للتعليم طرأ

فيها تحول لا بأس به، لكن الظاهرة المشار إليها آنفا ستمتص أي جهد، ما لم تعالج، ثم جاء قرار حصر السنة الأولى في التعليم العام، وهو قرار مهم جدا، وإن كان سيضيف عبئا على البنية التحتية، لكن لا بأس.

وثمن السيد ممو الخراش الجهود المقام بها في هذا المجال واصفا إياها بأنها جهود محمودة ومشهودة، ومن أهمها ما تناقلته وسائل الإعلام قبل أيام حول جاهزية خمسين منشأة تعليمية لدخول الخدمة، فضلا عن جهود وزارة الإسكان وتآزر والمجالس الجهوية، وهذه الجهود لن ترتطم في الداخل بقرار حصر السنة الأولى، فعبؤه كائن بالأساس في العاصمة، لما فيها من انتشار للتعليم الحر، خلافا لما عليه الواقع في الداخل.

لذلك أرى أن هذه الجهود ستشكل متنفسا لا بأس به، وستكون وافية إذا شفعت بمحاربة ظاهرة المدارس الأهلية السالفة الذكر التي لا تتوافر فيها الشروط القانونية، والتي تعدد تبديدا للجهود والموارد، ومحاربتها تكون بإعادة التوزيع، وفرض التجميع.

من جانب آخر يرى السيد المفتش ممو الخراش أن التباين في الاستفادة من تلك الجهود مقبول إذا جاء مراعاة لظروف كل ولاية، فثمة تباين بين الولايات تمليه اعتبارات كثيرة، ومتعارضة أحيانا كمراعاة ارتفاع نسبة التمدرس في ولاية، وانخفاضها في أخرى.

حصر التعليم الابتدائي في المدرسة العمومية

من أجل مدرسة جمهورية تذوب في حضنها الفوارق وتسمح بالولوج العادل للتعليم النوعي

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

يمثل حصر السنة الأولى من التعليم الابتدائي في النظام التعليمي العمومي أول خطوات تطبيق خطة الإصلاح التي بدأها قطاع التهذيب الوطني، تتويجا لمرحلة مهمة دخلها النظام التربوي الوطني، بتوجيهات وإرادة عليا من رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني الذي أخذ على عاتقه مهمة إصلاح النظام التعليمي للبلد من أجل مخرجات تلبي طموح موريتانيا المستقبلي في وجود كوادر وطنية قادرة على رفع التحدي، وقبل ذلك تكريس مبدأ المدرسة الجمهورية التي تذوب في حضنها مختلف الفوارق الاجتماعية وتسمح بولوج عادل ومنصف لأجيال موريتانيا إلى التعليم النوعي.

ويمثل الهدف من خطوة حصر التعليم الابتدائي في النظام العمومي التي بدأت بالسنة الأولى مع العام الدراسي 2022-2023 وضع أسس المدرسة الجمهورية حيث يلتقي كافة أبناء موريتانيا في فضاء تعليمي واحد من أجل الإنصاف كما سبقت الإشارة ومن أجل الإحساس والشعور لدى الجميع بولوج الجميع للتعليم على قدم المساواة من خلال خطوات مرافقة مثل اعتماد نفس الزي المدرسي. وليكون الجميع أمام مقاربة معرفية وتعليمية موحدة.

وتهدف هذه الخطوة كذلك لترسيخ قيم المواطنة وتعميق اللحمة الوطنية وتعزيز الألفة الاجتماعية بين أجيال المستقبل في هذه السنة المبكرة من حياتهم، وهي المرحلة التي تغرس فيها مثل هذه القيم الأساسية للمواطنة والانتماء الوطني.

وأوضح مدير إصلاح النظام التعليمي بوزارة التهذيب الوطني الشيخ سيدي محمد ولد الطالب ألمين، أن الوزارة انطلقت في تطبيق هذه الخطة ابتداء من هذا العام الدراسي الحالي من خلال نتائج دراسة وضعتها لهذا الغرض، وهي دراسة – يقول المدير- التي حددنا من خلال عدد التلاميذ المفترضين لدخول

السنة الأولى ابتدائية هذه السنة والذين كانوا أصلا يلجون التعليم من خلال المدرسة الخصوصية، وقد تم تقديرهم بحوالي 10 آلاف تقريبا، يضاف إليهم العدد المتوقع من اللذين كانوا يدخلون السنة الأولى في المدرسة العمومية.

وأضاف مدير الإصلاح في تصريح لمجلة «الشعب» أن هذه الاحصائيات مكنت الوزارة من وضع خطة الاستقبال لهذه الأعداد في السنة أولى عمومي ولم تعد هناك مشكلة باستثناء ما حصل في نواكشوط ونواذيبو من نقص في قدرة الاستقبال ويعود ذلك إلى الحجم الكبير للأعداد التي تستقبلها المدارس الخصوصية، مضيفا أن هناك إجراءات لدى الوزارة لمواجهة هذا النقص في القدرة على الاستقبال في هاتين المدينتين، منها لو اقتضى الأمر إيجار مباني لاستقبال تلاميذ السنة الأولى الذين لم تستوعبهم المباني العمومية الموجودة.

وأشار إلى أن الوزارة استلمت هذا العام عددا كبيرا من المدارس الجديدة الجاهزة وهو ما مكننا – يقول المدير– من رفع كبير لقدرة استقبال التلاميذ في أفق تطبيق هذه الخطة الجديدة، مضيفا أنهم استلموا 4 مدارس جديدة على مستوى كل ولاية.

وبيّن أن هناك خطة استعجالية لاستقبال ما يمكن استقباله من التلاميذ الجدد في السنة الأولى من التعليم العمومي في ظل هذا القرار الجديد الذي لا يسمح مطلقا باستقبال هؤلاء التلاميذ الجدد خارج أسوار المدرسة العمومية، مؤكدا أن المشكلة في القدرة على تطبيق هذا القرار ليست مطروحة بالنسبة للمصادر والوسائل البشرية من مدرسين وغيرهم، معتبرا أن عدد الخريجين هذه السنة فقد يكفي لتلبية الحاجة المطروحة في هذا المجال.

واعتبر أن الأطقم التعليمية متوفرة بما يكفي وأنه كانت تطرح في السابق مشكلة التوزيع وضبط الخريطة المدرسية التي كانت قدرا من التشتت، مشيرا إلى أن هناك إجراءات وتدابير بدأ اتخاذها لمعالجة هذه الاختلالات في التوزيع للمصادر البشرية وضبطها.

وإيجاد حلول لما كان يحدث من بعثرة للمدرسين وضبابية توزيعهم التي كانت تتم في السابق.

ولفت مدير الإصلاح في وزارة التهذيب الوطني أن خطة تجسيد المدرسة الجمهورية التي بدأت هذا العام بالحلقة الأولى، لم تبدء فقط من هذا العام بل جرى في العامين الماضيين التمهيد لهذا التوجه من خلال سلسلة إجراءات من بين إجراء مراجعة لمقررات التدريس للسنة الأولى والثانية من الابتدائية، وتجريب هذه المقررات بالفعل، كما تم إعداد دفاتر تحضير لمعلمي السنة أولى وثانية ابتدائية، وتوزيعها على المعنيين منذ السنة الماضية، وهناك تركيز – يقول المدير – في هذه المرحلة على التكوين الجيد لمعلمي هذه الحلقة الأولى من خطة الإصلاح الشامل وهم معلمي السنة أولى وثانية ابتدائية.

وأشار إلى أن هدف هذه الخطوات والإجراءات الاستباقية هو أن يكون الإصلاحي متدرجا، بحيث يبدأ من الحلقة الأولى حتى يغطي كافة فصول التعليم الابتدائي الذي يعد هو الهدف.

وأوضح مدير الإصلاح في وزارة التهذيب الوطني أن موريتانيا ملزمة بحكم الاتفاقيات الدولية أن التعليم القاعدي الذي يشمل تسع سنوات من السنة الأولى ابتدائي إلى الثالث إعدادي– أن يكون إجباريا وأن يكون مجانيا، مشيرا إلى أن هذا هو المبدأ وهو هدف الألفية

الذي يجب أن تصل إليه كافة بلدان العالم في أفق العام 2030.

وأكد أن موريتانيا تتجه نحو هذا الهدف الذي تتبناه على غرار باقي دول العالم، ولكن ذلك بحسب وسائلها المتاح لها من أجل التطبيق الممكن لهذا الهدف.

وخلص مدير الإصلاح في وزارة التهذيب الوطني إلى القول أن تطبيق هذه الخطة هو الهدف في النهاية، مؤكدا أنه وكما قال رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني أمام حضور الإيام التشاورية للتعليم، فإن هذا الإصلاح يواجه تحديات وعقبات كبيرة، إلا أن ذلك – والكلام لرئيس الجمهورية – يفرض على الموريتانيين عموما الإصرار والعزيمة من أجل التغلب على تلك العقبات، خصوصا أن الإرادة السياسية متوفرة، ووسائل الدولة ستكون موجودة من أجل الوصول إلى هذا الهدف.

وطالب مدير الإصلاح بوزارة التهذيب الوطني أن هذه المعركة الوطنية لتطبيق خطة الإصلاح تفترض الواقعية وعدم إطلاق الأحكام المسبقة والتأليب والتحريض من الجهات الأخرى على حد تعبيره.

كما طالب الأهالي بانتهاز فرصة تدريس أبنائهم في التعليم العمومي مجانا طبقا لهذه الخطة، وأن يثقوا في هذه الخطة، حتى يثبت لهم العكس، وعدم الركون إلى الأحكام المسبقة في هذا المجال على حد وصفه، معتبرا أنه بالفعل توجد تحديات عديدة تتعلق بالفصول وبالمعلمين والمناهج ولكن الدولة – يقول مدير الإصلاح – عاكفة على تذليل هذه الصعاب.

سياق..

ظل النظام التربوي الموريتاني يعاني من عديد الاختلالات منذ إنشاء الدولة، وهو ما كان دافعا قويا أمام رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، غداة انتخابه رئيسا للبلاد، لإطلاق خطة الإصلاح الجديدة لهذا النظام، كجزء من تعهداته الانتخابية.

وهكذا تحركت وزارة التهذيب الوطني وإصلاح التعليم، بتوجيهات من رئيس الجمهورية، في خطة الإصلاح هذه عبر مسارين:

أولهما مسار استعجالي هدفه انتشال النظام التربوي من واقعه الصعب، وإعطائه دفعة أمل جديد، وثاني تلك الخطوات التقدم صوب القيام بالإصلاح الاستراتيجي للنظام التربوي.

وبمقتضى الخطوات الاستعجالية تم اتخاذ بعض الإجراءات التي من بينها: إعادة النظر فيما يسمى التكوين الأولي حيث أعيد النظر في مناهج ومقررات مدارس تكوين المعلمين وطريق الولوج لها، كما تم وضع منصة الكترونية لضبط المصادر البشرية.

أما خطوة الإصلاح الاستراتيجي فقط بدأت بخارطة طريق وافقت عليها الحكومة نظمت من خلالها دراسة عميق استهدف تشخيص واقع النظام التعليمي للبلد، أعقب ذلك ورشات وطنية وأخرى جهوية لتحديد كبريات الإشكاليات المطروحة للنظام التعليمي في موريتانيا.

وهكذا خرج الموريتانيون بتوافقات كبرى حول أهم تلك القضايا والاشكالات التي ظلت مطروحة أمام نظامهم التعليمي، وهي توافقات مست جميع المواضيع وخرجت في شكل قانون توجيهي للتعليم موريتانيا بدأت تطبيقه، بعد الموافقة اللازمة عليه، ابتداء من هذا العام الدراسي 2022-2023.

القانون التوجيهي

إن المتتبع للقانون التوجيهي سيتطلع على ما يدل على أن هذا القانون جاء من رحم الأيام التشاورية التي بدورها عبرت خلال المراحل التي مرت بها من جهوية ووطنية وكانت تعبيرا شاملا وتوافقيا بين كافة أطياف المجتمع.

ويستعرض القانون التوجيهي الخطوط العريضة والنقاط الأساسية التي تم تداولها من أجل السعي إلى صهرها في بوتقة واحدة تتشمل على كل ما يجب أن يحكم المنظومة التربوية الوطنية بكافة مراحلها ابتداء من التعليم ما قبل المدرسي مرورا بالتعليم الابتدائي، والثانوي والفني والمهني، وصولا إلى التعليم العالي .

ويتم تنفيذ العمل التربوي الذي يجري في المدرسة الجمهورية الجديدة – بحسب ديباجة القانون – وفقًا لمقتضيات، دستور 20 يوليو 1991 المعدّل في 2006 و2012 و2017؛ والاتفاقيات والمعاهدات والالتزامات الدولية لا سيما في مجال التربية وحقوق الإنسان عموما وحقوق الطفل على وجه الخصوص.

ثم قوانين التوجيه والإصلاح الوطنية في أحكامها التي لم تلغ بموجب هذا القانون، وبالأخص القانون 2001-054 المتعلق بإلزامية التعليم الأساسي؛ وكذلك التقرير النهائي «للمدرسة التي نريد» المتوج للمشاورات الوطنية حول إصلاح النظام التربوي الوطني – نوفمبر 2021.

ويستهدف القانون التوجيهي للتعليم العمل على:

إنشاء مدرسة الإنصاف والوئام المستشرفة للمستقبل، بما تحرص عليه من تكافؤ الفرص ومن تعزيز لتدريس العلوم والتكنولوجيا.

ترسيخ حب الوطن، وزرع الشعور بالانتماء إلى الأمة، واحترام رموزها (رفع العلم الوطني، وأداء النشيد الوطني في رحاب المدرسة).

النهوض بالتربية المدنية بوصفها مادة مستقلة تنقل المفاهيم والمعارف.

المصادر البشرية في التعليم ودورها في إنجاح الإصلاح التربوي الجديد

إعداد/ محمد العتيق

التعليم عماد التنمية وأساسها القويم به صلاح الأمم والشعوب وتطور الدول والبلدان بواسطته يتم بث المعرفة والتأسيس للأجيال على القيم الثقافية والاجتماعية وتربيتهم على أسس المواطنة، ولأهمية التعليم ودوره المحوري في البناء والتنمية سعت البلاد إلى إصلاحه عبر محاولات عديدة بدأت قبيل الاستقلال بإصلاح 1959 الذي حاول التأسيس لنظام تربوي وطني رصين وبعد ذلك انطلقت الاصلاحات تترا كل إصلاح يجب ما قبله وظلت المنظومة التربوية تراوح مكانها دون الوصول للأهداف التنموية المرسومة حيث كان الهم الشاغل للمخطط التربوي الوعاء اللغوي المناسب للنهوض بالتعليم مترنحا بين التدريس بالعربية أو الفرنسية أو هما معا، لذا لم تصل كل تلك الإصلاحات للمرجو منها، وهذا العام بدأت مرحلة التطبيق العملي لإصلاح جديد صيغ من مخرجات الأيام التشاورية للتعليم التي عقدت مطلع عام ألفين وعشرين حيث أحيلت قضية التعليم إلى الشعب بغية الخروج بإصلاح توافقي، يرمي في الأساس الى بناء المدرسة الجمهورية التي توفر لكل الموريتانيين تكوينا منصفا عادلا وجديا يساهم في بناء المواطن الموريتاني المتصالح مع نفسه المتمسك بهويته، المنفتح على الآخر، المتمكن من القدرات المعرفية والمنهجية التي تسمح له بأن يكون إنسانا حضاريا بالمفهوم الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، غاية نبيلة تدرك بالجهد والإصرار وفيها تحصين للمجتمع من آفات التشتت والفرقة، إلا أن التعليم منظومة متكاملة وإصلاحها يتطلب خطة متجانسة تراعي كل جوانب ومكونات النظام التربوي والتي تأتي في مقدمتها المصادر البشرية.

إن اصلاح المصادر البشرية يعد حجر الزاوية بالنسبة لإصلاح المنظومة التربوية كما يرى السيد محمد ولد الراجل مدير المصادر البشرية بوزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي حيث يقول إن المعلم يمثل مركز العملية التربوية. لذلك سعت الوزارة منذ 2019 إلى التركيز على إصلاح نظام تسيير المصادر البشرية وذلك من خلال اعتماد الإجراءات التالية:

التحكم في حركية المدرسين من خلال القضاء على الأساليب غير الرسمية التي كانت متبعة في تحويل المدرسين والتي سببت خللا كبيرا في توزيع المدرسين على امتداد التراب الوطني بحيث باتت نواكشوط والمدن القريبة منها بها فائض في المدرسين بينما تعاني الولايات الداخلية من نقص، وتم كذلك في هذا الصدد وضع معايير شفافة لتحويل المدرسين.

اتخاذ تدابير لمعالجة النقص في المدرسين من خلال استخدامهم بشكل أمثل وأكثر عقلانية ومن خلال التدقيق في وضعية المصادر البشرية الموضوعة تحت تصرف كل ولاية واكتتاب أعداد كبيرة من المدرسين.

ضبط اعداد المدرسين وتوفير كل المؤشرات المتعلقة بهم كتوزيعهم حسب مكان العمل والتخصصات والأسلاك والسن والجنس ...الخ.

العمل على وضع نظام معلوماتي لتسيير المصادر البشرية.

الرفع من مستوى الاكتتاب بالنسبة للمعلمين من خلال خلق سلك جديد يدعى سلك المعلم الرئيسي يتم الولوج إليه بعد الحصول على شهادة السلك الأول من التعليم العالي وتحسين شروط الاكتتاب في مدارس تكوين المعلمين للرفع من جودة مخرجاتها.

تحسين التكوين المستمر للمدرسين وتنظيم اختبارات لتحديد حاجياتهم في مجال التكوين المستمر.

ضبط وإعادة تنظيم أرشيف إدارة المصادر البشرية.

إنشاء مشروع يدعى «مشروع إعادة تثمين مهنة المدرس» الذي يهدف إلى التحسين من الظروف المادية والمعنوية للمدرسين من خلال

الاستجابة للمطالب المدرجة في العرائض المطلبية لنقابات المدرسين.

ومن خلال هذه الإصلاحات التي شهدها قطاع المصادر البشرية يكون هذا القطاع مهيأ بكامل إمكانياته لتأدية دوره البارز في الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية.

وبدوره يقول الدكتور محمد مني غلام المفتش العام المكلف بالتعليم الأساسي أن العملية التربوية موضوع شائك لذا تقرر إحالتها للشعب الموريتاني لأخذ القرار فيها فنظمت أيام تشاورية وطنية 2020 ضمت الكثير من الفاعلين التربويين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني وصيغت مخرجاتها في قانون توجيهي يحكم وينظم المنظومة التربوية ومن أهم ملامح هذا القانون التوجيهي تدريس المواد العلمية في مرحلة الأساس باللغة العربية وباللغات الوطنية الأم وهناك فترة تجريبية للغات الوطنية

الأم ستبدأ من 2024 وبعد ذلك سيلزم الطفل الموريتاني أن يتعلم لغة وطنية غير لغته الأم، وهذا سيخيط العلاقة من جديد ما بين فئات المجتمع ويخلق جيلا متجانسا، وكذلك يعد استجابة لما يريده المجتمع ونصائح المنظمات التربوية والخبراء التي تقول أن الأنظمة التربوية تنجح فقط إذا تم التدريس باللغات الأم.

وأضاف أن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من كل الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التربوية أن الإشكال الأهم المهيمن على هذه الإصلاحات هو الوعاء اللغوي حيث كان هو عنوان الاختلالات التي رافقت كل هذه الإصلاحات، وإذا تم حل هذا الإشكال سيتم التفرغ لإشكالات

أخرى ذات طابع متخصص وهي بطبيعتها سهلة الحل، وأشار أن الإصلاح الجديد استفاد من كل الإصلاحات السابقة حيث تمت دراسة جوانب القوة والضعف فيها والخروج بمقاربة قدمت كأساس للتشاور المجتمعي الذي تكلل بصياغة القانون التوجيهي الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية 2022.

وهذا القانون من عناوينه الرئيسية المدرسة الجمهورية التي تخول للناشئة الدراسة في شروط دراسية واحدة تحت سقف واحد وهنا يمكن التنويه إلى أن اشكال توفر المصادر البشرية لا يشكل عائقا أمام انجاح هذا الإصلاح خصوصا أنه يتوجه إلى التدريس في مرحلة الأساس باللغة العربية وهناك فائض في المدرسين بالعربية، فتنفيذ القرار القاضي بحصر السنة الأولى ابتدائية على التعليم النظامي يتطلب توفير 226 معلما و226 حجرة لذا هناك وفرة في المعلمين فعدد خريجي مدارس التكوين لهذه السنة 1128 معلما.

ويرى السيد محمد مني غلام أن المدرسة الجمهورية عنوان لهذا الإصلاح حيث يقول إن المدرسة الجمهورية أو مدرسة الشعب كما يقال انطلقت من تجربة أوربية ظهرت في القرون الوسطى كرد على المدارس الأرستقراطية ذات الطابع الكهنوتي، ووفق سياقنا التربوي سنعمل في ظل هذه المدرسة على جعل كل أبنائنا بغض النظر عن مستواهم المادي يدرسون تحت سقف واحد وبزي موحد وهذا سيعمل على تشكيل جبل تلقى نفس المعارف لأن الساحة التربوية كانت تشهد حالة من الفوضى إلى حد ما كانت تعج بالعديد من الأنظمة التربوية المتجاورة فالمدرسة الأجنبية أو القنصلية الدبلوماسية خرجت عن نطاقنا التربوي وبالتالي أصبح الفضاء التربوي بحاجة إلى إعادة تأميم، وهذا ما تسعى له المدرسة الجمهورية.

التكوين الأولي:

المعلم أو المدرس يعد عماد العملية التربوية وكل إصلاح لا يراعي توفير مدرسين أكفاء متمكنين من قدرات وآليات التهذيب والتربية مكتوب له بالفشل كما يقول السيد محمد ولد محمد الأمين البان مدير مدرسة تكوين المعلمين حيث أضاف أنه من أجل ذلك أولت الوزارة الوصية اهتماما كبيرا للتكوين المبدئي وقبل الدخول في الإصلاح الجديد قامت بإصلاح مدارس تكوين المعلمين وبدأ ذلك بمؤتمر عقد في لعيون عام 2020 ضم العديد من الفاعلين التربويين وكان الهدف من هذا المؤتمر تشخيص وضعية التكوين من الاكتتاب الى التخرج بغية تحسينه للوصول إلى معلم قادر على أداء دوره بالشكل الأمثل وبناء على ذلك شهدت هذه المدرسة على غرار

مثيلاتها الثلاث الأخرى تحسينات عدة حيث تم تقليص مدة التكوين من ثلاث سنوات إلى سنتين واستحداث سلك جديد سنة دراسية واحدة للمعلم الرئيسي لحملة الليصانص وعلى مستوى الاكتتاب تم اشتراط حصول المترشح على معدل 10 فما فوق في لغة الاختصاص.

وهذا يعد تصفية مبدئية قبل الامتحان وكذلك من النقاط القوية التي قيم بها في هذا الإصلاح تحسين نظام التدريب والتكوين ليعتمد على المحاور محدد فيها الأنشطة والمواد التي يجب أن يخضع لها التلميذ ولا يمكن أن يتجاوز واحد منها إلى الآخر، وضمن هذا البرنامج أضيفت مادة المعلوماتية من أجل تخريج معلم متمكن من التقنيات الجديدة تحسبا لأي طارئ يحتم التدريس عن بعد كما أن البرنامج موحد بين مدارس تكوين المعلمين الأربعة مما يسمح بمراقبة فترة التدرج بين المدارس الأربعة فعلى سبيل المثال العام الماضي تم الاكتتاب في شهر يوليو ولم يكتمل الفصل الأول حتى منتصف شهر سبتمبر ولم نأخذ من العطلة إلا خمسة عشر يوما هذا يعني أن البرنامج يحتم على التلميذ المرور بكل الانشطة المعرفية والمهنية.

وأشار السيد المدير إلى أن مدارس تكوين المعلمين بهذه التحسينات التي خضعت لها ستكون مساهما فعالا في إنجاح الإصلاح التربوي الجديد وسيكون لها السبق في تنفيذ هذا البرنامج الإصلاحي حيث سيتم تدريس ضمن مادة التشريع المدرسي القانون التوجيهي المنظم لهذا الإصلاح والنقطة الأهم هنا يقول السيد المدير هو قدرة مدارس التكوين على تخريج دفعات من المصادر البشرية لمد نظامنا التربوي بالعدد الكافي من المعلمين لاستيعاب التعليم العمومي لكل التلاميذ في السنة الأولى فعلى سبيل المثال عندما أجرت الوزارة دراستها الإحصائية لمعرفة عدد التلاميذ المتوقع تسجيلهم في السنة الأولى لهذا العام وجد أن أعداد الخريجين هذه السنة من المعلمين أكثر من العدد المطلوب لتغطية السنة الأولى فمدرسة تكوين المعلمين في نواكشوط لوحدها خرجت 545 معلما والمدارس الأخرى خرجت أزيد من 400 معلم.

وهنا يمكن الجزم بعدم وجود أي مشكلة في ما يتعلق بالمصادر البشرية من أجل تنفيذ الإصلاح الجديد، ويبقى فقط بعض المشاكل الصغيرة المتعلقة بالبنية التحتية سيتم التغلب عليها فنحن على سبيل المثال في المدرسة الملحقة (مدرسة التطبيق) فتحنا قسمين للسنة الأولى ولنا القدرة على فتح فصول أخرى إن دعت الحاجة.

مشروع إعادة تثمين مهنة المدرس

مشروع إعادة تثمين مهنة المدرس برنامج وطني جاء تلبية لرغبة الأسرة التربوية في جعل المدرس في المكانة المستحقة بوصفه مربي الأجيال، ولقد تعهد فخامة رئيس الجمهورية بالعمل على تثمين المجتمع للدور الاستثنائي للمدرس ورد الاعتبار لمهنته. ولهذا فإن إطلاق مشروع «إعادة تثمين مهنة المدرس وتطوير المصادر البشرية في قطاع التهذيب له أهمية استراتيجية في تحقيق الأهداف الكبرى للتعليم.

والهدف العام للمشروع هو ترقية وتطوير المصادر البشرية في القطاع وتحسين أداء النظام التربوي الوطني.

وبشكل أكثر تحديدا فإن ذلك يعني:

تحسين الظروف المعنوية والمادية للمدرسين والمؤطرين.

ترشيد تسيير وتطوير المصادر البشرية للقطاع.

خلق إطار دائم للتشاور مع النقابات حول عرائضها المطلبية.

وتتمثل النتائج المنتظرة في:

مدرسون ومؤطرون محفزون وذوو كفاءة عالية؛

تسيير وتخطيط وتطوير المصادر البشرية متحكم فيه من قبل إدارة المصادر البشرية بفضل أشخاص مؤهلين ونظام لمعلومات تسيير التعليم يعمل بشكل جيد؛

خطط للتكوين الأولي والمستمر للمدرسين تستهدف التطوير المهني منجزة ومنفذة؛

الأشخاص موظفون بطريقة معقلنة وينالون ترقياتهم بطريقة عادلة ومنصفة ومتناسقة

وسيكون تحسين الظروف المادية للمدرسين موضوع تدابير تهدف إلى رفع الأجور من خلال:

(1) استحداث أسلاك تضمن تطورا مهنيا أكثر تحفيزا

(2) مكافآت وعلاوات تضمن ظروفا تعليمية أفضل

(3) مزايا مرتبطة بالأداء

(4) تسهيل النفاذ إلى السكن والنقل.

إن تحسين الظروف المعنوية يتحقق من خلال إجراءات تمكن من تحسين صورة المدرس والاعتراف بدوره في المجتمع.

سيتم التحكم في تسيير المصادر البشرية وتطويرها من خلال الأدوات والمقاربات القائمة على الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعزيز القدرات التنظيمية والبشرية والمادية لإدارة المصادر البشرية.

إن التدابير التي سيتم اتخاذها ستعتمد على دراسات تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات والآثار المتوقعة والقدرة على تحمل الأعباء المالية.

تستند هذه الاستراتيجية على مبادئ التشاور والمشاركة والشراكة. وللقيام بذلك فستتم قيادة المشروع من قبل لجنة توجيهية تضم ممثلين عن كل القطاعات الحكومية المعنية بالإضافة إلى ممثلين عن نقابات المدرسين ومنظمات آباء التلاميذ، فضلا عن وحدة تسيير مكونة من منسق وخبراء متخصصين في القضايا المتعلقة بتنمية المصادر البشرية.

الزي المدرسي الموحد:

خطــوة هادفــة ... في مســار الإصلاح

المــدرســة الجمهورية ..حلم الجميـع

واكب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الافتتاح المدرسي لهذا العام بتغريدة أكد فيها عزمه العمل على بناء نظام تعليمي ذي كفاءة عالية ومواجهة التحديات لإرساء المدرسة الجمهورية.

من أبرز خصائص هذه المدرسة الزي الموحد الذي يلبي أهدافا هامة من أهمها القضاء على الفوارق المادية والطبقية ومنح التلاميذ هوية خاصة بهم بالإضافة لجلب الراحة النفسية وغرس قيم الانضباط وتعزيز الوحدة الوطنية.

إعداد: محمد ولد سيدنا عمر

الشعب تسلط الضوء في هذا التقرير على الزي المدرسي ودوره في إذابة الفوارق الاجتماعية وتعزيز اللحمة الوطنية.

جهود رسمية.. وإنجازات ملموسة

معالي الوزير الأول المهندس محمد ولد بلال مسعود أولى زخما كبيرا لهذا الحدث الوطني الهام؛ حيث تعهد بتذليل كافة الصعاب من أجل تجسيد تعهدات فخامة رئيس الجمهورية في قطاع التعليم على أرض الواقع.

بدوره ألقى معالي وزير التهذيب الوطني وإصلاح النظام التربوي إبراهيم فال ولد محمد الأمين كلمة رحب فيها بفخامة رئيس الجمهورية لأنشطة «يوم التعليم» وإشرافه كل سنة على حفل الافتتاح الدراسي، مؤكدا أن فخامته يدرك أهمية الاستثمار في التعليم باعتباره الوسيلة الأولى لإعداد المصادر البشرية.

وأضاف أنه تم دعم المدرسة الجمهورية بـ (40 مليار أوقية) كما أطلق مشروع للبنية التحتية يشمل بناء 2000 حجرة دراسية.

وأكد معاليه أن تطبيق قرار توحيد الزي المدرسي يعد إيذانا ببداية مرحلة جديدة تذوب فيها الفوارق الطبقية وتتعزز فيها اللحمة بين مكونات الشعب.

وأوضح معالي الوزير إبراهيم فال أن الوزارة سخرت جميع الإمكانيات اللازمة لتحقيق الهدف وجعل المدرسة بيئة تعليمية وتربوية أكثر نظاما وانضباطا من خلال زي التلاميذ الموحد.

الأسرة التربوية: المدرسة الجمهورية حلم الجميع

سعيا منها لرصد أراء الأسرة التربوية حول أهمية توحيد الزي المدرسي باعتباره أول خطوة ملموسة نحو إرساء المدرسة الجمهورية استطلعت الشعب بعض الآراء.

(مريم) وكيلة تلميذ في الصف الأول ابتدائي كانت تصطحب ابنها للتسجيل والحصول على الزي المدرسي الجديد وقد بدت عليها علامات الفرح والسرور تقول: أنا سعيدة جدا بإلزامية اللباس الموحد لأنه خطوة تدل على الانضباط وتحدد هوية التلميذ.

وتؤكد أنه لا مانع من توحيد الزي في المدارس إذا كان يحترم الخصوصية الثقافية للبلد ويساهم في تخفيف العبء الذي يقع على عاتق الأسر.

أما مديرة مدرسة حرمة ولد عبد الجليل مريم بنت حمود فرحبت هي الأخرى بخطوة الزي المدرسي الموحد، مؤكدة أن مدرستها حصلت على كمية كافية منه

وأوضحت أن التلاميذ متلهفون بدرجة كبيرة للحصول عليه، ويعتبرونه حدثا جديدا.

وأضافت أن الوكلاء يرحبون به ويرون أنه الوسيلة الأهم في تعريف التلميذ

وجعل المدرسة مكانا لغرس قيم المواطنة والوحدة الوطنية وختمت بالقول أن الزي المدرسي وحصر السنة الأولى ابتدائية بالتعليم العمومي خطوتان تجسدان بداية التطبيق الفعلي للمدرسة الجمهورية التي ظلت حلما طال انتظاره.

بدوره سيد محمد ولد محمدو عضو رابطة آباء التلاميذ بمدرسة الإنقاذ بتوجنين قال: نلاحظ أن الجميع بدأ يدرك أهمية التعليم وضرورة إصلاحه، وقد تجسد هذا الإجراء في انطلاق المدرسة الجمهورية بتوحيد الزي المدرسي ونأمل أن توفق إرادة القطاع وتتكلل جهودها الإصلاحية ولكن هناك بعض الإجراءات المستعجلة يجب العمل بسرعة على تحقيقها: المصادر البشرية الكفوءة والقضاء على الظواهر المعيقة للعملية التربوية كالاكتظاظ وتأمين الوسط المدرسي لكسب ثقة أولياء التلاميذ.

وأوضح امبارك ولد مولود (معلم) في حديثه للشعب أهمية توحيد الزي المدرسي لأنه أول أسس المدرسة الجمهورية حيث يساهم في محو الفوراق بين التلاميذ، كما أنه يعتبر عاملا مهما في تحسين نفسية الطفل في المدرسة وانضباطه، بالإضافة إلى أنه اقتصادي ورحيم بجيوب آباء التلاميذ وقد رحبت غالبية الشعب بهذه الخطوة الجبارة والمنتقدون له لم يتجاوزوا المسائل الشكلية في اختيار الألوان.

الوزارة.. نسعى لإرساء المدرسة الجمهورية بسرعة

في لقاء صحفي أكد مدير الإصلاح بوزارة التهذيب الشيخ سيد محمد ولد الطالب ألمين أن قرار المدرسة الجمهورية قرار لا رجعة فيه كما جاء على لسان وزير التهذيب الوطني وأضاف أن مرحلته الأولى بدأت هذا العام متمثلة في توحيد الزي المدرسي مشيرا إلى بعض النواقص التي يعمل المعنيون في القطاع على تذليلها في أقرب الآجال.

وأضاف هناك إرادة سياسية جادة وصادقة لمواكبة المنظومة التربوية وإصلاحها والدولة لن تألو جهدا في سبيل معالجة مختلف الاختلالات والمشاكل التي من شأنها أن تعرقل سير العملية التربوية، وقد نبه فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى أن العراقيل موجودة لكن بتكاتف الجهود سنتوصل إلى حلول ناجعة لمشاكل التعليم في بلادنا.

ونوه بأن عملية الإصلاح تتم عبر مسارين:

- مسار استعجالي: يهدف إلى إعطاء الأكسجين لتعليم ضعيف ومترهل يعاني منذ عشرات السنين وذلك من خلال مجموعة الإجراءات السريعة بإصلاح مدارس تكوين المعلمين ومراجعة بعض الوثائق الخاصة بالبرامج: الدعامات التربوية والدروس المحضرة ...

- مسار استيراتيجي: أجري الخبراء في الوزارة تشخيصا عميقا للمنظومة التربوية ركز على الاختلالات والاخفاقات أكثر من تركيزه على النجاحات والإنجازات وهم عاكفون على إيجاد الحلول الناجعة لها.

وفي نفس السياق تقول صفية بنت بمبا مديرة التعليم الأساسي في مقابلة مع (الشعب) إن الزي المدرسي هام في غرس قيم المدرسة الجمهورية، مؤكدة انه تم توزيع كمية تصل 20 في المائة تستهدف الأسر محدودة الدخل بالإضافة لمجموعة من النماذج من المنتظر أن يتكفل بتوزيعها مفتشو المقاطعات ولجان التسيير على الآباء في المدارس والفاعلين وتجار الأسواق في المقاطعات والولايات من أجل توفير الزي الموحد حتى يسهل اقتناؤه على الوكلاء.

وأوضحت أن الزي المدرسي الموحد تم اقتناؤه من أجل تحقيقه مجموعة من الأهداف ومن أهمها تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتساوي الجميع وإعطاء منظر جذاب للمؤسسات العمومية والحد من التكلفة.

وأوضحت أن الاستيراتيجية المتبعة لتوفيره لها عدة أبعاد فقد تم دعم مكونة الزي المدرسي من خلال المراجعة الأخيرة للميزانية مما سيحسن من النسبة إلى حدود 40في المائة بدلا من 20 وقد تدخل اتحاد أرباب العمل الموريتانيين في عدة جوانب بغية توفير الزي المدرسي بأثمان في متناول الجميع والعمل على تزويد السوق، والقيام بتوزيعات مجانية منه بالإضافة إلى مبادرات بعض العمد بتوفيره في مقاطعاتهم وعليه فإنه سيكون متوفرا بعد عطلة الفصل الأول من الدراسة لهذا العام.

وأضافت أن الزي المدرسي الموحد حظي بقبول الجميع إلا أنه قدمت عليه مجموعة من الملاحظات، نظرا لأن ملابس الأولاد تم اختيارها في فترة الصيف بما يتناسب والظروف المناخية ولتحمله الأوساخ والأتربة والغبار.

وقد تم تعديله بألوان قد تكون أكثر مناسبة سيتم الإعلان عنها قريبا.

ونوهت بأن الوكلاء تلقوا الزي المدرسي الموحد بالقبول لأنه يحمل بعدا اقتصاديا وسيجنبهم البحث عن الأزياء الباهظة إضافة إلى البعد التربوي الذي يتوخى منه وهو أن يساوي بين التلاميذ من حيث القيمة الاقتصادية واللون.

وأكدت أن بعض الصعوبات تواجه القطاع وتتعلق بوجود أحياء خالية من المدارس العمومية خاصة أن المدرسة الابتدائية هي مدرسة حي، وسجلنا أحياء مترامية الأطراف في مدينة نواكشوط لا يوجد فيها مكان لمدرسة عمومية وبعد الإعلان عن المدرسة الجمهورية ولاستماع لخطاب رئيس الجمهورية في اليوم المفتوح المنظم للتعليم كانت استجابة جميع القطاعات الحكومية المكلفة بالبناء فريدة وكذلك استجابة رجال الأعمال وجميع الفاعلين.

وختمت حديثها بالقول: نحن الآن مطمئنون أن هذه التجربة لن تمر عليها أشهر إلا وتبددت تلك المخاوف والتحديات التي سجلناها وستتوفر بنى تحتية ملائمة في جميع المناطق فقد تم برمجة عدد هائل من المدارس.

المدرسة الجمهورية حلم .. التعليم عانى من موت سريري، عصفت به سنين قحط السياسة ومتاهات إصلاحات مرتجلة.

بدأت خطوة الألف ميل، الجميع يرنو لإصلاح التعليم .. مضغة إذا صلحت نمت الدولة وصلحت الأمة ... فخامة الرئيس بدأ المسيرة .. الجميع مدعو لمد يد العون علنا نصل لحصاد يسد غلة سنين الفوضى واللعب بمستقبل الأجيال.

توفير الكتاب المدرسي..

بيـــن الواقـــع والطمـــوح

إعدا/ كراي ولد احميد

يعتبر الكتاب المدرسي وثيقة تربوية جوهرية تحفز الطالب على الرغبة في التعلم لصقل مواهبه الفطرية وتنشيط طاقاته الإبداعية وتنمية قدراته العقلية ومهاراته الذهنية كما تبعث في نفسه الأريحية والغبطة وحب الاستكشاف نظرا لكونها مصدرا من مصادر العملية التعليمية المساهمة في تطوير الأبحاث العلمية والمحافظة على الرصيد المعرفي ومواكبة التطور الثقافي من خلال الأسس التربوية والمعايير الفنية.

وترسم المناهج التعليمية مستقبل الشعوب وتحدد طريقة تطورها وتعكس إمكانية ازدهارها وهو ما يجعل تأليف الكتاب المدرسي أهم خطوة من خطوات إصلاح التعليم تستدعي إخضاعه لعدة شروط أساسية ذات أبعاد علمية وتربوية تمتاز بالدقة في اختيار المواضيع المناسبة والصرامة في التدقيق والتمحيص والتأليف بالإضافة الى وضع التصاميم واعتماد الأساليب الفنية التي تجذب المتعلمين وتثير اهتمامهم.

وفي مقابلة له مع مجلة الشعب الشهرية أوضح المدير العام للمعهد التربوي الوطني السيد الشيخ ولد أحمدو، أهمية الكتاب المدرسي في العملية التربوية مؤكدا حضوره البارز في المنظومة التربوية لتحسين أداء النظام التربوي الوطني مقدما الدور الذي يلعبه المعهد التربوي الوطني في هذا المجال بوسائله المختلفة وهو ما جعله يتبوأ مكانة محورية تهدف إلى تحقيق إصلاح المنظومة التربوية لتواكب مستجدات ومتطلبات العصر مشيرا إلى الخطوات التي يمر بها تأليف الكتاب.

وأكد المدير العام للمعهد التربوي الوطني ان المؤسسة تم انشاؤها سنة 1967 كمركز تربوي تسعى السلطات من خلاله آنذاك إلى توفير الكتب المدرسية التي كانت تستورد من بعض الدول الافريقية والعربية التي لا تنطلق من الواقع رغم جودتها فتحتوي أمثلة لا تتماشى مع البيئة المحلية ولا علاقة لها بالمحيط الوطني وهو ما جعل الدولة تأخذ هذه المبادرة لتغطية هذا النقص الحاصل في العملية التربوية.

وأضاف السيد المدير أن هذا المركز التربوي تم تحويله إلى المعهد التربوي الوطني في العام 1973 ليحتفظ بنفس الأهداف التي عمل المركز التروي سابقا على تحقيقها إضافة إلى جملة من الصلاحيات والمهام والأهداف الجديدة فبالإضافة إلى الكتاب المدرسي الذي يعتبر سيد الوسائل المدرسية تم تكليف المعهد التربوي الوطني بالوسائل التعليمية الأخرى.

وأشار السيد المدير السيد الشيخ ولد احمدو ان المعهد التربوي الوطني يسهر على جودة التعليم في بلادنا من حيث

إعداد الوسائل التعليمية وتكوين الكادر التربوي للقيام بدوره على أكمل وجه كما أسندت إليه مسؤوليات ذات طابع أفقي إذ تغطي خدماته ثلاثة عشر سنة من عمر التلميذ مقسمة على سنوات المرحلة الابتدائية الستة والإعدادية بسنواتها الاربعة والثانوية التي هي عبارة عن ثلاث سنوات وهو بذلك يغطي السلكيْن الأساسي والثانوي.

ونبه السيد المدير إلى أن من المجالات التي تساهم في تطوير العملية التعليمية الأدلة المدرسية التي يحدد عددها حسب المعلمين وكذا وسائل الإيضاح التي توفر انطلاقا من عدد المدارس والأقسام إضافة إلى الخرائط والمجسمات وهي وسائل تدخل في صلب المهام المنوطة بالمعهد التربوي الوطني ليحقق الغاية المطلوبة وهي حسن أداء النظام التربوي بشكل عام.

وقال السيد المدير إن المعهد التربوي الوطني يحتاج إلى تأليف 167 كتابا في جميع المراحل التعليمية فعلى سبيل المثال تحتاج السنة الاولى من التعليم الابتدائي إلى أربعة كتب والثانية الى خمسة كتب انطلاقا من زيادة مادة الفرنسية إليها وهكذا.

أما المرحلة الإعدادية فتضاف إلى الكتب مواد الفيزياء والإنكليزية بينما تزداد الكتب وتتشعب المواد في المرحلة الثانوية التي تبدأ فيها التخصصات في شعب الآداب الأصلية والعصرية والعلوم الطبيعية والرياضيات.

وشدد السيد المدير على أهمية توفير الكتاب المدرسي قائلا إن المعهد التربوي الوطني يتوفر حاليا على ما بين 120و130 مؤلفا في مختلف المواد مشيرا إلى أن تأليف كل كتاب يحتاج إلى

مستشار تربوي ومفتش ومعلم من أهل الميدان بالنسبة لكتب التعليم الأساسي أو أستاذ مثله بالنسبة للمراحل التعليمية في الإعدادية والثانوية.

ونوه السيد الشيخ ولد احمدو بالمراحل الهامة والدقيقة التي يمر بها الكتاب والتي تبدأ بوضع البرامج ثم تصور المؤلف مؤكدا أن البرامج تضعها المفتشية العامة للتعليم فبعد تزكية البرنامج يبدأ التأليف وفقا للبرنامج المعتمد لتتم احالته الى السحب والتدقيق بشقيه العلمي واللغوي عبر دكاترة من أهل الاختصاص لإخراج الكتاب بصفة ناجحة فمن المعروف أن من ألف فقد استهدف.

وتابع قائلا إن مرحلة التدقيق يعكف عليها سبعة دكاترة يقومون بتصحيح الأخطاء الموجودة لتبدأ بعد ذلك مرحلة المراجعة التي يوزع فيها الكتاب على مجموعة من المدارس لتقديم الملاحظات من طرف المعلمين والأساتذة وتقديمها للمدققين في جلسة خاصة تخصص للنظر في الملاحظات ومدى مصداقيتها وإضافة ما اتفق عليه من الملاحظات ذات الجدوائية.

وبعد مرحلة إدخال الملاحظات يضيف المدير العام للمعهد التربوي الوطني السيد الشيخ ولد أحمدو تبدأ مرحلة الطباعة والتي كانت في السابق تتم في المطبعة المدرسية نظرا لقلة الأعداد مقارنة مع الظرفية الحالية فبعد سنة 2000 تضاعفت الأعداد بشكل كبير فالمدارس الابتدائية أيام إنشاء المعهد كانت لا تتجاوز 100 مدرسة ابتدائية، أما الوقت الراهن فتوجد على امتداد التراب الوطني 4200 مدرسة ابتدائية أما المدارس الإعدادية فكانت 7 فقط، أما اليوم فتقدر بـ 357 مدرسة إعدادية

وثانوية كما كانت طباعة مليون من الكتب تغطي حاجة المدارس من الكتب، أما الآن فلا تقل الكتب الضرورية عن 5700000 ألف كتاب وهو ما يتطلب جهدا مضاعفا.
واعتبر السيد المدير ان المطبعة المدرسية أصبحت تلبي حاجة الوزارة من سحب أوراق الامتحانات الوطنية والتي تبلغ أربعة ملايين من الأوراق لأن سحبها يعتبر مسألة سرية وكذا طباعة الشهادات والبرامج وغير ذلك من متطلبات الوزارة ويبقى سحب الكتب بشكل كامل خارج نطاق عملها نظرا لعجزها عن ذلك فطاقتها لا تتجاوز ستمائة أو سبعمائة ألف كتاب مدرسي.
واستطرد قائلا إن عدم توفير المطبعة المحلية للكتب جعلنا نلجأ إلى إبرام صفقات مع جهات أخرى لتغطية حاجتنا فالدولة التي فازت بالصفقة تطبع العدد المطلوب كما وقع في السنة الماضية مع دولة تونس فقد أرسلنا نتيجة ذلك الاتفاق 1200000 كتاب من التعليم الأساسي إلى المدن الداخلية أما التعليم الثانوي والإعدادي وبعض الأساسي - يضيف المدير - فقد كان من نصيب دولة الهند في صفقة أخرى والكتب التي طبعت فيها هي الآن في الطريق وستصل الأسبوع القادم ويتم توزيعها إضافة إلى العدد الذي تمت طباعته هنا مشيرا إلى أن المطبعة المدرسية في الغالب تركز على كتب المرحلة الثانوية نظرا لقلة الألوان في كتبها بينما التعليم الأساسي لا بد له من أربعة ألوان.
وأشاد السيد المدير بالاستثمار في المعرفة الذي أعطاه رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني عناية خاصة وهو ما تجسد عمليا في اهتمام معالي الوزير الأول السيد محمد ولد بلال بالوسائل التعليمية والمحيط المدرسي بشكل عام اضافة الى تعليمات وزير التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي الذي يسهر على تنفيذها وهو ما انعكس ايجابا حيث تمت طباعة 3200000 كتاب مدرسي في هذه السنة وهو ما يغطي نسبة 70 % من الكتب وستوضع هذه الكمية في محلات بيعها على عموم التراب الوطني.
وأبرز السيد المدير أهمية المحلات التي تبيع الكتب «كشكات» والتي يبلغ عددها 150 كشكا تباع فيها الكتب بأسعار رمزية وهي 20 أوقية جديدة بالنسبة لكتب التعليم الأساسي وهو سعر رمزي نظرا لان الدولة تنفق 300 أوقية جديدة على الكتاب الواحد والهدف من ذلك الدعم أن يشعر التلميذ بأهمية الكتاب لان وكيله يعطي مبلغا من أجل الحصول على الكتاب.

وفيما يتعلق بمجانية الكتب يقول السيد المدير ان المعهد التربوي الوطني أدرك عدم جدوائيتها فقد جربت في السابق وبقيت الكتب مرمية في المخازن دون اهتمام نتيجة مجانيتها مما اضطر الى التعامل مع رابطة آباء التلاميذ ولجان تسيير المدارس الذين يعوضون تعويضا رمزيا عن الكتب للقيام بتقسيمها في المدن الداخلية وخاصة النائية منها.
واستعرض السيد المدير أهمية الكتب المدرسية الرقمية حيث يتم جعلها في أقرصة وتنزيلها في الهواتف لتكون في متناول الجميع وهو ما جعل المعهد التربوي الوطني يتجه إلى تعميم هذه الكشكات في المدن التي يمكن فتحها فيها مبينا ان الأدلة المدرسية المتمثلة في الخرائط والمجسمات وغير ذلك تقدم بصورة مجانية.
ومن المسائل المستحدثة في هذه السنة للرقي بالتعليم - يضيف السيد المدير العام للمعهد التربوي- توفير الدروس المحضرة التي عكف على تقديمها بطريقة مثالية نخبة من الدكاترة المتخصصين وخاصة في السنوات الأربعة الاولى من التعليم الأساسي وهو ما يسهل قيام المعلم بمهمته إضافة الى توحيد الدرس المقدم على عموم التراب الوطني وهو ما سيفضي الى توحيد الامتحانات التي جربت في السنة الماضية على مستوى الولايات كما لقي كتاب الايقاظ والسلوك الجديد للمبتدئين اهتماما كبيرا نظرا لنشره الوعي والحضارة بين صفوف التلاميذ.
وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية قال السيد المدير إن المعهد التربوي الوطني يعمل على تحديث المطبعة المدرسية لزيادة طاقتها واقتناء الادوات والمستلزمات الحديثة ومضاعفة الجهود المبذولة لتغطية النقص الحاصل للكتب المدرسية وتقديمها للتلميذ في كل مدرسة كما يعمل على تكوين الكادر البشري بصورة مستمرة مشيدا بالدروس النسقية التي هي الآن في طور التجريب في المرحلة الابتدائية وقد اعطت نتائج إيجابية وتم تأليف كتب فيها ستوزع قريبا.
وطالب السيد المدير العام للمعهد التربوي الوطني بتعلم اللغات المهمة لتطوير الأداء قائلا إن الأمي اليوم من يتقن لغة واحدة مبينا أن الأيام التشاورية للتعليم الاخيرة أقرت إنشاء معهد للغات تعود مهامه للمعهد التربوي الوطني ونحن في هذه المؤسسة جاهزون لذلك مشيدا بالكفاءات العالية للكادر البشري في المعهد التربوي الوطني رغم تقاعد بعض أطره الأكفاء وهو ما جعل المعهد يتعامل معهم.

المناهج التربوية..

مساءلة المحتوى وتطبيقات الواقع

إعداد / آمنة بنت خونة

تعتبر المناهج التربوية وثيقة رسمية تحدد المعارف والكفايات التي يجب أن تكون موضوعا حصريا للعملية التربوية التي على أساسها يتم تأليف الكتاب المدرسي وقد خضعت المناهج التربوية الوطنية لعدة تغييرات ويعد القانون التوجيهي الحالي الذي هو الإصلاح السادس للمنظومة التربوية الموريتانية ذا أهمية تعمل الجهات المعنية على تطبيقه وتجسيده على أرض الواقع لما يتضمنه من أهمية واحترام لتعاليم ديننا الإسلامي الداعي إلى الوسطية والتسامح والانفتاح على الآخرين وترسيخ حب الوطن وزرع الشعور بالانتماء إلى الأمة واحترام رموزها وترقية التربية المدنية بوصفها مادة مستقلة. وإتقان اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية وترقية وتوسيع وتعليم اللغات الوطنية الأخرى (البولارية والسوننكية والولفية) التي يجب تطويرها بهدف جعلها لغات لاكتساب المعرفة في جميع مستويات التعليم.

إن الحديث عن المناهج ومساءلة محتوياتها وتطبيقها يجعلنا أمام مجموعة من الآراء حول إشكالية تطبيق هذه المناهج ومدى استيعاب التلاميذ ولتسليط الضوء على تلك الإشكالات رصدت مجلة الشعب بعض آراء المختصين والعاملين في الميدان:

الأستاذ محمدن ولد أحمدو عبد الرحمن مدير مدارس التميز الحرة

لاشك أن أهم الإشكاليات المطروحة لتطبيق المناهج التربوية عدم التنسيق بين الجهات المعنية بتصور البرامج كالمفتشية وإعداده كالمعتاد التربوي وتنفيذه كالمدرسين الميدانيين، فالمفتشية مثلا قد تغير مقررا معينا فيطالعنا المعهد التربوي بآلاف الكتب الجديدة طبقا للمقرر القديم، كما أن ملاحظة الميدانيين عادة لا يكون لها نصيب من الاهتمام أثناء مراجعة البرامج والمقررات، كما انه من بين الإشكاليات الكبيرة والتي تحول بين تطبيق البرامج عدم استقرار هذه البرامج فهي دائما في دوامة التغيير

والمراجعة والحذف والإضافة مما لا يتيح فرصة التجريب والتقويم يكفيك أن البرامج تمت مراجعتها ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية مما سبب إرباكا شديدا لدى المدرسين والأساتذة على حد السواء.

وعلى العموم فأنا لا أرى ان البرامج التعليمية الوطنية مستعصية على الاستيعاب فهي في الغالب في مستوى المستهدف.

صحيح أن سنوات الامتحانات الوطنية تحتاج إلى التحضير والمراجعة والتمحيص حتى نتلخص من بعض المواضيع التي لا تفيد التلميذ كثيرا في الوقت الذي تأخذ منه جهدا ووقتا كبيرين.

أما بخصوص مساعدة هذه المناهج للمعلم فيقول محمدو (معلم اللغة الفرنسية) أن محتوى هذه المناهج يساعد المعلم على التدريس إلا أن الجفاء بين المعلم والمناهج هو ما يجعل الاستفادة ضئيلة فكثير من المعلمين لا يعتمد على هذه المناهج في تدرسيه.

فتطبيق هذه المناهج على أرض الواقع يساعد المعلم والتلميذ وإن كانت هناك بعض الإشكالات كضعف القوة التقبلية أو الاستيعابية إن صح التعبير للتلميذ وكثرة البرامج التي لا تتماشى ومستوى التلميذ فالقائمون على إعداد هذه البرامج يثبتون قدرتهم وذواتهم على حساب التلميذ الذي لا يتحمل هذا الكم من المعلومات التي لا قدرة له على استيعابها.

أما المعلمة فاطمة أحمد عباس فترى أنه من الضروري أن تكون المناهج متاحة للمعلم، فقلما نجد كتابا في مدرسة يمكن للمعلم الاعتماد عليه في التدريس وإن وجد فهو ناقص.

في محتواه وخال من الدقة التي تساعد في ربط التلميذ بهذه المناهج ومحتوياتها فالمنهاج التربوي يجب أن يراعي احتياجات التلميذ أولا وهذا ما نفقده في مناهجنا.

وعلى العموم واستنتاجا من كل الآراء التي رصدت مجلة الشعب فإن المناهج التربوية تنحو منحى نحو الإصلاح من خلال تركيزها على القانون التوجيهي ومراعاة إصلاح المحتوى وإن كانت مازالت هناك إشكالات تحد من تطبيقها على الواقع والتي من أهمها إلزامية الطفل باكتساب محتوى معرفي لا يتماشى مع نموه النفسي والعقلي والتي نرجو من القانون التوجيهي أن يأخذها بعين الاعتبار.

الدكتور / محمد مني غلام

المفتش المكلف بالتعليم الأساسي بوزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي

على العموم برامج التعليم الأساسي خضعت لعملية إفراغ واقتناء خدمة لهدف محدد يتمثل في التمكين اللغوي لتلاميذ المرحلة الأساسية وقد اكتملت هذه العملية قبل أسبوعين بمراجعة الحلقة الأخيرة.

ويجدر الذكر أن مستجدات البرنامج كانت موضوعا لعملية تكوين شملت في محطتها الأولى كافة المعلمين الحلقة الأولى (سنة أولى، سنة ثانية) كما شمل هذا التكوين هيئات التأطير ومكوني مدارس تكوين المعلمين وانطلاقا مما جاءت به محنة كورونا والإغلاق القسري للمدارس ثم تحويل البرنامج في المرحلة الأساسية إلى دروس رقمية قادرة للبث الإذاعي والتلفزيوني والتثبيت على منصات تفاعلية.

وقد أضاف التشاور المجتمعي الأخير حول المنظومة التربوية استحقاقات جديدة حول المناهج تتمثل في ضرورة تكييفها مع ما جاء به القانون التوجيهي حول إسناد تدريس المواد العلمية باللغة العربية وباللغات الوطنية لاحقا وهو ما يتطلب تهيئة من طرف المفتشية العامة لتوفير برنامج يتماشى ومتطلبات القانون التوجيهي.

ويخضع برنامج كل سنة تمت مراجعته لتجريب ميداني حيث يتم اخذ ملاحظة أهل الميدان بعين الاعتبار عند عملية التصديق النهائي على برنامجك السنة.

الإصلاحات الجديدة بعيون رابطات آباء التلاميذ:

آفاق وتوقعات الإصلاحات التربوية الجديدة للمدرسة الجمهورية على التعليم في بلادنا

إعداد/ أحمد مولاي امحمد

تشهد العملية التربوية تطورات إصلاحية بالغة الأهمية باتجاه تجسيد المدرسة العمومية المنشودة «المدرسة الجمهورية»، التي تستقطب التلاميذ دون استثناء وتعمل على تصحيح بعض الأخطاء الفادحة التي شهدها تعليمنا في العقود القليلة الماضية، وذلك عبر فرض مدرسة جمهورية وبشكل تدريجي يسعى لحكر التعليم الأساسي على المدرسة العمومية وتقليص عدد السنوات ومراجعة المنهج التربوي بما يتيح للتلميذ والطالب التحصيل العلمي في ظروف أفضل والتكيف مع هذه الإصلاحات.

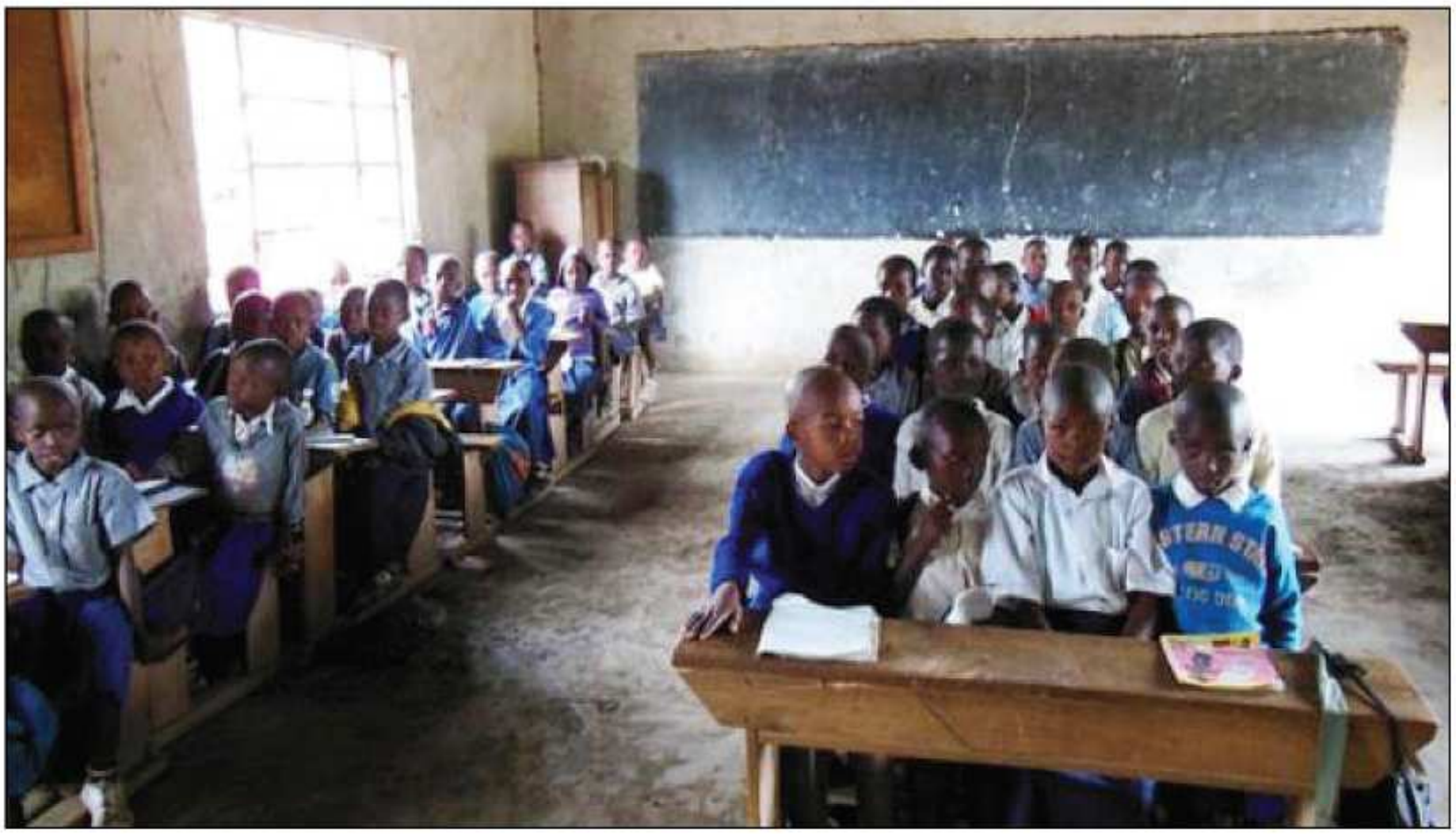

ويلاحظ المهتمون بالشأن التربوي أن هذه الإصلاحات كانت ملحة وضرورية، وأن «تأتي متأخرا خير من أن لا تأتي»، وهكذا يسجل رؤساء رابطات آباء التلاميذ انطباعات بالة الأهمية عن الواقع التربوي والتعليمي خلال السنوات المنصرمة والإصلاحات الجديدة وما يتوقع منها لصالح التعليم في بلادنا.
وهكذا يسجل آباء التلاميذ منذ سنوات، ومن خلال بعض رؤساء رابطات آباء التلاميذ، تدن ملحوظ في مستوى التلاميذ سواء بالنسبة للتعليم الأساسي أو على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي.
ويؤكد العديد من مسؤولي مكاتب رابطات آباء التلاميذ على مستوى ولايات نواكشوط الثلاث أن غياب دور الأسرة في تحفيز أبنائها على المراجعة والتحصيل العلمي والتحلي بالسلوك الحسن وترك الحبل على الغارب لهم للعب ولمشاهدة التلفاز وألعاب الفيديو وغيرها من وسائل الترفيه، التي تبعدهم عن أجواء الدراسة والتحصيل، تجعل التلميذ أكثر ميلا إلى هجر التعليم حيث يشعر أن وقت المدرسة هو بمثابة سجن ثقيل يتمنى أن ينتهي بسرعة، بدلا من الإقبال عليه بروح متعطشة للمعرفة، وهنا يكون للأسرة الدور الأبرز في هذا الجانب، لذلك يلاحظ أن أغلب التلاميذ يتجمعون خارج الصف أو هم كثيرو التغيب ويطلبون باستمرار «قضاء حاجات» فقط للخروج من أجواء الحصة و»التنفس قليلا» ثم يعودون متكاسلين ينتظرون لحظة جرس انتهاء الحصة

فيتحول كسلهم إلى انتعاش وحيوية، ويتمنون باستمرار أن يتغيب المدرسون آو تتحول كل الأيام إلى أعياد وراحات، وهو ما يرى بعض آباء التلاميذ أنها ظاهرة مرضية يجب تكاتف الجهود في مواجهتها حتى يستعيد التلميذ حبه للاطلاع والتحصيل المعرفي.

ويرجح بعض خبراء التربية أن هناك محفزات متعددة يمكن للأسرة تبنيها في سبيل تشجيع أبنائها على الإقبال عن حب على التحصيل المعرفي، ومنها على سبيل المثال تقديم جوائز تشجيعية للأبناء تتفاوت بتفاوت إقبالهم على المراجعة في البيت وتتفاوت بتفاوت نتائج الاختبارات والامتحانات، وكذلك الخروج بهم في رحلات ترفيهية متميزة في المنتزهات داخل المدن أو خارجها، إلى جانب إشراف الأهل ومراقبتهم لما يكتبه التلميذ يوميا في فصله ومراجعة الحصص معهم في البيت بروح رياضية وبعيدا عن التعنيف والغلظة بما يجعل التلميذ يشعر بالارتياح أثناء مراجعته ويسعى لاقتناص ساعات من وقت الأهل من أجل المراجعة، وهي طريقة تربوية يعتقد التربويون أنها ناجعة وفعالة لكنها تحتاج إلى قليل من الاحتكاك بخبراء التربية الذين يفهمون نفسيات التلاميذ واحتياجاتهم المعرفية والنواقص التي يجب أن تولى الأهمية قبل غيرها.

ويعتقد مسؤولو رابطات آباء التلاميذ أن انشغال الأم في قضايا اجتماعية وفي أمور تخصها على حساب البيت والأبناء، واشتغال الآباء بالعمل وبقضايا مختلفة تتفاوت بتفاوت مستوياتهم الثقافية والمادية تشكل أكبر عائق في وجه استفادة الأبناء من التلقي وهو ما يجب تفاديه سواء بتخصيص حيز من الوقت للأبناء أو بالتركيز على الدروس الخصوصية التي يجب أن يقدمها مدرسون تربويون من أصحاب الكفاءات في حالة تعذر ذلك على الأهل لاعتبارات مختلفة مثل تدني المستوى التعليمي لديهم أو الانشغال الدائم بالعمل أو بقضايا أخرى ذات صلة باهتمامات آباء التلاميذ.

إلى جانب ما سبق يعتبر التفكك الأسري والخلافات الدائمة بين الأبوين وخاصة تلك التي تتجلى أمام الأبناء، في شكل خصومات وعنف أحيانا، من العوامل المؤثرة نفسيا على الأبناء في التحصيل المعرفي، وهو ما يعتقد الخبراء أنه يجب تفاديه تماما ونهائيا، كما أنه وفي حالة حتمية الطلاق يجب أن يتفق الأبوان على خطة عمل تستثني مصلحة الأبناء من الخلافات التي أدت إلى التفكك ووضعهم في أجواء من المحبة والمودة والعطف تشجعهم على البقاء في أجواء الدراسة والتدريس بروح مندفعة للتعليم وليس في أجواء الخلافات الأسرية ومناخ التفكك وما يترتب عليه من تداعيات سلبية.

دور المؤسسة التعليمية

حين تمر من أمام أي مؤسسة تعليمية، وخاصة تلك العمومية منها، فإنك ستلاحظ تجمعات للتلاميذ من الجنسين هنا وهناك خارج الصف وخارج المدرسة أمام محلات لبيع بعض المواد الخاصة كالحلويات والساندويتش وغيرها والتي تباع في ظروف عرض غير صحية، كما

رئيس الاتحادية الوطنية لرابطات آباء التلاميذ والطلاب:

من أبرز الأخطاء في الإصلاحات السابقة تتمثل ف

في لقاء له لمجلة «الشعب» مع رئيس الاتحادية الوطنية لرابطات آباء التلاميذ والطلاب السيد أحمد أسقير، أوضح من أسباب الاختلال في الإصلاحات التربوية السابقة الابتعاد عن الواقع وعن الموروث الحضاري للبلد، وكذلك استنساخ نماذج بعيدة عن واقع الموريتانيين.

وسيتم تفصيل ذلك من خلال الأسئلة والأجوبة التالية:

الشعب: بداية نود منكم إضاءة القارئ الكريم حول المهام التي تؤديها الاتحادية الوطنية لرابطات آباء التلاميذ والطلاب في موريتانيا، ودورها في العملية التربوية عموما؟

الرئيس أحمد أسقير: شكرا للوكالة الموريتانية للأنباء، وخصوصا مجلة وجريدة الشعب، على الدور المتميز والاهتمام بالتعليم، وإجابة على سؤالكم فالاتحادية الوطنية لرابطات آباء التلاميذ والطلاب في موريتانيا هي شريك أساسي لقطاع التعليم، وبحكم انتشارها الواسع على المستوي الوطني فهي تلعب دور الشريك والعون والمتابع والمراقب لكل العملية التربوية لأنها تعتبر نفسها المعني الأول والمستفيد من الإصلاح لذلك كانت أول من طالب بالمدرسة الجمهورية وكانت الفاعل الأساسي في جميع مراحل التشاور الوطني، وهي الآن تتابع تطبيق القانون التوجيهي من أجل تطبيق الإصلاح.

الشعب: ما هو تقييمكم للعملية التربوية في بلادنا من حيث مستويات التلاميذ والطلاب ومستويات الأطقم التربوية؟

الرئيس أحمد أسقير: العملية التربوية في بلادنا تعاني الكثير من الاختلالات ولكن مع وجود إرادة جادة ومشروع تشاركي واضح فإن أملنا كبير في تحقيق نتائج هامة لكن الأمر يتطلب بعض الوقت.

الشعب: شهدت المناهج التعليمية تعديلات مختلفة خلال السنوات الأخيرة، هل تسبب ذلك في الإرباك للطلاب من جهة ولطواقم التدريس من جهة ثانية، وكيف تقيّمون السياسات الإصلاحية الراهنة؟

الرئيس أحمد أسقير: التغيرات التي تحصل

تلاحظ وجود تجمعاتهم في أماكن مختلفة يطبعها الاختلاط وغياب الرقيب.

ـــي ابتعادها عن الواقع وعن الموروث الحضاري للبلد

في البرامج التربوية أمر طبيعي خصوصا إذا كانت نحو الأفضل، وهي جزء هام من عملية الإصلاح التي نتحدث عنها

الشعب: كيف يمكننا إصلاح التعليم بشكل جذري، من أجل مستقبل مشرق لأجيال الغد؟

الرئيس أحمد أسقير: أعتقد أننا الآن أمام فرصة جيدة لإصلاح نظامنا التربوي فانطلاقة المدرسة الجمهورية ومصادقة البرلمان على مخرجات الأيام التشاورية والإجماع الوطني الذي حصل خلال هذه الأيام، كلها أمور مهمة لكنها تتطلب مشاركة الجميع في هذا الإصلاح وهو ما تعمل الاتحادية الوطنية لرابطات آباء التلاميذ والطلاب عليه.

الشعب: ما هي الأخطاء والثغرات التي وقعت فيها البرامج السابقة لإصلاح المناهج التعليمية، والتي ترون أنه لا بد من تفاديها؟

الرئيس أحمد أسقير: أبرز الأخطاء في الإصلاحات السابقة تتمثل أساسا في ابتعادها عن الواقع وعن الموروث الحضاري للبلد ومحاولة استنساخ برامج وتجارب لا علاقة لها بواقعنا.

الشعب: كيف يؤثر إهمال الآباء وعدم متابعتهم لأبنائهم على مستقبلهم التعليمي، وما المطلوب من الآباء تحديدا؟

الرئيس أحمد أسقير: الآباء كما تعلمون تنتشر فيهم الأمية وثقافة اللامبالاة والتكاليف وهو ما أثر سلبا على كل الجهود التي تقوم بها الدولة لأنه لا يمكن نجاح أي إصلاح دون مواكبة الأهالي وهذا ما أدركته الاتحادية وجعلها تصدر أخيرا دليلا للأبناء باللغتين العربية والفرنسية لتكوين الآباء وتوعيتهم وتنبيههم على المخاطر التي يتعرض لها الأبناء سواء المخدرات والمؤثرات العقلية أو التطرف والعنف المدرسي، لكن وسائل الاتحادية المتواضعة ما زالت تحول دون تكوين أغلب الآباء.

الشعب: ماذا تنتظرون من الإصلاح الذي اعتمدته الحكومة حاليا، وهل هناك ثغرات ونواقص يجب سدها؟

الرئيس أحمد أسقير: ننظر إلى العمل المقام به من أجل الإصلاح بكثير من الأمل وندرك أن أي مشروع جاد حتما يواجه بعض الصعوبات، لكن فهم الجميع وخصوصا الآباء لأهمية الإصلاح وإرادة السلطات العليا الجادة تجعل كل الصعوبات تتجاوز، إن شاء الله.

الشعب: هل من كلمة إضافية تودون توجيهها عبر هذا المنبر؟

الرئيس أحمد أسقير: أود أن أدعو الجميع وخصوصا الآباء إلى المشاركة الفاعلة من أجل إنجاح هذا الإصلاح فهم المستفيد الأول منه وان يدركوا أن هذا الإصلاح يهم كل مناحي الحياة ويعزز وحدتنا ولحمتنا ويقوينا لنصل إلى المستقبل الذي نريده إن شاء الله.

إحدى ثانويات العاصمة وجود سبعة فصول بينها اثنان نهائيان ليس بهما طالب واحد بينما يقف الأساتذة عاجزين عن إقناع التلاميذ بالدخول، وهو ما يعني أن سلطة المؤسسة على التلميذ غائبة فضلا عن الدور التوجيهي للأسرة. وأضاف أن هذه الصورة تعطيك نموذجا مما ستؤول إليه مستويات التلاميذ الذين يفضلون البقاء خارج الفصل حتى نهاية الدوام الدراسي.

وفي مؤسسات التعليم الابتدائي التي يلجأ بعض المعلمين فيها إلى السوط والعصا تجد أن التلميذ يتمنى اللحظة التي تنتهي فيها الحصة ليضمن سلامته من سوط أو كرباج معلمه أو معلمته، ومع ذلك فإن التلميذ في هذه الحالة يكون أكثر انسجاما وهدوءا وبقاء في الفصل خوفا من العقاب، لكن ذلك لا يجعله يشعر بالرغبة في التحصيل لو لجأنا إلى طرق أخرى أكثر تربوية كالتحفيز والتشجيع والإقناع.

التعليم الخاص
مستويات مغلوطة

وفي التعليم الخاص، ورغم ما ينفقه الآباء على تدريس أبنائهم، إلا أن أغلب المؤسسات التعليمية الخاصة لا تركز على مستويات التلاميذ بقدر ما تهتم براحتهم النفسية وخروجهم بانطباعات جيدة عن المؤسسة من أجل إقناع ذويهم بإعادتهم إليها في السنوات الدراسية المقبلة، وذلك طبعا مع استثناءات قليلة.

ففي أغلب هذه المؤسسات التجارية بامتياز، تجد أن مستوى أبنائك متدن وفي تراجع وخاصة حين تكون الأسرة غائبة عن الرقابة على مستوى التلقي وعن ما تقدمه المؤسسة للأبناء، وفي المقابل تجد أن معدلات الأبناء مرتفعة على الورق ونادرا ما يرسب التلميذ حتى ولو كان مستواه متدنيا بالفعل وذلك فقط لأن المؤسسة التعليمية الخصوصية في وضعية تنافسية مع مئات المدارس الخصوصية الأخرى، وهو تنافس على التحصيل المادي بالأساس وعلى عدد التلاميذ المسجلين وليس تنافسا على المستويات وجودة التعليم والناهج،

حيث تلاحظ اكتظاظا في الفصل يصعب لأي مدرس السيطرة عليه أو إفادة من فيه وهو ما يتنافى مع قواعد التدريس التي يجب فيها تحديد عدد التلاميذ في كل فصل بما لا يتجاوز عشرين إلى ثلاثين تلميذا كحد أقصى.

ولا تخطئ العين وجود تجمعات للتلاميذ يطبعها الاختلاط وسوء السلوك أمام مؤسسات تعليمية خاصة يفترض فيها أداء دور رقابي وتوجيهي فعال للتلميذ، لكنك حين توجه ملاحظات كهذه إلى الأستاذ أو إدارة المؤسسة فإنك تخرج بجواب واحد ولو لم يكن صريحا وهو أن هؤلاء التلاميذ جاؤوا بإرادتهم ودفعوا أموالهم وان المسؤولية تقع على ذويهم الذين يريدون التخلص من وجودهم في البيت ولا يهمهم ما إذا كانوا يقبلون على الدراسة بجد أم يشغلون أوقاتها بأشياء أخرى، لذلك، وفي غياب سلطة ردع لدى القائمين على المؤسسة التعليمية، لا يمكن زجر هؤلاء لأنهم غير مؤهلين للتلاقي وبدعم من أسرهم. لهذا تجد أنك أمام جيل جديد من التلاميذ بحاجة ماسة إلى إعادة إصلاح جوهري للتعليم سواء تعلق الأمر بالمناهج التربوية أو بالبنية التحتية أو بإعادة تقويم وتوجيه شاملين للأبناء بالتكاتف بين المؤسستين الاجتماعية والتعليمية وعلى امتداد التراب الوطني، خاصة في ظل وجود تحديات ومغريات مؤثرة كالتلفزيون والفيديو والانترنت والهاتف النقال ووسائل التواصل الاجتماعي التي تجعل التلميذ ذكرا أو أنثى، يغوص بعيدا في عوالم افتراضية وبمنأى عن أجواء التلقي والتحصيل المعرفي، وهو ما يستدعي بناء مقاربات جديدة تكون أكثر فاعلية واستجابة لمتطلبات العصر ولتحديات العولمة ومغرياتها حتى نتمكن جميعا من إعادة بناء أجيال جديدة أكثر تعلما، مستفيدين من التطور التكنولوجي الهائل الذي يغزو كل بيت وقرية عبر العالم بما في ذلك قرانا النائية التي لم تعد بمعزل عن العالم الخارجي وتأثيرات العولمة.

وباستطاعة الأسرة أن تستفيد من القنوات الفضائية التربوية والتعليمية التي تعد بالمئات، كما يمكنها الاستفادة من البرامج والقنوات التوجيهية المختلفة فضلا عن البرامج المعلوماتية وبرامج الانترنت ذات الصلة بالتعليم والتحصيل العلمي وذلك بأسلوب تربوي متميز.

رئيس رابطة آباء التلاميذ في مقاطعة تيارت:

مطالبون بتكاتف الجهود لمواجهة معوقات العملية التربوية والرفع من مستويات التلاميذ والطلبة

قال رئيس رابطة آباء التلاميذ في مقاطعة تيارت بنواكشوط الشمالية السيد السلامة ولد محمود، في مقابلة مع الشعب، إن من أبرز معوقات العملية التربوية، في موريتانيا عموما وفي مقاطعة تيارت على وجه الخصوص، تغيب المعلمين والأساتذة في ظاهرة تؤثر بصورة ملحوظة على مستويات التلاميذ وتأخرهم في المقررات.

وتحدث السيد السلامة عن أولويات العملية التربوية ومؤسساتها واحتياجات التلاميذ وضرورة مواجهة حالات التسيب والفوضوية والأخلاق، فضلا عن تدهور كبير في البنى التحتية، خلال السنوات الماضية، ما يؤثر على نفسيات ومعنويات التلميذ.

وتحدث رئيس الرابطة، التي تأسست عام 2008، عن دور الأسرة وآباء التلاميذ الأساسي في عملية التربية والتعليم وأهمية التكامل بين المؤسسة التعليمية والأسرة في توجيه التلميذ والتحسين من مستواه التعليمي.

وهذا نص المقابلة:

الشعب: بودنا أن نعرّف القارئ الكريم على رابطتكم الموقرة؟

السلامة ولد محمود: رابطتنا تحمل اسم رابطة آباء التلاميذ في مقاطعة تيارت، تأسست عام 2008، وتؤدي أدوارا في مساعدة الأسرة التربوية، مثل التحسيس على مستوى المدارس وتقديم دروس التقوية وتلبية ما أمكن من الطلبات التي تدخل في هذا الإطار وتكريم الأساتذة والمعلمين المتميزين والطاقم التربوي بصفة عامة، فضلا عن تكريم الخمسة الأوائل على مستوى المقاطعة في مسابقتي ختم الدروس الابتدائية وختم الدروس الإعدادية. كما تقوم الرابطة أحيانا بترميم بعض الأقسام والفصول وفق المتاح، لكننا نركز إجمالا على عملية التحسيس.

الشعب: ما هي أبرز معوقات العملية التربوية وفق ما ترونه أنتم كرابطة تعمل في الميدان؟

السلامة ولد محمود: يمكن القول إن من أكبر المعوقات التي نسجلها ميدانيا هو تكرار ظاهرة تغيب الأساتذة والمدرسين، حيث تعد هذه الظاهرة عائقا قويا أمام سير ونجاعة عملية التعليم، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمواكبة وضعف المستويات الذي يتولد عن ظاهرة التغيب هذه حيث يمكنني القول إنه لا يمر أسبوع دون تسجيل حالة تغيب مدرس أو اثنين عن إحدى المدارس وهو ما نلاحظ انعكاسه السلبي على مستويات التلاميذ خصوصا بالنسبة للسنة السادسة والخامسة ابتدائية إذ تتأثر مستويات التلاميذ في اللغة الثانية «الفرنسية» التي لا يتلقونها غالبا بالشكل الطبيعي وفق ما هو محدد في البرامج، بل إننا نلاحظ نقصا كبيرا في مدرسي هذه المادة الأساسية بالنسبة لمؤسسات التعليم على مستوى مقاطعة تيارت وهو ما ينعكس

سلبا على نسب النجاح في مسابقة دخول الإعدادية، كما يشكل عاملا أساسيا في تدني المستويات، ففي المدارس الابتدائية بالمقاطعة هناك نقص في مدرسي الفرنسية يتراوح بين 15 إلى 20 مدرسا، أما على مستوى التعليم الثانوي فالنقص فيها حاد جدا، وبالتالي فإننا ندعو إلى تكاتف الجهود من أجل مواجهة هذه المعوقات، ونطالب ذوي النوايا الحسنة ورجال الأعمال بالاهتمام بالعملية التربوية عبر توفير اساتذة ومدرسين متطوعين.

الشعب: بماذا تفسرون ضعف مستويات التلاميذ وما هي أسبابه المبشرة؟

السلامة ولد محمود: السبب المباشر في ضعف مستويات التلميذ هو التعليم، حيث أصبح لديه ثلاثة معلمين ولكل معلم من هؤلاء فلسفته الخاصة به مما يشتت ذهن التلميذ ويؤثر على مستوى فهمه وإدراكه، ويتوزع هؤلاء المعلمون مثلا على اللغة العربية، والتاريخ والجغرافيا، والرياضيات وبذلك يتأثر التلميذ مع مستوى نضجه المحدود أصلا. كما نسجل تفاوتا في التلقي لدى التلاميذ حيث نسجل مثلا وصول بعض الأقسام إلى مستويات معينة من البرنامج بينما آخرون في نفس الأقسام ما زالوا دون ذلك وهو ما يعني أنه لا يمكن لتلميذ تغيب أحد مدرسيه أو أساتذته لمدة 25 يوما أن يواكب زملاءه في نفس المستوى ممن لم يتغيب مدرسوهم على هذا النحو.

بالإضافة لما سبق يتأثر مستوى التلاميذ بمستويات مدرسيهم، حيث تجد مستويات تلاميذ السنة السادسة أو الخامسة وكأنهم يدرسون في السنة الثالثة أو الرابعة وبعضهم لا يكتبون أو لا يجيدون الكتابة وكأنهم مبتدئون.

ومن العوامل المعيقة كذلك، كون المدرسة نفسها ليست مشجعة للولوج إليها سواء من حيث البنية التحتية وتهالك الفصول والساحات حيث يعتبر شكلها منفرا بأبوابها ونوافذها المكسرة وجدرانها المتهالكة وانتشار الغبار والأتربة في الفصول والساحات إلخ... إلى جانب غياب وسائل الترفيه والتسلية والراحة ونحوها، وذلك قبل اللفتة الأخيرة التي تجسدت في السنتين الأخيرتين.

كما أن غياب أي دور للآباء في التحسين من مستويات أبنائهم، سواء على مستوى

المدرسة أو على مستوى التلقي ودعم جودة الخدمات، عبر توفير معلمين لتقديم ساعات التقوية على حساب الآباء أو المساعدة في التحسين من ظروف وحالة المدرسة سابقة الذكر، كل ذلك له أثره السلبي على مستويات التلاميذ ومعنوياتهم.

وفي الخلاصة فإنه بدون تكاتف جهود الجميع لن تتحسن مستويات أبنائنا في المؤسسات التعليمية مع ما يعنيه التعليم للأمم المتقدمة وتلك التي تسير في طريق النمو والتطور.

الشعب: هل لوسائل التواصل الاجتماعي والهواتف والتلفزيون تأثير سلبي على مستويات التلاميذ التعليمية ؟

السلامة ولد محمود: لكل زمن خصوصياته، في الماضي كانت مثل هذه الوسائل غير مقبولة، كما أن النصوص كانت تحرمها في المؤسسة التربوية، واليوم طالبنا نحن في الرابطة جميع المعنيين بالعمل على اعتماد إيجابيات التقنيات الجديدة بغية الاستفادة من مزاياها في مجال البحث والاستزادة من المعارف وتجنب سلبياتها، ذلك أننا في عصر الرقميات والتكنولوجيا المتطورة ولا يجوز أن نضع أطفالنا بمنأى عن التطور السريع للعالم في هذا المجال لكننا في المقابل مدعوون إلى حثهم على الاستفادة من مزايا وإيجابيات هذه الوسائل وتجنب سلبياتها ويجب أن نكون سندا لهم في ذلك.

وعلى العموم فثمة أوقات للتحصيل العلمي والمعرفي وأوقات للراحة والتسلية كما أن هناك بعض الوقت للتواصل مع المجتمع حتى لا يعيش التلميذ في عزلة عن مجتمعه، وتقسيم الوقت على هذا النحو سيساعد الطفل كثيرا في بناء شخصيته ومستقبله ويؤثر إيجابا في إسهاماته المستقبلية في بناء بلده ومجتمعه.

إلا أننا هنا نحذر من المسلسلات المدبلجة التي يتابعها الأب والأم والأبناء جنبا إلى جنب، بما تتضمنه من مشاهد ومواقف غير مناسبة ولها تأثيرات سلبية كبيرة على المستوى الأخلاقي للأبناء والبنات في المجتمع، خصوصا وأن هذه المسلسلات هي نتاج ثقافات وحضارات أمم مغايرة ليست في مستوى مجتمعنا ثقافيا ودينيا وأخلاقيا، وحتى في مستوى الحضارة والتطور لذلك ننصح الآباء بعدم متابعة مثل هذه المسلسلات والأفلام إلى جانب أبنائهم لما في ذلك من سلبيات لها تداعيات خطيرة على مستقبل الابن وأخلاقه.

وفيما يتعلق بالتقنيات الجديدة والانترنت بشكل خاص فقد طالبنا، في الرابطة، بتزويد المدارس بالمعلوماتية والانترنت لتسهيل البحث والتعليم والاستفادة من المزايا العديدة لهذه التقنيات الحديثة بما في ذلك تسهيل الخدمات الإدارية بين المؤسسات والإدارات التعليمية عبر خدمات المعلوماتية والانترنت بما يضمن السلاسة والسهولة والسرعة ويجعلنا نتفادى الروتين والتعقيدات الإدارية المتجاوزة في عصرنا اليوم.

ومع ذلك فإننا مطالبون بالرقابة على هذه التقنيات والحرص على استخدام جوانبها الايجابية حيث إن معظم الجرائم التي نشاهدها اليوم يتم استقاؤها في الغالب من الأفلام والمسلسلات الأجنبية ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من خدمات التقنيات الجديدة والتلفزيون بما في ذلك الجرائم الأخلاقية.

الشعب: على ذكر الأخلاق والقيم وخصوصيات مجتمعنا المسلم، نلاحظ في مختلف المؤسسات التربوية ظاهرة الانحلال الأخلاقي الذي لا تخطئه العين عبر الاختلاط والسلوك المنافي للقيم لدى العديد من التلاميذ من الجنسين في المؤسسات التعليمية المختلفة، فهل من دور لرابطتكم ولمثيلاتها في التوعية والتحسيس بمخاطر هذه الظاهرة المستفحلة في الوسط التربوي؟

السلامة ولد محمود: اتصلنا بالسلطات الإدارية أكثر من مرة وعرضنا عليها برنامج عمل متكامل، وبما أنه ليست لدينا سلطة

للتنفيذ والإلزام، لأن وسيلتنا الأولى هي التحسيس، وكما يقال فإن مصدر التربية الأول هو البيت والأسرة، فإننا باستمرار نطالب الأسر بمراعاة عامل التربية وفق ضوابط الشرع والمجتمع. ورغم تقديرنا للظروف الاقتصادية التي تفرض على غالبية الآباء مغادرة البيت صباحا وحتى الليل، وبالتالي فليسوا على صلة دائمة بأبنائهم، كما أن ضغط المشاكل وتنوعها لدى السلطات الإدارية يحول دون تدخلها في كل صغيرة وكبيرة باستثناء الحالات التي تصبح مدعاة للتدخل، إلا أننا أبلغنا السلطات من خلال تقرير مفصل عن مختلف المشاكل التي تعانيها المؤسسات التربوية بما في ذلك الجانب الأخلاقي.

وللأسف أبلغني مديرو مؤسسات تعليمية بحالات تستدعي المعالجة والاحتواء العاجل، وهي ناجمة عن تدني دور الأسرة وضعف إمكانات المؤسسة حيث لا جدران في عديد هذه المدارس ولا أبواب ولا رقابة كافية. وبالتالي تصبح بعض زوايا المدارس أماكن ملائمة للانحراف بالنسبة لبعض التلاميذ وهو ما يدعونا إلى المطالبة بإيلائها مزيدا من العناية من خلال تعزيز الرقابة أولا وترميم وبناء ما تهدم أو تهالك من جدران وأبواب ونحو ذلك حتى يتمكن طاقم المؤسسة التربوية عبر الرقابة وزيادة عمال الدعم من السيطرة عليها والتحكم فيما يجري داخلها ومنع ولوج مثل هذه المسلكيات وأصحابها إلى المدارس، وفي هذا الصدد نشيد بما قيم به من إصلاحات وترميم في الفترة الأخيرة للعديد من المدارس المتهالكة، لكننا نتطلع إلى المزيد.

وفي غياب العقاب والمحاسبة تستفحل مثل هذه الحالات، مثل الاختلاط وأنماط الانحراف، وهو ما نتطلع إلى احتوائه بالتعاون مع مختلف الفاعلين بدءا من الأسرة ثم المدرسة والسلطات المختصة. مثلا ثلاث سنوات تقريبا اقتحم شاب بسيارته ساحة ثانوية تيارت رقم 1 وهو يمارس رياضة التفحيط «التكاسكادي» داخل ساحة المدرسة، في الوقت الذي كانت فيه قرابة 60 فتاة يستفدن من محاضرة وكان الطلاب داخل الساحة، وهو ما كان من الممكن أن يسفر عن كارثة بينما كان من شبه المستحيل إقدام الشاب على هذه الخطوة لو أن الثانوية تتوفر على جدران قائمة وعلى باب في مدخلها يتم إغلاقه والتحكم فيه. ولكن في غياب باب للثانوية وكذلك بفعل انهيار بعض جدران سورها حدثت هذه الحالة التي يمكن أن تتكرر في أي وقت لا قدر الله، ومع ذلك فإننا نشيد بما يتم من ترميم وبناء لهذه المؤسسة منذ سنتين تقريبا وكذلك بالنسبة لإعدادية تيارت رقم 1 وبعض مدارس التعليم الأساسي.

الشعب: عودة إلى تدني مستويات التلاميذ، ما هي برأيكم ووفق تجربتكم، أنجع آلية يمكن تبنيها للرفع من مستويات التلاميذ المتدنية؟

السلامة ولد محمود: رغم أهمية تشخيص أي مرض، إلا أن التشخيص بحد ذاته ليس علاجا، لا بد من علاج لكل مرض، لذلك نحن نعرف أن عندنا حالات مرضية منها مثلا أن الأستاذ يقدم نفس الدرس في القسم بينما مستوى التلميذ ليس في المستوى، لذلك لا بد من حل، فإذا كان التلميذ في السنة السادسة مثلا ومستواه دون ذلك فماذا بإمكان المعلم أن يفعل حيال مثل هذه الحالات، وهل تحل آلية التفويج، التي انتهجتها السلطات التربوية، مثل هذا الإشكال؟

نحن نجزم بأن الشريك الأساسي بل والفاعل الأول في العملية التعليمية هم الآباء والأسرة، لكننا جميعا ندرك انشغالات هؤلاء ومحدودية وعي غالبيتهم، وعليه فإننا نواجه إشكالية معقدة تستدعي مقاربة ناجعة لحلها. ففي غياب الآباء لا توجد المؤسسة التربوية ولا الطاقم التربوي وفي غياب المعلم والأستاذ لا قيمة لمبنى المؤسسة من دون هذه العناصر. وحين يتقاعس المثقفون والمتعلمون عن أداء دورهم في هذا المجال فإن ذوي المستويات المتدنية لا يمكن أن يحققوا ما نتطلع إليه في التحسين من مستوى التلاميذ ومؤسساتهم. لذا نقوم، في الرابطة، باستجداء حضور ومشاركة الآباء المثقفين بغية النهوض بالتعليم وبمستويات أبنائنا الطلبة والتلاميذ من خلال إسهامات الجميع وتضافر كافة الجهود للحصول على النتائج المرجوة. وفي غياب هؤلاء الآباء لا يمكن للمعلم أن يقوم بشيء لوحده، إذ تتم معاقبته مثلا حين يكون مدرسا للسنة السادسة ويقدم درسا ليس من برنامج هذه السنة، ففضلا عن أن المفتش لن يتركه ولا مدير المدرسة، فإنه يكون عرضة للعقوبة، وعليه فإننا نقوم، نحن على مستوى الرابطة، بتبني حل وسط يمكّن التلاميذ من مواكبة مستوى السنة السادسة عبر إعادة المرور ببرنامج السنة الخامسة.

الشعب: هل لديكم من إضافة في هذا السياق؟

السلامة ولد محمود: أود أن أشكركم أولا وأشكر الإعلام من خلالكم لأن ما نقوم به نحن من تحسيس يتقاطع مع دوركم التحسيسي الهام الذي يدخل في صميم عملكم وهو ضروري وغاية في الأهمية وخاصة بالنسبة للعملية التربوية، أشكركم لأنكم تهتمون بدور المجتمع المدني وبأدائه وتسلطون الأضواء عليه لأن ذلك يعد عاملا محفزا ومشجعا لنا لبذل جهود مضاعفة خدمة للبلد وللتنمية، وخاصة تنمية وبناء الإنسان. ولولا الإعلام لما حصل علم بوجود صواب أو خطأ أو ضرورة للتغيير نحو الأفضل، ولولاه لما تطور المجتمع، ورغم أن منظمات المجتمع المدني في بلدنا تناهز 8 آلاف اليوم، وهو رقم يفوق عدد ساكنة بعض مقاطعات الوطن، ما يستدعي إعادة الضبط والتقنين والفرز ليبقى الصالح وما ينفع الناس ويخدم التنمية، مثله مثل الأحزاب ونحو ذلك، إلا أن أداء المجتمع المدني الفاعل والبناء يظل مطلوبا في عملية التنمية الشاملة والبناء، ودور الإعلام يظل حيويا وهاما في تسليط الضوء على كل عمل بناء وإيجابي وخاصة في مجال التعليم الأكثر أهمية لدوره في حماية وتحصين المجتمع من العنف والغلو والإرهاب والجريمة والمخدرات وغير ذلك من أمراض العصر.

وأخيرا نتمنى مضاعفة الجهود للقضاء على النواقص والثغرات المسجلة بما في ذلك التركيز على الكم بدل الكيف فيما يتعلق بالطاقم التربوي وزيادة الاهتمام بالأبناء في المدرسة وفي البيت وفي الشارع حتى نتمكن من بناء جيل جديد أكثر وعيا ونضجا ومسؤولية من خلال تعليم فعال وبناء، لذلك نعلق آمالا كبيرة على النتائج المتوخاة من بداية تجسيد المدرسة الجمهورية وما يواكبها من إصلاحات.

التعليم في بلادنا..

بيـــن الإخفـــاقات والنجـــاحـــات

إعداد: صمب الداه السالك

يعد التعليم موردا استثماريا حيويا مهما في عملية التنمية ومن أحد أهم المجالات التي تعتمد عليها المجتمعات في تطورها وتقدمها وبه تقاس قوة الدول وتحضرها، وبما أن بلادنا من الدول المعروفة تاريخيا وعربيا بمنارة العلم والرباط ـ فقد شعرت الحكومة والجهات المعنية بضرورة التركيز على التعليم إذا ما أرادت تحقيق تنمية شاملة للبلاد وذلك بالموازنة بين العلوم الشرعية الدينية التي تنبثق منها ثقافة المواطن الموريتاني وبين العلوم الحديثة التي تفرضها متطلبات العصر الحديث.

ومنذ دخول التعليم المدرسي إلى البلاد إبان فترة الاستعمار إلى يومنا هذا وهو يعاني من مشاكل عدة منها ما هو بنيوي وبشري وأخرى تتعلق بالمناهج والمقررات بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بمكونات المجتمع ولغة التدريس كل هذه المشاكل والاختلالات فرضت على الحكومات المتعاقبة على البلد والجهات القائمة على التعليم وضع استراتيجيات وخطط فنية تهدف إلى إصلاح المنظومة التعليمية وتطويرها والعمل على تماسك النسق التربوي وتناغم المنظومة الاجتماعية مع خطط وقوانين الإصلاح التي مافتئت تضعها من حين لآخر لإيجاد إصلاح حقيقي مؤسس على منطلقات سليمة.

ولقد مر النظام التعليمي في بلادنا بعدة إصلاحات كان أولها سنة 1959 وجاء هذا الإصلاح ليغير النظام التربوي الذي فرضه المستعمر الفرنسي آنذاك.

ثم تلا ذلك إصلاح 1967 الذي يهدف بالأساس إلى التعريب وقد انتهى إلى إقامة ازدواجية بين اللغة العربية والفرنسية وبعد ذلك يأتي إصلاح 1973 وكان أول خطوة فعلية نحو التعريب وتقرر إقامة شعبتين عربية ومزدوجة في التعليم الثانوي.

كما شهدت المنظومة التعليمية في البلاد سنة 1979 إصلاحا تعليميا آخر أحدث نظامين متمايزين أحدهما عربي والآخر فرنسي وتضمن إنشاء معهد لتعليم اللغات المحلية ليأتي بعد ذلك إصلاح 1999 وقد جاء هذا الإصلاح من أجل إعادة وتأسيس وتوحيد النظام التعليمي التربوي في البلاد والقضاء على نظام الشعبتين تلقائيا وأضاف تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية.

كل هذه الإصلاحات لم تف بالغرض المطلوب فرغم إيجابياتها في بعض الأمور فقد أثرت سلبياتها بشكل كبير على المنظومة التعليمية نظرا لارتجاليتها ومحاباتها وبالأخص إصلاح 1999 الذي جعل أبناء الوطن الواحد شعبين مختلفين ثقافيا كما لم تستطع مقاربته للكفايات أن تعالج الاختلالات التي تعاني منها المنظومة التعليمية.

إن عيوب هذه الإصلاحات مجتمعة أدت إلى تدهور المنظومة التعليمية في البلد وانعكست بشكل سلبي على مستوى التلاميذ والطلاب وعلى نسبة النجاح في المسابقات الوطنية مما جعل الجهات المعنية تشعر بناقوس الخطر الذي يهدد المنظومة التعليمية في البلاد لتتحرك في الوقت المناسب قبل فوات الأوان لإنقاذ التعليم وذلك بوضع خطة واستراتيجية جديدة تمثلت في بنود قانون الإصلاح الجديد ـ إصلاح 2022 ـ تحت شعار (المدرسة الجمهورية)؛ فهل سينجح قانون الإصلاح الجديد في حلحلة المشاكل التي تعاني منها المنظومة التعليمية في البلاد؟

لتسليط الضوء على هذا الموضوع أجرت «الشعب» حوارا مع الدكتور محمد مني غلام المفتش المكلف بالتعليم الأساسي الذي حاول في حواره مع «الشعب» الحديث عن واقع المنظومة التعليمية في بلادنا ومشاكلها مبينا أسباب تدهورها وفشل جميع الإصلاحات التي قامت

بها الدولة من أجل إصلاح التعليم منذ دخول التعليم المدرسي إلى البلاد.

محمد مني غلام - المفتش المكلف بالتعليم الأساسي

لغة التدريس وسياسة الحكومات المتعاقبة ... مشاكل أدت إلى تدهور التعليم وفشل الإصلاحات

في حديثه لـ «الشعب» عن أسباب إخفاق المنظومة التعليمية في البلد ذهب محمد مني غلام إلى أن الإصلاحات المختلفة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة على البلد لإنجاح التعليم تتجاهل في مجملها الحقائق الثقافية للبلد كما هو حال إصلاح 1999 الذي فرض على التلميذ إتقان لغتين مختلفتين وقام بتدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية وقد أدى هذا الإصلاح إلى تراجع مستوى التعليم بشكل كبير في بلادنا نتيجة لتعارض محتواه مع ثقافة المكون الأكبر للمجتمع وتماشيه مع مبتغى المكون الآخر الأقل.

ومن خلال حديثه «للشعب» أكد محمد مني غلام على أن هناك عدة عوائق أدت إلى ضعف مستوى التعليم في بلادنا وأدت من جهة أخرى إلى فشل الإصلاحات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة على البلد وفي مقدمة هذه العوائق اللغة وسياسة الحكومات المتعاقبة على البلد حيث ذهب في قوله إلى أن لغة التدريس غالبا ما تتلون بالأوضاع السياسية في البلد كما أن لغة التدريس المعتمد عليها غالبا ما ترضي مكونا من المجتمع وتغضب مكونا آخر لعدم تمكنه من فهم ومعرفة اللغة وهذا ما اثر سلبا على التعليم بشكل عام وعلى الإصلاحات التي اتخذت لإنجاحه.

وأشار محمد مني غلام في حديثه مع الشعب إلى أن من بين الأسباب التي أدت إلى تدهور التعليم وفشله اعتبار التعليم وظيفة غير جاذبة وعادة ما تحول دون الترقي الوظيفي، وبين من جهة أخرى أن من الأمور التي أدت إلى تدهور التعليم وفشل إصلاحاته هو تدخل المتطلبات السياسية في المتطلبات التربوية مثل ما جاء في مضمون إصلاح 1979 الذي حاول أن يرضي جميع الأطراف مما أدى إلى إضرار المنظومة التعليمية.

وفي رده على السؤال الذي وجهته إليه الشعب والمتعلق بمشاكل التعليم قال محمد مني غلام بأن من بين المشاكل التي أدت إلى تراجع مستوى التعليم في بلادنا؛ مشكلة التمويل الأجنبي الذي كثيرا ما يستهدف مجالات لا تحظى بالأولوية كما ذهب في قوله أيضا إلى أن فوضوية التعليم الحركان لها الأثر الكبير في تدهور المنظومة التعليمية في البلاد باعتماده على أنظمة تربوية متباينة لا تتماشى مع المنهاج الوطني فضلا عن كونه أسس طبقة اجتماعية لا تخدم السلم والتكافل الاجتماعي.

الإصلاح الجديد جاء بالحلول المناسبة لمشكلة التعليم

أكد محمد مني غلام مني على أهمية قانون الإصلاح الجديد للتعليم ومدى فاعليته في حل المشاكل التي يعاني منها التعليم مبينا أن بنود هذا الإصلاح إذا ما طبقت بالشكل المطلوب على أرض الواقع سترفع من مستوي التعليم وتقضي على المشاكل والعراقيل التي كانت تعيق تطوره.

وأشار محمد مني غلام في حديثه لـ «الشعب» إلى أن هذا الإصلاح يتميز عن غيره من لإصلاحات السابقة بتركيزه على مكامن الخلل والمواءمة بين مكونات المجتمع ليكون هناك تناسق تام بين المنظومة الاجتماعية والمنظومة التربوية وذلك من خلال معالجته لمشكلة اللغة حيث اعتمد اللغة العربية لغة التدريس وبلغات الأم في مرحلة لاحقة بالإضافة إلى إلزام الطفل تعلم لغة وطنية ليست هي لغة الأم وأسس لتعليم ما قبل المدرسي (الروضة).

وبين محمد مني غلام في قوله أيضا إلى أن الإصلاح الجديد أعطى اعتبارا ماديا ومعنويا للمعلم مما يجعل المعلم يؤدي عمله بأكمل وجه وبأريحية تامة وهذا ما سيؤثر بشكل إيجابي على مستوى التلاميذ بشكل خاص وعلى المنظومة التعليمية بشكل عام.

واسترسل محمد مني غلام في الحديث عن نجاعة قانون الإصلاح الجديد للتعليم قائلا بأن المدرسة الجمهورية التي هي شعار هذا الإصلاح ستقضي وبشكل كبير على المشاكل التي كانت ولاتزال تعاني منها المنظومة التعليمية في بلادنا وذلك من خلال المبادئ التي اعتمدت عليها لإصلاح التعليم حيث فرضت حصر السنة الأولى من التعليم الأساسي في التعليم العمومي كما ألزمت من جهة أخرى توحيد الزي المدرسي وهوما يجعل كافة الناشئة تتلقى تعليما واحدا في نفس الشروط والظروف بصرف النظر عن المستوى المادي للأبوين وهو ما يخدم تعزز اللغة والوحدة الوطنية ويخفف كذلك من الأعباء المالية الباهظة على الوالدين.

وفي الأخير اعتبر محمد مني غلام أن المنظومة التعليمية في البلاد قد وجدت الحلول المناسبة لمشاكلها في الإصلاح الجديد؛ مما سيجعلها تشهد تقدما كبيرا في الأمد القريب إذا ما تم تطبيقه بجدية على أرض الواقع.

الافتتاح الدراسي في ولاياتنا الداخلية:

تحضير محكم يواكب إرساء المدرسة الجمهورية التي نرتضيها لأجيال المستقبل

إعداد/ محمد الأمين ولد محمد محمود

شهد افتتاح السنة الدراسية 2023/2022 على مستوى ولاياتنا الداخلية تحضيرا هاما ومحكما من أجل تحقيق الآمال المعقودة على النظام التربوي، والمتمثلة من بين أمور أخرى في توفير خدمة تعليم نوعية لجميع الأطفال وإصلاح هذا النظام وإرساء المدرسة الجمهورية التي نرتضيها لأجيال المستقبل، والتي تشكل أولوية كبرى ضمن الأولويات المحددة في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

لقد حظي التعليم في موريتانيا بحيز كبير من اهتمامات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وتجسد ذلك من خلال سعي وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي عن طريق مصالحها الجهوية تجسيدا للامركزية الخدمات وتنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى الرفع من مستوى التعليم في البلد من خلال الاشراف المباشر والتشخيص والتقييم المتواصل بهدف الوصول الى الأهداف المنشودة.

وقد تم إعداد خريطة للتعليم من أجل تأمين تكافؤ الفرص التعليمية في جميع المناطق وتحقيق نوعية التعليم لأن دمقراطية التعليم لا تعني تأمين مقعد لكل تلميذ فحسب بل تعني تأمين نوعية تعليم منسجمة مع متطلبات التطور العلمي وحركية التلاميذ ومدى ارتباطها بالمعطيات الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية والتربوية مع تشخيص واقع البنية المدرسية ومن ثم الحصول على أفضل الخدمات التربوية التي تستند إلى معايير علمية ملائمة لمتطلبات الواقع التربوي.

وتأتي هذه الجهود تجسيدا لضرورة تغيير واقع التعليم نحو الأفضل حتى يصبح رافدا لتعزيز اللحمة الوطنية، ومصدرا لتزويد الوطن بالكفاءات العلمية التي يحتاجها للتنمية.

وقد تم في هذا الإطار قطع خطوات هامة على هذا الدرب بدءا برسم خارطة طريق الإصلاح وتنظيم تشاور موسع حول إشكاليات التعليم وإصدار القانون التوجيهي للنظام التربوي، لكن المرحلة الحاسمة في هذه المراحل هي مرحلة التنفيذ التي تشكل تحديا كبيرا يجب التعامل معه بجد وإخلاص وتضحية من طرف الجميع.

وتسعى السلطات العليا في البلد الى تطوير المنظومة التربوية وتعزيز قيم الجمهورية حيث تم في هذا الإطار اتخاذ جملة من الإجراءات من بينها توزيع الزي المدرسي الموحد وخلق المدرسة الجمهورية وحصر السنة الأولى ابتدائية على المدارس العمومية.

وتزامنا مع افتتاح العام الدراسي الجديد وضعت الإدارة الجهوية للتهذيب الوطني واصلاح النظام التعليمي بولاية اترارزة اللمسات الأخيرة لضمان نجاح العملية التربوية وخلق ظروف مواتية لأطقم التدريس للقيام بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه.

ولأن جميع المؤسسات التعليمية في ولاية اترارزة باتت جاهزة لاستقبال التلاميذ وحضرت جميع الطواقم التربوية على مستوى الولاية وتم تقدير نسبة الحضور في الأيام الأولى من الافتتاح الدراسي بنسبة فاقت 95% غير أن حضور التلاميذ مازال نسبيا.

وعن الوضعية الراهنة للبنى التحتية التعليمة فإن جميع المؤسسات في كامل جاهزيتها ولم يسجل اي نقص يذكر على مستوى البنى التحتية، ويوجد في الولاية 17247 طالبا موزعين على 31 ثانوية و32 اعدادية.

كما توجد في ولاية اترارزة 50306 من التلاميذ موزعين على 420 مدرسة ابتدائية

يؤطرهم 761 أستاذا و1617 معلما.
ومن اجل تعزيز تلك الجهود تم القيام بحملة تحسيسية لارتداء الزي الموحد وتعبئة الآباء على تسجيل ابنائهم مع بداية السنة الدراسية للاستفادة من البرنامج التربوي في أول أيامه.
وعللت رابطات آباء التلاميذ في الولاية تدني نسبة حضور التلاميذ الى غمر مياه الأمطار لبعض الأحياء السكنية بمدينة روصو الشيء الذي شكل عائقا أمام ولوج التلاميذ للفصول الدراسية.
وعلى مستوى ولاية كيدي ماغه تم التحضير بشكل جيد لافتتاح السنة الدراسية مواكبة لجهود السلطات العمومية في هذا المجال وتحضيرا لانطلاق المدرسة الجمهورية التي يعول عليها في القضاء على الفوارق، رغم الظروف المناخية التي تميزت بتساقطات مطرية كبيرة على مستوى الولاية.
وقد عملت السلطات الجهوية على تجهيز المؤسسات التعليمية وتنظيفها وإزالة المستنقعات من أجل افتتاح السنة الدراسية في الوقت المناسب.
وتتوفر الولاية على بنية تحتية جيدة حيث يوجد بها 267 مدرسة ابتدائية يرتادها 58165 تلميذا يؤطرهم 1282 معلما من ضمنهم 9854 تلميذا من السنة الأولى من المدرسة الجمهورية التي انطلقت في السنة الدراسية 2022-2023 .
وقد تعززت المؤسسات هذه السنة بـ 35 مدرسة ابتدائية جديدة تنضاف لما تم تشييده خلال السنوات الثلاث الماضية.
أما التعليم الثانوي فيتوفر على 25 مؤسسة إعدادية وثانوية يرتادها 11849 تلميذا ويؤطرهم 396 استاذا وقد تعززت هذه السنة ب 12 مؤسسة جديدة تنضاف لما شيده خلال السنوات الثلاث الماضية.
كما تم هذا العام توحيد المناهج واقتناء الزي المدرسي الموحد وهو ما لا تخفي أهميته في إذابة الفوارق بين التلاميذ وتوطيد اللحمة الوطنية من تربية جيل متجانس ثقافيا واجتماعيا.
وفي ولاية آدرار تميز العام الدراسي الجديد بفتح فصول للتعليم ما قبل المدرسي بمعدل فصل في كل مقاطعة، مع حصول الولاية على (5008) من الزي المدرسي مخصصة للتعليم الأساسي، في حين أن حاجة الولاية من هذه الملابس الموحدة تبلغ 14387.
وبلغ عدد المدرسين في الولاية (561) مدرسا بدلا من (442) معلما خلال العام الماضي، بزيادة بلغت (119) مدرسا، من بينهم (45) معلما للغة العربية و(45) معلما للغة الفرنسية، و29 معلما مزدوجا.
كما وصل عدد الأساتذة لهذه السنة (309) بدلا من (299) أستاذا خلال السنة الماضية، بزيادة (10) أساتذة لهذا العام.
بينما وصل مستوى الاكتظاظ معدلا مرتفعا في بعض المدارس بمقاطعة أطار، مثل مدرسة حي (اكويكه)، التي وصل معدل الاكتظاظ فيها ما بين (70-120) تلميذا.
وأدت مياه الأمطار هذا الموسم إلى سقوط بعض أسقف الأقسام الدراسية في مقاطعة وادان في إعدادية (تنلبه) ومدرسة (تونشرت)، وسقوف بعض الأقسام ببلدية المداح بمقاطعة أوجفت، من بينها مدرسة (لكليتات) وتضرر كلي لمدرسة (اعيون البكره) ببلدية انتركنت، وسقوط سقف قسم مدرسة (أدميجه).
ومع هذا كله فقد بلغت نسبة حضور المعلمين خلال الأسبوع الأول من الافتتاح 77.32 %، وبلغت نسبة حضور الأساتذة 60%، في حين بلغت نسبة حضور تلاميذ التعليم الأساسي 52%، وبلغت نسبة حضور تلاميذ التعليم الثانوي48%.
ووصل تسجيل تلاميذ السنة الأولى ابتدائية في عموم مقاطعات الولاية معدل (1934) تلميذا.
وتضم الخريطة المدرسية للولاية لهذه السنة (131) مدرسة أساسية، حيث يرتاد المدارس النظامية (14324) تلميذا من بينهم (7057) بنتا، ويدرسهم (561) معلما، في حين يبلغ عدد مؤسسات التعليم الثانوي (29) مؤسسة، منها (22) مؤسسة نظامية و(7) مؤسسات خصوصية ويرتاد هذه المؤسسات (5892) تلميذا، من بينهم (3076) بنتا تؤطرهم (309) من الأساتذة.
وعلى مستوى ولاية تكانت فقد شهد انطلاق العام الدراسي الجديد تحضيرا جيدا انسجاما مع التوجهات الحكومية في هذا المجال لمواكبة وانطلاق المدرسة الجمهورية التي تسعى لمحو الفوارق بين مختلف مكونات الشعب الموريتاني، حيث استفادت هذه السنة بما يناهز 20% من حاجياتها من الزي المدرسي أي 8155 بدلة مدرسية بحيث سيستفيد منها 4000 تلميذ بمعدل ثوبين لكل تلميذ وسيتم توزيعها وفقا لمعايير تراعي الفقر والهشاشة وذلك بالتعاون مع رابطات آباء التلاميذ.
وشهدت الولاية ارتفاعا كبيرا في نسب التمدرس في السنوات الأخيرة نتيجة للجهود المبذولة من قبل السلطات العليا في البلد الهادفة إلى النهوض بالمستوى التعليمي بوصفه الركيزة الأساسية لأي تنمية مستدامة.
وقد اتخذت الإدارة الجهوية للتهذيب على مستوى ولاية تكانت جملة من الإجراءات لضمان نجاح العام الدراسي وتجسيدا لمعايير المدرسة الجمهورية بجميع تجلياتها.
أما فيما يتعلق باستيعاب تلاميذ السنة الأولى ابتدائية فالولاية لم تكن لديها أي مشكلة في هذا الصدد نظرا لقلة المدارس الخصوصية أصلا في الولاية وتغلبت على الموضوع بسهولة.
وفيما يتعلق بالبنى التحتية فتوجد في ولاية تكانت 171مدرسة ابتدائية و14مؤسسة ثانوية، بعضها قيد الإنجاز كالمدرسة رقم 4 بتجكجة ومدرسة الجديده والمدرسة رقم 1 بأنبيكه ومدرسة أنتيتام بتامورت أنعاج ومدرسة أتويجكجيكت ومدرسة السياسة ببلدية السدود أما بالنسبة لمقاطعة تيشيت فهناك مدرستا لخشب وأم لعويتكات.
أما بالنسبة لمؤسسات التعليم الثانوي فإن الأشغال ستنتهي قريبا بحول الله في ثانوية أنبيك وهي منشأة جديدة كما ان ثانوية تجكجة تشهد ترميما هذا في الوقت الذي لا توجد فيه أي بنايات بالنسبة لثانوية إفكان وإعدادية أنتيتام وقد اتخذت الإجراءات الضرورية للتغلب على هذا العجز ولو بشكل ظرفي.
وفيما يتعلق بالطاقم التربوي فقد عملت الإدارة على توزيعه على المؤسسات التربوية بشكل شفاف حيث يزاول التدريس في المؤسسات التعليمية 621 معلما يؤطرون 21114 تلميذا، أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي فهناك 219 أستاذا يؤطرون 6131 طالبا، كما توجد 45 مدرسة في الولاية

تستفيد من الكفالات المدرسية لصالح 4429 تلميذا.

وفي ولاية الحوض الغربي فإن الخريطة المدرسية في الولاية تأسست على معلومات احصائية وديموغرافية حيث يبلغ عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية في المدارس العمومية 50449 تلميذا من بينهم 26581 من البنات يشرف على تأطيرهم في المدارس 1185 مدرسا يتوزعون على 618 فصلا دراسيا صالحا للاستغلال بينما توجد 245 فصلا بحاجة ماسة إلى الترميم والإصلاح وقد حظيت هذه الفصول بزيارة لبعثة من الوزارة الوصية تمكنت من الاطلاع على وضعية 22 مدرسة تضررت من التساقطات المطرية هذا العام.

وتتوفر الولاية على 98 كفالة مدرسية ويبلغ عدد المستفيدين منها 11786 تلميذا تمثل البنات من بينهم نسبة 51.88% يستفيدون من تقديم وجبات غذائية تساعد الأسر الهشة على تعليم أبنائهم وتحد من التسرب المدرسي.

ويصل عدد التلاميذ على مستوى التعليم الثانوي في عموم الولاية 11710 تلميذا يبلغ عدد البنات من بينهم 7080 اي ما يعادل نسبة 60.46% ويبلغ عدد المدرسين 385 أستاذا يزاولون عملهم في 25 مؤسسة تعليمية.

وعلى مستوى التعليم الحر فيبلغ عدد التلاميذ 2090 تلميذا من بينهم 1115 من البنات اي ما يعادل نسبة 53.11% موزعة على 13 مؤسسة، أما على المستوى الثانوي في المدارس الخصوصية فيبلغ عدد التلاميذ في الولاية 2941 يصل عدد البنات منها 1731 أي ما يعادل نسبة 58.8% موزعة على 9 مؤسسات للتعليم الخصوصي.

وقد حظيت ولاية تيرس الزمور على غرار باقي ولايات الوطن بجملة من الإصلاحات التربوية والتعليمية شملت مختلف المجالات من تشييد للبنى التحتية المدرسية وإصلاح للمنظومة التربوية وتجهيزات بشرية ولوجستية.

وتتكون الخريطة المدرسية في ولاية تيرس الزمور من 25 مدرسة ابتدائية، منها 19 في عاصمة الولاية ازويرات، و4 منها في افديرك، و 2 في بير أم اكرين.

أما على مستوى التعليم الثانوي فإن الولاية تتوفر على 4 إعداديات في ازويرات، بالإضافة إلى 4 ثانويات اثنتان منها في ازويرات وواحدة في افديرك وأخرى في بير أم اكرين كما يبلغ عدد المدارس الخصوصية في الولاية 9 مدارس.

ويصل مجموع التلاميذ على مستوى الولاية في المرحلة الابتدائية 7923 تلميذا، كما يبلغ عددهم في المرحلة الثانوية 3676 تلميذا تمثل نسبة البنات منهم ما يناهز 48%.

وفيما يخص الكادر البشري لقطاع التعليم على مستوى الولاية فإنه لا توجد نواقص كبيرة في الطواقم التربوية، ويبلغ عدد المعلمين في الولاية 227 معلما، منهم 193 معلما رسميا و34 منهم ما بين عقدوي أو مقدم خدمة، في حين يبلغ عدد الأساتذة 139 أستاذا بمن فيهم الرسميين والمتعاقدين.

وفيما يتعلق بنسب النجاح خلال السنة الدراسية المنصرمة فقد حصلت الولاية على نسبة نجاح 69,65% في مسابقة دخول السنة الأولى من الإعدادية، كما حصلت على نسبة نجاح تصل إلى 22% في مسابقة ختم الدروس الإعدادية، في حين حصلت على نسبة نجاح تتجاوز 20% في مسابقة الباكالوريا.

وقد أصرت الإدارة الجهوية على إجراء المسابقات التجريبية في مختلف الفصول الدراسية من أجل تدريب التلاميذ على خوض غمار الامتحانات والمنافسات، وقد شاركت الولاية في أولمبياد العلوم إبان السنة الماضية واحتلت المرتبة الرابعة.

وقد تميز الافتتاح هذه السنة في ظروف جيدة ومناسبة وكان حضور المؤطرين التربويين والتلاميذ على المستوى المطلوب منذ الأيام الأولى للافتتاح الدراسي، حيث اتبعت الإدارة الجهوية في الولاية التعليمات الصادرة عن الوزارة الوصية بشأن سيرورة التعليم هذه السنة وما يطبع أجواءه العامة من خصوصية تتمثل في حصر السنة الأولى ابتدائية على المدارس النظامية وتوحيد الزي المدرسي وتم توزيعه على التلاميذ منذ الوهلة الأولى بحضور وكلائهم.

وقد عرفت ولاية لبراكنة إقبالا متزايدا على التعليم نتيجة الجهود المبذولة من السلطات العليا في البلد الهادفة إلى إصلاح النظام التعليمي باعتبار التعليم أحد أهم ركائز التنمية الاجتماعية وتحقيق التطور الاقتصادي والرفاه الذي تتطلع إليه الشعوب.

وتميز افتتاح السنة الدراسية 2022 _2023 بتطبيق المكونة الأولى من مضامين المدرسة الجمهورية.

وقد جرى الافتتاح في ظروف جيدة تميزت بتجسيد تعهدات فخامة رئيس الجمهورية، من خلال تطبيق حصر السنة الأولى من التعليم الأساسي على التعليم العمومي، كما تم توحيد الزي المدرسي وتوزيعه على التلاميذ لأول مرة للقضاء على الفوارق الاجتماعية بين مكونات الشعب.

وتم اتخاذ جميع الاجراءات لإنجاح السنة الدراسية سواء تعلق الأمر بالمصادر البشرية أو الوسائل اللوجستية أو البنى التحتية، كما حضرت الطواقم التربوية في الأيام الأولى من افتتاح السنة الدراسية.

وفيما يتعلق باستيعاب المؤسسات التعليمية لتلاميذ السنة الأولى ابتدائية، فإن الولاية ليست لديها أي مشكلة في هذا الصدد لقلة المدارس الخصوصية، وقد تغلبت على الموضوع بسهولة.

ويبلغ عدد المدارس في التعليم الأساسي على مستوى الولاية 325 مدرسة، بينما يبلغ عدد التلاميذ 66700، تمثل نسبة البنات منها 52%، ويتولى التدريس فيها 1534 معلما من بينهم 394 عقديا.

ويستفيد التلاميذ من مشروع الكفالات المدرسية عن 154 مدرسة، يستفيد منها 41200 تلميذ، أما على مستوى التعليم الثانوي، فإن الولاية تتوفر على 39 مؤسسة تعليمية يتولى التدريس فيها 600 أستاذا، ويرتادها ما يزيد على 23 ألف طالب.

وتم إنشاء العديد من البنى التحتية التربوية وتمت مراجعة البرامج الدراسية ومناهج التكوين، كما تم التوجه نحو تشجيع المنافسة من خلال ثانويات الامتياز والمسابقات الوطنية والدولية.

الكفالات المدرسية...

الداعم الخلفي لاستمرار الدراسة

إعداد/ أحمدو (جعفر) عالم أحمذي

للمدرسة الجمهورية أسس ومرتكزات أساسية هي : الطاقم التربوي، - بمختلف مكوناته - والمناهج التربوية، وروابط آباء التلاميذ، والكتاب المدرسي، والزي المدرسي، والكفالات المدرسية... وقد أعطى فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني تعليماته للوزارة الوصية بتوفير هذه الأسس والمرتكزات، وتهيئة أرضية صالحة لإيجاد مدرسة جمهورية نموذجية، وفي هذا الإطار تبذل وزارة التهذيب الوطني والطواقم التربوية جهدا مضاعفا من أجل تحقيق تطلعات رئيس الجمهورية الذي أكد في أكثر من مناسبة على أهمية التعليم باعتباره رافعة أساسية في كل نهضة تنموية جادة.

وفي هذا العدد من مجلة الشعب المخصص للمدرسة الجمهورية نقدم للقارئ الكريم موضوع الكفالات المدرسية.

الكفالة المدرسية... دعم للأسرة والتلميذ

حرصا منها على مواصلة التلاميذ تعليمهم دون انقطاع وتشجيعا لهم ولذويهم على الاستمرار في الدراسة وفرت الدولة الموريتانية قديما بالتعاون مع منظمة الأغذية العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية الكفالة المدرسية التي انطلقت مع تأسيس التعليم النظامي في موريتانيا وقد شملت التعليم الأساسي والثانوي، وقد تخللتها انقطاعات وتعثرات كثيرة إلى أن جاء نظام فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني الذي أصر على إعادة المدرسة الجمهورية وإعادة أسسها ومرتكزاتها. والكفالات المدرسية عبارة عن أغذية توزع على المدارس في المناطق الهشة والأقل دخلا، ليستفيد منها أبناء الأسر المتعففة تشجيعا لهم على مواصلة الدراسة، وتقوم إدارة المدرسة بإعداد وجبتين وجبة فطور صباحي ووجبة غداء يستفيد منها كل تلاميذ المدرسة، وقد ساهمت هذه الكفالات في مواصلة العديد من التلاميذ للدراسة حتى أصبحوا أطرا وتقلدوا مناصب سامية، الأمر الذي كان مستحيلا لولا وجود هذه الكفالات.

الكفالة المدرسية.. جهد ذاتي وتعاون مع الشركاء

خلال السنة المنصرمة استفاد 147 ألف طفل من الكفالة المدرسية الممولة من طرف وزارة التهذيب الوطني والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء « تآزر»، ومفوضية الأمن الغذائي والشركاء الدوليين وخلال هذا العام الدراسي سيتضاعف عدد المستفيدين، - حسب مدير التغذية والتربية الصحية السيد سيدات ولد حماني - إذ سيصل عدد المستفيدين هذه السنة إلى 190 ألف طفل موزعة على 1222 مدرسة ابتدائية على أن تستفيد من الكفالات المدرسية 18 مدرسة إعدادية سنة 2023، وتعتبر السلطات الموريتانية هذه السنة أكبر ممول للكفالة المدرسية بدءا بشراء الأغذية إلى نقلها وتوزيعها على المدارس في كافة أنحاء الوطن خصوصا المناطق الأكثر فقرا، ولن يقتصر هذا المجهود الوطني على توفير الكفالة المدرسية فحسب، بل سيوفر من خلالها فرص عمل للقائمين عليها والمشرفين على إعدادها وتوزيعها داخل المدارس وستستفيد من هذا المجهود بعض ربات الأسر والمعيلات.

وتسعى الدولة - ممثلة في وزارة التهذيب

الوطني - إلى تعميم هذه الكفالة حتى في المناطق المتوسطة الدخل تفاديا للتسرب المدرسي وعمالة الأطفال والتي سببها في الغالب ضعف المستوى المادي للأسرة التي قد تحتاج أطفالها للعمل مبكرا للمشاركة في المصروف المنزلي، إذ ليس لها إمكانيات لإعطاء مصروف للأطفال لشراء وجبات الإفطار أو ما يعوضها، لذا ساهمت هذه الكفالات بشكل كبير في تغطية هذا العجز كما ساهمت أيضا في تشجيع التمدرس من خلال هذه الإعانة الغذائية المهمة، التي شجعت الآباء على تعليم أبنائهم حرصا على هذه التغذية المجانية مما زاد الإقبال على المدارس النظامية في أماكن لم يكن أهلها يفكرون في التعليم مطلقا.

واليوم تواصل الدولة هذا المشروع المهم والذي يساهم في خفض تكاليف المعيشة لآلاف الأسر المتعففة التي أصبح أطفالها يستفيدون من هذه الكفالات التي توفر لهم التغذية اليومية من غذاء صحي متوازن يساعدهم على مواصلة الدراسة دون تعب أوملل كما يساعد أسرهم في تقليص نفقاتها.

الكفالة المدرسية... تشجيع للمزارعين المحليين

في إطار سياستها الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ومن أجل دعم الزراعة وتشجيع المزارعين تسعى السلطات الموريتانية إلى توفير الكفالة المدرسية مما ينتجه المزارعون المحليون من محاصيل، وقد أنفقت مديرية التغذية والتربية الصحية 5 ملايين دولار خلال السنة المنصرمة على الكفالات المدرسية، وفي هذا الإطار اشترت السلطات الموريتانية من المزارعين كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية، مما توفره الزراعة المحلية وقد أشاد المراقبون والمهتمون بهذا المجهود الوطني المزدوج الذي يوفر دعما وطنيا للمزارعين كما يوفر تغذية صحية للتلاميذ، ويعتبر الخبراء الزراعيون محاصيلَ الحبوب والخضروات المحلية من أجود أنواع المحاصيل لأنها خالية من المعالجة الوراثية والمواد الحافظة.

الكفالة المدرسية.. الانقطاع والعودة

شهدت العقود الأخيرة انقطاعا للكفالات المدرسية وتلاعبا بما وجد منها مما أثر بشكل علني مستوى التمدرس في المناطق الهشة وكثّر من التسرب المدرسي في أبناء الأسر ذات الدخل المحدود، ولا شك أن عودة التغذية المدرسية وتعميمها يعتبر خطوة مهمة، وإنجازا معتبرا، ومساعدة على التعليم ينبغي أن يستمر ويتعزز، - بالسكن المدرسي - الذي كان يوفر فرصة تعليم للأطفال القادمين من قرى صغيرة لا توجد فيها مدارس، فقد كان لهذه الكفالات دور كبير في مساعدة آلاف الأسر الفقيرة في تعليم أبنائها، كما كان لها دور بارز في تمكين وتكوين مئات الأطر الأكفاء - حاليا - من مواصلة تعليمهم في زمن تستحيل فيه مواصلة التعليم بسبب الجفاف وضيق ذات اليد، وستشكل عودتها اليوم فرصة مهمة لإعانة آلاف الأسر الهشة على تعليم أبنائها، ومن الجيد والمهم أن يعود معها السكن

المدرسي، فلم يكن سكن التلاميذ المدرسي في منتصف القرن الماضي بأقل قيمة من الكفالة المدرسية، فقد شكل فرصة نادرة لتشكيل أسرة تربوية متناغمة، وأسهم بشكل كبير في إقامة مجتمع متعلم تذوب فيه حدود الجهة والقبيلة، والشريحة واللسان، وتراتبية العرق والطبقية، ففي هذا السكن كان تناغم التلاميذ وائتلافهم ينسيهم قبائلهم وعائلاتهم وجهاتهم واختلاف ألسنتهم وألوانهم، فيألفون بعضهم ويعيشون مجتمعا طلابيا منسجما، تؤلف بينه المعرفة، وتحكمه القناعة، وتوحده القضايا الطلابية والمشاغل الوطنية، والتطلعات إلى المستقبل.

الكفالة المدرسية.. والرقابة الجادة

من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت في حق الفقراء وفي مسيرة التعليم إلغاء الكفالة المدرسية وإخلاء السكن الداخلي من مستحقيه، فقد تحول السكن المدرسي إلى حجرات إضافية في مباني المدارس العمومية، وقرر بعض المديرين والمفتشين - سابقا - تقاسم الكفالة المدرسية، وحرمان المستهدفين والمستحقين، ولا شك أن عودة الكفالة المدرسية بعد سنوات من الانقطاع والغياب هي عودة مرحب بها وخطوة في الاتجاه الصحيح، وبارقة أمل للأسرة الهشة، وإعانة كبيرة لأعداد كثيرة من التلاميذ على التحصيل العلمي خاصة في الأرياف والمناطق التي تعيش تحت وطأة الفقر والجفاف، والأهم من ذلك توفير رقابة جادة للكفالة المدرسية حتى تصل إلى مستحقيها وتحقق أهدافها وهو ما تسعى إليه مديرية التغذية والتربية الصحية بالتعاون مع الطاقم التربوي وروابط آباء التلاميذ والسلطات الإدارية، تنفيذا لتطلعات فخامة رئيس الجمهورية السيدمحمد ولد الشيخ الغزواني.

المدرسة الجمهورية:

مطالب تتجسد.. وصعوبات تذلل

إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية

يكثر الحديث هذه الأيام حول الانطلاقة الفعلية لمشروع المدرسة الجمهورية مبتغى كل الموريتانيين..وإن اختلفت آراؤكم حول الكيف.. آملين من ورائها محو الفوارق الاجتماعية بخلق التعايش بين أبناء مختلف مكونات المجتمع والسمو بالتعليم باعتباره أحد رموز السيادة الوطنية..

ولمعرفة آراء السكان حول انطلاق مشروع المدرسة الجمهورية؛ أجرت مندوبة مجلة الشعب استطلاعا للرأي بهذا الخصوص شمل عينات مختلفة.. أجرت بموجبه لقاءات .. جاءت فقراتها كالتالي:

إعداد/ فاطمة السلمه بنت محمد المصطفى

المدرسة الجمهوية خطوة مهمة

في سبيل تجسيد المدرسة الجمهورية تلك المدرسة الوطنية التي تربي البراعم على الاستظلال بظل الدولة المبنية على الشرف والمساواة والعدل، يقول السيد أحمد عالم ولد عمو، ناشط في المجتمع المدني؛ ورئيس منصة المواطنة لمنتدى المجتمع المدني بولاية نواكشوط الشمالية: «أنا مرتاح جدا لاطلاق مشروع المدرسة الجمهورية من قبل الحكومة الحالية تمثلا للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية «تعهداتي»..

إنه مشروع مهم طالما انتظرناه.. وتمنينا

انطلاقه.. باعتباره فرصة ثمينة لتوحيد صفوف المواطنين.. وتقوية اللحمة الوطنية بين كافة مكونات الشعب الواحد.. لذا أرجو من الجهة الوصية تعميم التجربة على كافة مشارب المدرسة الوطنية بما فيها المدرسة الحرة.. بحيث يعمم الزي المدرسي على الجميع.. إما بالتوزيع ، أو عبر تعميم يلزم كافة أولياء التلاميذ بتوفيره لهم.. حتى تعم الفائدة».

ويضيف: «المدرسة الجمهورية اليوم تعيد التلميذ الموريتاني لسابق عهده أيام التأسيس.. بحيث يعود لأجواء الاحساس بالانتماء.. دون وجود فوارق ملموسة بين ابناء الغني والفقير.. حيث الكل سواسية في المدرسة.. لايتفاوتون إلا في قدرتهم الاستيعابية للدروس.. ليس إلا.

أما بخصوص الصعوبات التي قد تقف في وجه إرساء مدرسة جمهورية في البلد..يقول: «أخشى ما أخشاه في هذا الصدد هو عدم جدية بعض المسؤولين التربويين المشرفين على المشروع بحكم طبيعة عملهم.. وكذا بعض السلطات الإدارية بحكم وصايتها على القطاع.. مما يتطلب منهم متابعة جيدة لتنفيذ مشروع المدرسة الجمهورية.. إلى جانب ذلك فإن المستفيدين ماديا من تعثر مشروع المدرسة الجمهورية مهمتهم الحالية هي إطلاق حملات دعائية واسعة ضد المدرسة الجمهورية..لا لشيء إلا أنها مع الوقت تسحب البساط من تحت مشاريعهم التجارية التي جعلت من التعليم بضاعة محتكرة على أبناء من يستطيع الدفع.. وهو أمر ربما يؤثر على البعض.. وإن كنت على يقين من أن الفشل سيكون مصير تلك الحملات المغرضة.. وأن العاقبة ستكون للمدرسة الجمهورية إن شاء الله.. بفضل الارادة القوية والقرار السيادي بهذا الخصوص حتى تتعزز بإذن الله المدرسة الجمهورية يوما بعد يوم.. وسنة بعد أخرى.

ولإنجاح المدرسة الجمهورية أقترح علي الجهة الوصية الاستعانة بكوادر بشرية تربوية سبق وأن استفادت من حقها في التقاعد.. ولكنها تملك الخبرة الكافية.. لتكليفها بمراقبة سير المدرسة الجمهورية داخل كل مقاطعات البلد.. ومراقبة مجريات الأمور.. وتأطير الطواقم.. ورفع تقارير دورية تكشف حقيقة ما يجرى للادارات الجهوية.. لاتخاذ القرار المناسب تبعا لذلك.

حينها سنتجاوز كل العقبات ونحقق الأهداف المنشودة للمدرسة الجمهورية.

أما بخصوص آمالي وتطلعاتي تتجسد في المدرسة الجمهورية واقعا ملموسا.. يحقق النجاح المطلوب على طافة التراب الوطني..

ولتحقيق الهدف المنشود فإن الجميع مطالب كل من موقعه بالمشاركة بما يلزم خدمة لهذا المشروع الوطني الهام..

وبنجاح مشروع المدرسة الجمهورية سنتمكن من بناء جيل متجانس ومتفاهم.. منسجم و متناغم.. متصالح مع ذاته.. ومتمسك بهويته .. ومحترم لسيادة بلده... عاض على المشتركات بنواجذه.. جيل متراص قوي يشد بعضه بعضا.

أما الكتاب والزي المدرسي.. فهما دعامتان أساسيتان للمدرسة الجمهورية وفي هذا السياق كنت مرتاحا لتوزيع مليون كتاب مدرسي الأيام الماضية على بعض المدارس.. وهي بحق خطوة أساسية لم يسبق للمعهد التربوي الوطني منذ إنشائه أن أقدم على توزيع الكتب في وقت مبكر من اعلان الافتتاح الرسمي للعام الدراسي عكس ماكان شائعا في السنوات الماضية من توزيعه في الفصل الأخير وبأعداد محدودة.مما يحول دون استفادة الكثيرين منه.

وللدفع بالمدرسة الجمهورية طالب ولد عمو بإشراك الفاعلين التربويين والمهتمين بالتعليم عموما.. مع الابتعاد عن تسييس التعليم، مشيدا بدور منظمات آباء التلاميذ..لما تقوم به من مساهمة للرفع من دور مؤسسات التعليم في البلد..

انطباع من ولاية كوركول

- محمد أبوه/ عامل بالقطاع الخاص بمدينة كوركل يقول:

«زرت الإدارة الجهوية للتعليم بولاية كوركل يوم 3 اكتوبر 2022 لأواكب كغيرى ظروف افتتاح السنة الدراسية الجديدة (2022 - 2023) و اتقصى جهود الادارة فى تذليل الصعاب و التحديات الجمة على مستوى ولاية كوركول، و بعد دخولى مبنى الإدارة و جدت جمعا غفيرا من الكادر البشرى فى انتظار قدوم المدير الجهوى.

كانت الساعة تشير الى حدود العاشرة صباحا و جل مكاتب الادارة موصدة باستثناء مكتب واحد.

كانت الظروف عموما على غير ما هو متوقع ومطلوب فتواصلت مع هيئة التاطير التربوي فوجدت يقظة الضمير و رجاحة الخبرة والتكوين».

وعن رأي المستثمرين في التعليم الحر يبين السيد محمد الأمين شكرود مدير مدرسة الأصالة الحرة..أن المدرسة

الجمهورية مكسب مهم ومكسب توحيدي.. إلا أنها حسب وجهة نظره لم تأت في الوقت المناسب..لأن الطرف عنده لم يكن ملائما لاطلاق مشروع المدرسة الجمهورية؛ بفعل نقص الكادر التربوي وعدم تحفيزه ماديا.. مما سينعكس سلبا على الأداء.

وعن نسبة انتقال التلاميذ من مدرسته يقول: «أقدر نسبة انتقال التلاميذ من مدرستي ب 30% من مجموع التلاميذ. المسجلين بالاضافة إلى سحب السنة الأولى.. وأتوقع سحب الفصل الثاني العام القادم.. وهو ما يهدد وجود المدرسة الحرة مستقبلا.

- أما السيدة أم كلثوم المامي مديرة مدرسة على بن أبي طالب فعبرت عن انطباعها الحسن حول المدرسة الجمهورية، راجية من الله العلي.. القدير أن يكلل المشروع بالنجاح.. مبينة أن موقعها كمديرة مدرسة يملي عليها السهر على تنفيذ كل التعليمات المقدمة بهذا الصدد..

ولكي تؤتي المدرسة الجمهورية أكلها ترى المديرة أنه يجب على الكل، تلاميذا ومدرسين و آباء تلاميذ، الانسجام التام.. ولعب الأدوار المطلوبة كل من موقعه.. وعلى ذلك الأساس نقوم هنا بكل الاجراءات والتسهيلات من أجل

قيام مدرسة جمهورية ناجحة كما أراد لها رئيس الجمهورية.. وعلمت الإدارات الجهوية للتعليم بنواكشوط عموما؛ والشمالية خصوصا على تجسيده.

ارتفاع منسوب إقبال المدرسة العمومية

وتضيف المديرة: «واضح للعيان ارتفاع منسوب الاقبال بشكل لافت لدى مدرستنا مدرسة على بن أبي طالب. لعوامل متعددة منها:

- الحيز الجغرافي للمدرسة وكثافة السكان حولها من جهة.. وقرار سحب السنة الأولى من التعليم الحر ثانيا. كل ذلك إلى جانب إقبال كبير لفئة عمرية صغيرة من مواليد: 2017 في الوقت الذى تقبل فيه على التسجيل في السنة الأولى فئات عمرية كبيرة جدا من المزدادين ما بين: 2008 - 2010.. في الوقت الذى لا يتوفر أكثر هؤلاء التلاميذ على مستخرجات ازدياد.. وذلك تنفيذا لتوصية بعدم رد أي طفل موريتانيا يريد التعلم.

و لكل تلك الأسباب.. طالبت المديرة الجهات الوصية بتوفير الفصول والمدرسين بما يتناسب مع المسجلين.. منعا للاكتظاظ..

الاكتظاظ أكبر مشكلاتنا

وحسب المديرة فإن عدد المسجلين بلغ لحد الساعة 900 تلميذ قابلة للزيادة لأن باب التسجيل و باب التحويل مازالا مفتوحين.. والاقبال في تزايد.

وبما أن مدرستنا تخضع لأشغال بناء حاليا.. والمدير الجهوي وعدنا بحل مشكل نقص المدرسين بمجرد انتهاء تلك الأشغال.. فستصبح المدرسة بدون مشكلات إطلاقا.

المدرسة الجمهورية أعادت الاعتبار للمدرسة العمومية

وتؤكد بنت المامي أن انطلاق المدرسة الجمهورية وفر على الأسر بعض الإنفاق على المدرسة الحرة بفعل قرار قصر السنة الأولى على المدرسة العمومية.. مما يمهد لانسجام اجتماعي.. سيقضي مستقبلا على التمايز والفوارق الاجتماعية.

انعدام الكتاب المدرسي عائق مدرسي

وفي هذا السياق ذكرت المديرة أن غياب الكتاب المدرسي لدى التلميذ والمدرس يعد أكبر تحد تعاني منه مدرستنا.. مما يجعل تحضير المدرس مرتجلا.. كما يدفع بعض المدرسين إلى إلزام التلاميذ وذويهم بإحضار الكتاب المدرسي ولو من السوق السوداء وبأثمان غالية.. وهو ما يرهق كاهل الأسرة بصرف مبالغ باهظة. ومن هنا طالبت المديرة الجهة الوصية بتوفير الكتاب المدرسة لمدرستها وبمختلف المستويات.

واجهات من أرشيف المجلة:

العدد 01

العدد 02

العدد 03

العدد 04

العدد 05

العدد 06

العدد 07

العدد 08

العدد 09

العدد 10

العدد 11

العدد 12

العدد 13

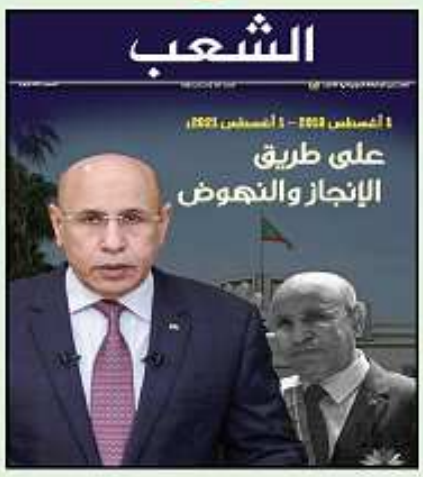

العدد 14

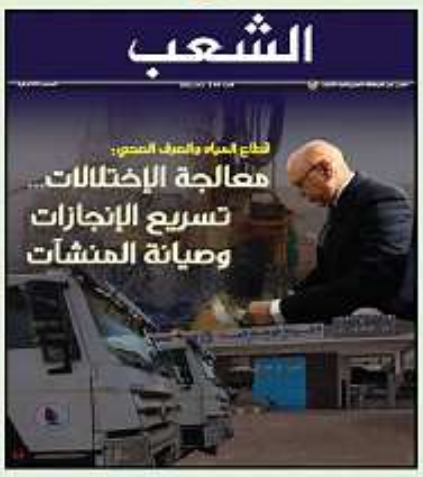

العدد 15

العدد 16

العدد 17

العدد 18

العدد 19

العدد 20

العدد 21

العدد 22

العدد 23

العدد 24

العدد 25

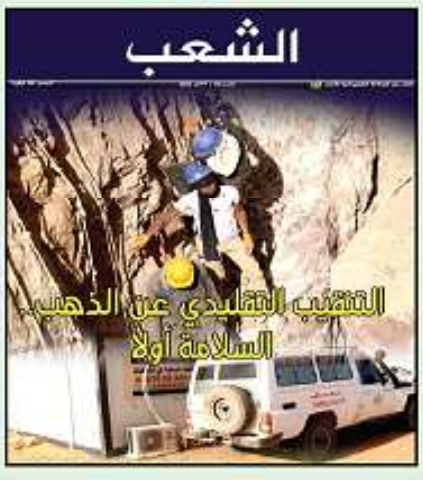

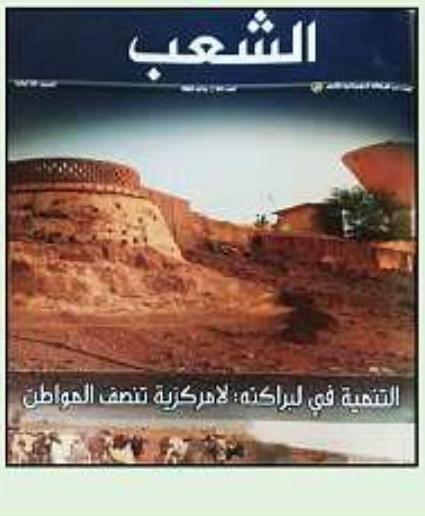

ISO 9001

مـطبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

ISO 9001 CERTI TRUST

شهـــادة

حرصا على تعهداتها تجاه زبنائها الكرام،
يسر مطبعة المزايا أن تزف إليكم بشرى حصولها
على شهادة الجودة العالمية، نسخة 2015

السحب على الأوفسيت

السحب الرقمي

خدماتنا:

هي بالإضافة إلى سحب الجرائد
والكتب والمجلات:

- الرأسيات
- المذكرات
- المطويات
- الدفاتر المدرسية
- الفواتير
- بطاقات الدعوة
- البطاقات الشخصية

سحـب اللافتـات

we print in Mauritania

www.imprimerie-mazaya.com
43 33 01 23 - 43 33 02 03 | bonjour@imprimerie-mazaya.com